المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

الموضوع

تأثير التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي على الدور الإقليمي للجزائر

تخصص الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

مريم سليمة بلهواري **إبراهيم تيقامونين**

لجنة المناقشة

أ.ناجي عمارة.....رئيسا

أ.تيقامونين إبراهيم.....مشرفا ومقررا

أ.حسام حمزة.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013 / 2014

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى...

أمي الغالية، على كل ما ضحّت به لأجلي، وما جدّت فيه واجتهدت لأجله وصبرت عليه، أمي التي لمشيت العمر كلّه على رموش عيني ومنحتها حياتي ما وفيت بأفضالها علي

الوالد الغالي، الذي علّمني أنّ الحياة معركة المنتصر فيها من كان سلاحه العلم والمعرفة، أبي الذي رعاني وشقّ وكدّ من أجل راحتي

إليكما حبّاً وطاعة وبرّا

أحبتي إخوتي صارة وإلياس

زوجي بلقاسم على تشجيعه وتثمينه للعمل المنجز

وإلى جميع **زميلاتي وزملائي** ،الدفعة الرابعة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مريم سليمة

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل، * تيقامونين إبراهيم* لقبوله الإشراف على بحثي هذا، وعلى مساعداته وصبره ونصائحه القيّمة. فكل معاني الشكر والاحترام والتقدير.

الشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية عرفانا بمجهوداتهم.

شكر كبير لصديقاتي العزيزات عيني، نورة، جوهرة ،خولة وسعاد.

أقول للجميع بارك اللّه فيكم

مريم سليمة

ملخص

يشكل المحيط الإقليمي ساحة تفاعل حساسة لمختلف الدول، إذ لا يمكن لأيّة دولة إغفال ما يحدث في محيطها الإقليمي، تفاديا لعوامل الاضطراب والتوتر، و تجنبا للأزمات والمشاكل، فالأمر يتعلّق بتحقيق الاستقرار، لهذا ترسم كل دولة سياستها من خلال تحديد دورها في محيطها الاقليمي، وتسطّر الأهداف المراد تحقيقها اتجاهه.

تعرف شمال افريقيا تحولات سياسية كبرى، إذ تشهد اضطرابات بسبب تردّي الأوضاع في كل من ليبيا وتونس ومالي، حيث ازدادت العمليات الإرهابية، الاختطاف، انتشار السلاح، الجريمة المنظمة..... و بالتالي انفلات امني في المنطقة، الأمر الذي كان له الأثر الأكبر على الجزائر، ما استدعى على هذه الأخيرة خلق آليات ومضاعفة الجهود، للتعامل مع ما يحدث في المنطقة داخليا وإقليميا، باعتبارها (من وجهة نظر جيوبوليتيكية) دولة محورية في شمال افريقيا.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي -التحولات السياسية- الدولة المحورية - السياسة الاقليمية.

Résumé :

L'espace régional représente une surface de réaction sensible à différents pays. Aucun état ne doit négliger ce qui se passe dans son environnement territorial pour éviter tous facteurs de tension et de perturbation afin d'exclure tous problèmes et crises pour obtenir une stabilité durable.

Pour cela chaque pays doit tracer sa politique par le biais de son rôle dans son environnement territoriale et fixer des objectifs qui lui sont assignés.

L'Afrique du nord « Maghreb Arabe » connait de grandes évolutions politiques à cause de perturbation résultants de la dégradation de la situation en générale, en Lybie, en Tunisie, et au mali ou les agissements terroristes ne cessent de croitre à travers des kidnappings, possession d'armes hors toute légalité et le crime organisé en général.

Et pour finir la faillite sécuritaire instaurée dans la région. Ce qui a conduit à avoir une grande répercussion sur l'Algérie ce qui a mené ce dernier pays à créer des dispositifs on ce sens et à multiplier les efforts pour contrer ce qui se passe dans la région sur les plans intérieur et territoriale, au regard de çà position géopolitique entant que pays pivot en Afrique du nord.

Mots clés : Maghreb Arabe – changement politique – politique territoriale– état pivot .

Abstract :

Is a Pacific regional Square interaction sensitive to different countries, as it can not be of any state, the omission of what is happening in the surrounding region, in order to avoid factors of instability and tension, and in order to avoid crises and problems, it all comes to achieving stability, this paint all state policy by selecting, surroundings regional, and written in terms goals to be achieved direction

Know North Africa shifts a major political, as troubled because of the deteriorating situation of Libya, Tunisia and Mali, where increased terrorist attacks, kidnapping, weapons proliferation, organized crime..... And thus the loose security in the region, which have a big effect on Algeria, is summoned to the creation mechanics and redouble their efforts to deal with what is happening in the region internally and regionally, as from the standpoint of geopolitical pivotal country in North Africa.

Key words: Maghreb - political transformations - the pivotal state - regional policy.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الدور الإقليمي للجزائر: تصوّر و سلوك "الدولة المحورية"

المبحث الأول: محددات الدور الإقليمي للجزائر

المطلب الأول: محددات جيو–استراتيجية

المطلب الثاني: محددات اقتصادية

المطلب الثالث: محددات سياسية

المطلب الرابع: محددات عسكرية

المبحث الثاني: تصوّر الدور الإقليمي "المحوري" في السياسة الخارجية للجزائر

المطلب الأول: مبادئ السياسة الإقليمية للجزائر

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي في تصوّر السياسة الخارجية الإقليمية

المطلب الثالث: الامتداد الجيو–استراتيجي بين منطقة المغرب العربي والساحل

المبحث الثالث: دبلوماسية "المحور" في السياسة الإقليمية للجزائر

المطلب الأول: خصائص انتشار الدبلوماسية الجزائرية (معالم عامة)

المطلب الثاني: السياسة المغاربية الجزائرية و تصوّرها لبناء اتحاد المغرب العربي

المطلب الثالث: السياسة الإقليمية للجزائر إزاء منطقة الساحل

المطلب الرابع: الدور "المحوري للجزائر في الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب

الفصل الثاني: التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي وأثرها على الجزائر

المبحث الأول: طبيعة التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: التحولات السياسية في تونس

المطلب الثاني: التحولات السياسة في ليبيا

المبحث الثاني: الأسباب المحرّكة للتحولات السياسية والأمنية الإقليمية الجزائر

المطلب الأول: الأسباب الداخلية

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

المبحث الثالث: انعكاسات التحولات السياسية والأمنية على "الجزائر

المطلب الأول: الحراك الاحتجاجي الاجتماعي

المطلب الثاني: الانفلات الأمني و مشكلة انتشار السلاح

المطلب الثالث: امتداد أثر الأزمة الليبية الى شمال مالي

الفصل الثالث:الاستجابة الجزائرية للتحولات السياسية والأمنية والإقليمية الآليات والتحديات

المبحث الأول: آليات تفاعل السياسة الإقليمية للجزائر إزاء الأخطار الأمنية في منطقة المغرب العربي_ الساحل

المطلب الأول: الآليات العسكرية والأمنية

المطلب الثاني: الآليات السياسية والديبلوماسية

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية.

المطلب الرابع: دور الجزائر في اعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي

المبحث الثاني: تحديات الدور الإقليمي للجزائر

المطلب الأول: التحديات الداخلية

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

الخاتمة

قائمة الأشكال والجداول

قائمةالمراجع

الملاحق

الفهرس.

مقدمـــــــة

تعبّر السياسة الخارجية عن كيفية تفاعل الدولة مع محيطها الخارجي، بكل ما يحمله من تحدّيات، بناء على موقعها، إمكانياتها وتصوّرها، من أجل خدمة مصالحها وأهدافها.

وعلى هذا الأساس يمثّل المجال الإقليمي أهمية بالغة للدول، في إطار العلاقة التبادلية والتفاعلية بين التأثّر والتأثير، إذ تعتبر درجة تأثير الدول في المجال الجغرافي ملزمة وهو ما يعرف بالدور، الذي ينبثق من امكانياتها، وكيفية إدارتها وتوجيها لهذه الإمكانيات، حيث تتفاعل الدول بشكل مكثف داخل محيطها الإقليمي باعتباره الجوار المباشر لها الذي ترتبط معه استراتيجيا، وبحكم تأثّرها الكبير بما يحدث فيه، فالتأثيرات والانعكاسات تنتشر بسرعة أكبر عبر المسافات القصيرة جغرافيا. ولكل دولة في محيطها الإقليمي مصالح وأهداف تحدّد بشكل كبير طبيعة علاقاتها وتفاعلاتها الإقليمية مع جيرنها، ويتحدد على ضوئها أيضا طبيعة ومدى قوة الدور الذي تلعبه كل دولة إقليميا.

إنّ الجزائر وبانتمائها إلى عدّة أقاليم متوسطية، ساحلية ومغاربية، يمثّل الإقليم المغاربي بالنسبة لها مجالا حيويا، ما يستوجب علي الجزائر أن تتفاعل مع ما يحدث فيه، بفضل امكانياتها ومركزها، وأن تبلور دورا إقليميا حسب توجهاتها، يمكّنها من أن تكون رائدا إقليميا في المنطقة. وقد عرفت منطقة المغرب العربي مؤخرا تحولات سياسية إقليمية في بعض دول الجوار، كان لها تداعيات انعكست على المنطقة برمتها، ما دفع بالجزائر إلى مسايرة هذه التطورات والبحث والتفكير في خلق اليات للتعامل معها وتكثيف جهودها في كل من تونس، ليبيا ومالي.

ومنه فهذه الدراسة تهدف إلى تناول انعكاسات وتأثير التطورات التي تعرفها دول الجوار على الداخل الجزائري، على اعتبار انّ الجزائر تعد من أكبر الدول تأثرا بما يحدث فيها، ومحاولة الوصول إلى التعرف على السلوك الجزائري في القضايا الإقليمية.

1. اشكالية الدراسة :

انطلاقا من التحولات السياسية التي تعرفها منطقة المغرب العربي، استوجب على الجزائر انتهاج سياسة خارجية تخدم قيمها ومصالحها وتتفق مع معطيات النظام الدولي، فهي تطمح إلى لعب دور الريادة في التفاعلات التي تحدث اقليميا لمعالجة المشاكل والأزمات، بحسب المعطيات والتغيّرات المختلفة التي تشهدها المنطقة، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح الاشكالية التالية:

كيف تفاعلت السياسة الخارجية الجزائرية مع التحولات السياسية والأمنية للمنطقة المغاربية–الساحلية في اعادة تشكيل دورها الإقليمي في المنطقة؟

2. التساؤلات الفرعية:

تتفرع تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية تتمحور حول الموضوع أهمّها:

- ما هي محددات الدور الإقليمي للجزائر؟
- فيما تتمثل طبيعة التحولات السياسية التي تشهدها منطقة المغرب العربي؟
- ما هي انعكاسات هذه التحولات السياسية على الجزائر؟
- ما هي الاليات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة مختلف التهديدات ؟
- ما هي تحديات دور الجزائر الإقليمي؟

3. فرضيات الدراسة:

- تساهم العوامل الجغرافية، الاقتصادية، السياسية والعسكرية في تحديد تصوّرات واستراتيجيات الدور الإقليمي للجزائر.
- بالرغم من كون أنّ التحولات السياسية الداخلية كانت ذات منشأ داخلي إلا أنّها أثرت على الجزائر وبالتالي هناك علاقة تأثر وتأثير في المحيط الإقليمي للجزائر.

- تعاني الجزائر في مواجهة المشاكل والمخاطر الأمنية نتيجة الانكشاف الأمني الجغرافي لحدودها تجاه التهديدات الناجمة عن عدم الاستقرار للدول المجاورة لها.

4. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: إنّ تناولنا بالدراسة لتأثير التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي للدور الإقليمي للجزائر، لا يعني حصر الدراسة في منطقة المغرب العربي، ولكن طبيعة الموضوع تقتضي منّا توسيع البحث ليشمل مصادر التهديد للجزائر من محيطها المغاربي الساحلي، و دور الجزائر في المنطقة إذ لا يمكن فصل منطقة المغرب العربي عن الساحل من حيث التفاعلات الجيوسياسية. فنتناول التحولات السياسية في كل من تونس و ليبيا، إضافة الى ما نتج عن الحدود الجنوبية للجزائر بالتطرق لنتائج الأزمة في مالي.

الحدود الزمانية: ترتكز دراسة الدور الاقليمي للجزائر من حيث الزمان في فترة التحولات السياسية التي تعرفتها المنطقة المغاربية منذ 2010 أي خلال الثلاث سنوات القليلة المضية.

1. **<u>اسباب اختيار الموضوع:</u>**

الأسباب العملية :

1. يعد اختيارنا لهذا الموضوع نابع من اهتمام شخصي بالدراسات الإقليمية، وتكملة لمسار بحثنا في هذا النوع من المواضيع على اعتبار أن مذكرة الليسانس الخاصة بنا تمحورت حول السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي.
2. الرغبة الملحّة في الكشف عن مجهودات الجزائر في منطقة المغرب العربي خاصّة في ظلّ التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة.
3. قناعتنا بأنّ موضوع المغرب العربي لابدّ من أن يكون له الاهتمام الأكبر بين الدراسات المهتمة بسياسة الجزائر الخارجية.

الأسباب الموضوعية:

1. ابراز أهمية الدور الإقليمي الجزائري في المنطقة المغاربية–الساحلية الموسعة وذلك من خلال معرفة مجمل الجهود التي تقوم بها الجزائر في المنطقة، ومدى ارتباط سياسة الجزائر الخارجية بمحيطها الإقليمي.
2. حساسية الموضوع باعتبار التطورات السياسية المتتابعة إقليميا وكذا تغيّر الأنظمة في بعض الدول المجاورة.

6. <u>أدبيات الدراسة:</u>

من خلال الإطلاع الخاص لا توجد دراسات سابقة تحت نفس العنوان " تأثير التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي على الدور الاقليمي للجزائر"، لكن هناك دراسات تطرقت الى احد جوانبه مما ساعد على توجيه البحث و من بين الدراسات التي تم الاعتماد عليها هي :

- كتاب البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر اوروبا والحلف الاطلسي[1]: لعبد النور بن عنتر، حيث يتطرق الكاتب في فصول الكتاب الى منطقة المغرب العربي كمنطقة توازن مهمة للجزائر.
- عبد السلام قريقة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في فرع العلاقات الدولية "دور الجزائر في اطار المغرب العربي"، جامعة الجزائر،2003–2004، حيث تقع دراسته في ثلاثة فصول، ركز فيها الباحث على مؤهلات الجزائر على المستوى المغاربي و من ثم تناول الباحث معوقات الدور الجزائري في المغرب العربي، ثم الى عوامل تفعيل الدور الجزائري مغاربيا .

[1] عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الاطلسي"، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

- دراسة منشورة من قبل مركز الجزيرة للدراسات للدكتور بوحنية قوي بعنوان: "الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي" حيث جاء فيها التدابير الجزائرية في ضوء التحولات الاقليمية وكذا تغير الانظمة في كل من تونس و ليبيا.

7. **الإطار المنهجي** :

انّ المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف مراحله تستدعى استخدام مجموعة من المناهج لأجل التمكّن من الإحاطة بمختلف جوانب البحث، ما اقتضى منا استخدام كل من المناهج التالية:

- **المنهج المقارن:** من خلال مقارنة التحولات السياسية والأمنية في كل من ليبيا، تونس و مالي حتى نتمكّن من فهم وتفسير الاوضاع. كما يمكن من خلاله العودة الى بعض الفترات الزمنية التي مرّت بها الجزائر والمقارنة بوضعها الحالي، مع تمييز مناطق التغيير والاستمرار.
- **المنهج التاريخي:** من خلال متابعة تطورات الدور الاقليمي الجزائري، كما تمّ توظيف هذا المنهج من خلال دراسة العوامل التاريخية المساهمة في بناء العقيدة الامنية الجزائرية.
- **منهج تحليل المضمون:** الذي يهتم بدراسة الوثائق والخطابات والإعلانات للكشف عن الأسباب المؤثرة في الظاهرة، ومعرفة مواقف الجزائر من التحولات السياسية.

8. **صعوبات الدراسة:**

إنّ موضوع تأثير التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي على الدور الإقليمي موضوع شائك وصعب، لغياب وندرة المصادر والمعلومات المتعلقة بالدور الإقليمي

الجزائري، خاصة عقب الأحداث الأخيرة، وهو ما طرح مشكل يتعلق بالمادة العلمية المتوفرة في هذا الموضوع ،خاصة ذات الطابع التحليلي.

9. تبرير خطة الدراسة:

بالنظر الى طبيعة الموضوع تأثير التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي على الدور الإقليمي للجزائر، تمّ تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، بحيث يكون لكل فصل محور عام للدراسة، بحيث :

خصّص **الفصل الاوّل** الى دراسة و محاولة إدراك وضبط تصوّر عام لسلوك الجزائر على المستوى الاقليمي.

أمّا الفصل الثاني: نحاول فيه تشخيص طبيعة التحولات السياسية و الاسباب المحركة لها، ثمّ نتناول تأثير هذه التحولات على الجزائر وما نتج عنها من انهيار نظام القذافي في ليبيا و سقوط نظام زين الدين بن علي في تونس التي وضعت الجزائر في تحديات إقليمية خطيرة نتيجة انكشاف حدودها على أخطار العابرة للحدود القومية.

وفيما يتعلّق **بالفصل الثالث:** فهو دراسة حول الاستجابة الجزائرية للتحولات السياسية، من خلال التطرق الى الاليات المتّخذة من قبل الجزائر تجسيدا لتصوّرها للدور في ظل البيئة الإقليمية التي تتميّز بتعقيد وتشابك التهديدات والمخاطر.دون استبعاد التحديات التي تواجهها الجزائر في المنطقة المغاربية.

10. الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة:

الإطار المفاهيمي:

1) **السياسة الخارجية (Forgien policy):** بسبب طبيعتها المعقّدة، تتّضح عدة تعاريف متعلقة بالسياسة الخارجية، حيث يعرّفها: الأستاذ السيد سليم:" بأنّها برنامج العمل العلني

الذي يختاره الممثّلون الرّسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محدّدة في المحيط الخارجي[1]" .كما يعرّفها (جيمس روزنو James rosneau) على "أنّها تلك التصرّفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الممثّلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معيّن في البيئة الدولية بشكل ينسجم و الأهداف الوطنية المحددة بدقة[2]".

2) **الدور الاقليمي:** يعرّف على أنّه:" الدور الذي تمارسه الدولة إقليميا والذي يعتمد على تفاعل مجموعة من المتغيرات المادية وغير المادية والمتمثلة في الأساس بالمتغير السياسي والمتغير الجغرافي والاقتصادي والعسكري فضلا عن المتغير السكاني والمتغيرات المجتمعية خاصة في المجتمعات الديمقراطية (جماعات الضغط، الاحزاب السياسية، وسائل الاعلام)، كذلك المتغيرات النفسية وأثرها على نفسية صانع القرار".

والدور الإقليمي الذي تمارسه دولة ما يستند في الأساس على مجموعة من العوامل هي:

- المتغيّرات المادية وغير المادية التي تتمتع بها الدولة والتي بالتأكيد تنعكس على سلوك الدولة الخارجي تجاه محيطها الإقليمي بما تملكه من عناصر القوة و الضعف.
- مجموعة العوائق او ما أصطلح على تسميتها بالمحددات والتي تحد من حرية وحركة الدولة داخل محيطها الاقليمي .
- مدى دعم القوى الدولية للدور الإقليمي للدولة، الذي يستند في الاساس على قاعدة الاهداف والمصالح المشتركة[3].

---

[1] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2 ، مكتبة النهضة المصرية، 1998 مصر، ص.07.

[2] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومة، الجزائر،2012، ص.17.

[3] لبنى خميس مهدي، **الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل الدور الاقليمي لمصر في منطقة الشرق الاوسط**،ص3

3) **التحول السياسي:** إنّ إجراء تحول سياسي نعني به في شموليته تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية، يليه تغيير في السلطة و من ثم التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية و بنيوية تؤثّر على مخرجات النظام السياسي إذن هو ظاهرة سياسية شديدة التعقيد ناجم عن تفاعل عوامل داخلية و خارجية، لكن درجة تأثيرها مجتمعية في عملية التحول السياسي[1].

الاطار النظري إنّ حديثنا عن منطقة المغرب العربي التي تعرف تحولات أثرت في المنطقة والتي ادّت الى عدم الاستقرار في المنطقة وبالتطرق الى دور الجزائر الاقليمي، نجد انّ الاطار النظري المناسب هي نظرية الدور و نظرية مركب الأمن الاقليمي.

1) نظرية الدور:

أول من قدّم نظرية الدور هو كاليفي هولستي سنة 1970، في تقاريره عن مفاهيم الدور الوطني في السياسة الخارجية، وقد حاول التركيز على المصادر المحلية، للسلوك السياسي الخارجي، و قد استلهم هذه النظرية من خلال النظريات السوسيولوجية حول دور الفرد في المجتمع، فنظرية الدور ترجع جذورها إلى الدراسات السيكولوجية الاجتماعية .تفسّر نظرية الدور سلوك السياسة الخارجية من خلال استكشاف الأدوار التي تقوم الدولة منفردة في النظام الدولي.

مسلّماتها: دور القيادة السياسية في عملية صنع القرار و تحديد معالم الدولة خاصة في النظم الشخصانية إذا كانت المواقف الخارجية التي تواجه صانع القرار غير روتينية مثل الحرب، أي نقل دائرة صنع القرار لصالح القائد. أما موغانثو في تحليله للقوة في السياسة الدولية يحدّد أهداف تتصارع من أجلها الدول كتعبير عن دورها وهي: الحفاظ على

[1] صامويل هندنكتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرون**، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت،1993، ص.122 .

الوضع القائم دون تغيير، التوسع الإستعماري وزيادة القوّة، دعم المكانة الادبية والسياسية للدولة في المجتمع الدولي[1].

2) نظرية مركب الأمن الإقليمي:[2]

تقوم هذه النظرية على مفهوم مركب الامن الاقليمي الذي جاء به باري بوزان و الذي عرّفه بانّه مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمن أو اللاأمننة أو كلاهما جدّ مترابطة، بحيث انّ مشكلات الأمن لا يمكن ان تكون محللة بشكل معقول الواحدة بعيدة عن الأخرى.

جاءت نظرية مركب الأمن ناقدة للمفاهيم التقليدية التي اعتمدتها النظرية الواقعية في التحليل، إذ تقول نظرية مركب الأمن الإقليمي أن القوة غير ثابتة وغير محدّدة المضمون بالنسبة لكلّ الأطراف الدولية .وتركّز هذه النظرية على انّ الدول التي تتمتع بتماسك وتلاحم قوي عادة تحدّد التهديدات الأمنية في البيئة الخارجية، التي تكون أكثر حساسية للسيادة. في حين أنّ الدول الضعيفة التي تعاني من تمزّقات داخلية، تكون أقلّ تشبّثا بالسيادة، لذلك وحسب **باري بوزان** مفهوم القوة يختلف من دولة الى اخرى.

وتقوم هذه النظرية على المستويين الإقليمي والعالمي. ويعتبر المستوى الاقليمي هو الأساس لأنّه المنتج لديناميكيات الأمنية الإقليمية والمتحكّم في سلوك الفواعل، ويقصد بالديناميكيات الأمنية ب: المنافسة الأمنية، سباق التسلّح، النزاعات الحدودية.

وتكمن أهمية هذه النظرية في موضوع دراستنا من خلال إمكانية إسقاطها على منطقة المغرب العربي، الذي يشمل كل الديناميكيات المذكورة، نظرا لأنّ مساس أمن أي دولة في المنطقة سيؤدي الى تأثر الدول الأخرى.

---

[1] موسى حسين، **البعد العربي للسياسة الإقليمية الجزائرية**، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص.ص26،27 .

[2] عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، دار شباب الحديث، القاهرة، 2012، ص.282.

الفصل الأول

الدور الإقليمي للجزائر:

تصور و سلوك "الدولة المحورية"

مقدمة الفصل:

نظرا لكون الدور الذي تلعبه الدولة، يرتبط أساسا بحجم ما تملكه من إمكانيات وقدرات التي تشكل عناصر قوة الدولة.

ولأنّ عرض دراستنا مرتبط بتأثير التحولات السياسية في المغرب العربي على الدور الإقليمي للجزائر، ارتأينا تسليط الضوء في هذا الفصل على محددات الدور الإقليمي للجزائر (الجيو-استراتيجية-الاقتصادية-السياسية-العسكرية)، بالإضافة إلى تصوّر الدور الإقليمي "المحوري" للجزائر من خلال مبادئ سياستها الاقليمية وتصوّرها للأمن الإقليمي كعقيدة ومحددات، في ظلّ الامتداد والربط الجيو-استراتيجيين بين منطقتي المغرب العربي والساحل ثم نتناول معالم دبلوماسية "المحور" في السياسة الإقليمية للجزائر إلى ما قبل التحولات التي عرفتها المنطقة في غضون السنوات القليلة الماضية.

المبحث الأول: محددات الدور الإقليمي للجزائر

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات، "ونعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثّر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية[1]"، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، و تدعم مؤهلات هذا البلد لأداء دور محوري في المنطقة، حيث تمتلك الجزائر مقومات تاريخية وامكانيات جغرافية واقتصادية وبشرية وعسكرية هامة ساعدتها في الانخراط بفعالية في عدد من البيئات السياسية الإقليمية والدولية بهدف تعزيز مكانتها واثبات قدرتها كقوة إقليمية مؤثرة[2].

لذلك سنتطرق في هذا المبحث الى إمكانات و قدرات الجزائر من أجل معرفة حجم الدولة، وموقعها الحقيقي بين الدول الأخرى وفقا لمفهوم "الدولة المحورية".

المطلب الاول : محددات جيو–استراتيجية

تعتبر العوامل الجغرافية من بين العوامل المؤثّرة على السياسة الخارجية، لما لها من أهمية كبرى في صياغة مواقف واستراتيجيات الدولة[3]، و على حد مقولة (نابوليون بونابارت): "إنّ الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الدول"، انطلاقا من عوامل الموقع، المساحة، العامل الديمغرافي، التضاريس، المناخ، و طول الحدود فهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة، لأهميتها في تقييم الحجم الجغرافي للدولة بالنسبة لمحيط إقليمي معين، ولا يمكن إقامة هذا التقييم دون الإشارة الى موقع الدول المجاورة وما تمثله من نسب مؤثّرة على

---

[1] وهيبة دالع، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، **رسالة ماجستير في العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2008، ص.8.

[2] ناصف يوسف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية** ،ط.1 ،دار الكتاب العربي، لبنان، 1985، ص.173.

[3] عامر مصباح، "**تحليل السياسة الخارجية**، ط.2 ، دار هومة، الجزائر،2010، ص.124.

حدود الدولة المحورية، كما يكون مجال المقارنة حتميا لمعرفة الحجم الحقيقي للدولة بين جيرانها[1].

1. الموقع الجغرافي:

يحدد الموقع الجغرافي إلى حد كبير المجال الحيوي للدولة وماهية التهديدات التي تواجهها[2]. ومنه إنّ للجزائر مكانة استراتيجية و جيوسياسية هامة، وقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج كيندي) سنة 1963 عن هذه المكانة قائلا: " إنّ الجزائر هي مفتاح شمال افريقيا"، اذ تقع الجزائر وسط شمال غرب إفريقيا بين خطي طول 09 غرب غرينتش و12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية، اذ تتوفر الجزائر على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها، هامشا معتبرا للمساهمة في التجارة الدولية[3].

2. المساحة و التضاريس

تحتل الجزائر مجالا طبيعيا هاما على المستوى المغاربي، بدءا بالجزء الأكبر من مساحته الاجمالية المقدرة ب 6 ملايين كلم مربع، ما يوفّر لها عمقا استراتيجيا مهما للدفاع أمام الغزو الخارجي، اذ تمتد على مساحة قدرها 2.381.741 كلم مربع ، تمثل 39.28 % من

---

[1] عبد السلام قريقة، دور الجزائر في اطار المغرب العربي، **رسالة ماجستير في العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2004، ص13.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص. 150.

[3] العايب سليم، "الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي"، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة باتنة، 2011 ،ص.25.

مساحة المغرب العربي، وتمثل 8% من المساحة الكلية للقارة الإفريقية[1]، تحدها سبع دول مجاورة، تمتد من الشمال إلى الجنوب على طول 1900 كم ،ومن الشرق إلى الغرب 1200 كم، وأقصى امتداد للجزائر أفقيا يبلغ 1800 كم بين تندوف والحدود الليبية وتشترك الجزائر حدودها مع سبع دول مجاورة، هي: تونس ، ليبيا ، المملكة المغربية، النيجر، مالي، وموريتانيا، بالإضافة إلى الصحراء الغربية[2]. (انظر الخريطة رقم:1).

الخريطة رقم:01 المحيط الاقليمي للمغرب العربي[3]

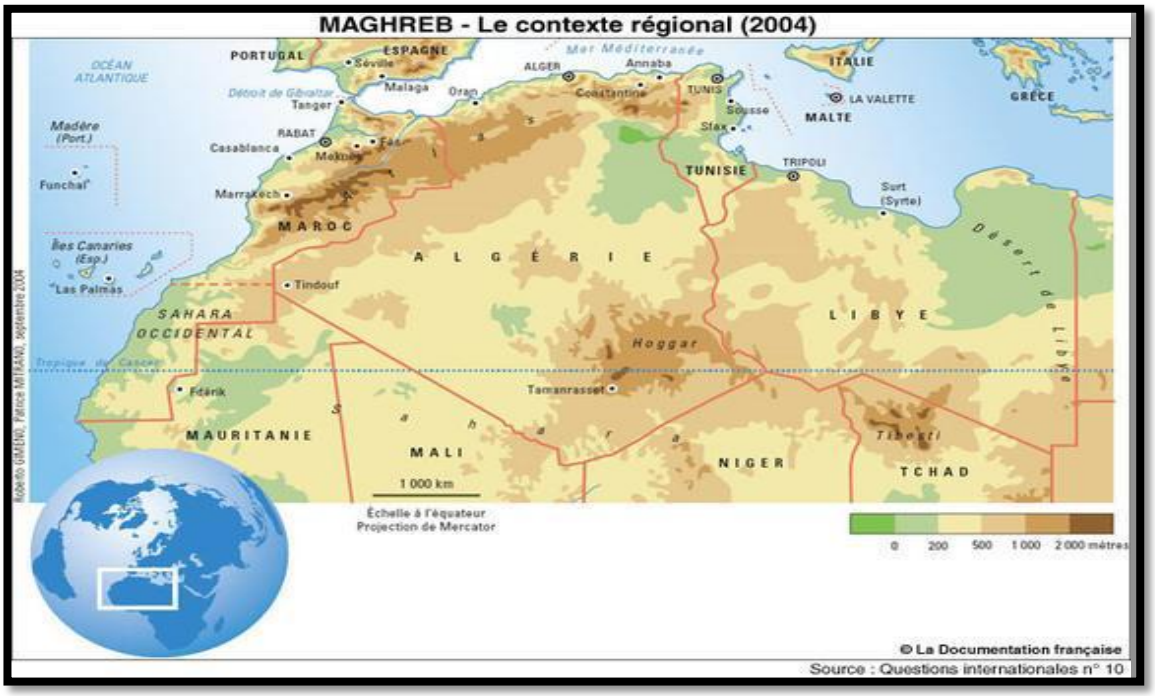

المصدر: La documentation française in : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/cartes/demographie-et-peuplement/c000548-le-maghreb-dans-son-contexte-regional-en-2004 - Source : Questions internationales, Le Maghreb (n.10 novembre-décembre 2004).

[1] إسماعيل قيرة وآخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص. 278

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، **"الجزائر: معطيات جغرافية "**، **نقلا من**: http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/geographie/algeriear.htm ،تاريخ الاطلاع: 26 جانفي 2014، على الساعة:14:45.

تتوفر الجزائر على أطول الحدود مقارنة بالدول المغاربية الأخرى. والجدول (1) يبين مسافة الحدود ونسبتها المئوية من مجموع حدود الجزائر مع كل دولة من دول الجوار المغاربي والساحل.

الجدول رقم:01

	طول الحدود بالكم	النسبة الحدودية الاجمالية
المغرب	1420	% 19.4
مالي	1280	% 17.4
الساحل الصحراوي	1200	% 16.4
ليبيا	1000	13.6%
النيجر	960	13.1%
تونس	950	12.9%
موريتانيا	480	6.5%
الصحراء الغربية	50	0.5%

المصدر: Report on Algeria :In Defense and Diplomacy Revue, Vol4,N 5, USA, 1986, P. 29.

نقلا عن: عبد السلام قريقة، مرجع سابق،ص.17.

وتشكل تضاريس الجزائر وجغرافيتها سلسلة متواصلة للفضاء المغاربي المتجانس عموما[1]، حيث تتمتع الجزائر بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب، وهي تحتوى على تضاريس صعبة جدّا ممّا شكّل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية. فالتضاريس الجغرافية للدولة تؤثّر في مركزها الدولي "وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجّه إليها، ومن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة[2]".

وتعتبر الجزائر من أكبر البلدان المغاربية ارتفاعا في مستوى سطح الأرض، حيث يصل معدل إرتفاع الأرض الجزائرية إلى 900 متر، وهو ما يزيد في نسبة تساقط الأمطار بها، ويساهم في الحفاظ على التوازن البيئي. لقد فرض تنوّع المحيط الطبيعي نوعا من التنوع المناخي، حيث تعرف كل منطقة مميزات مناخية مختلفة، بدءا من المناخ المتوسطي المعتدل إلى القاري بالداخل المناخ الصحراوي بالجنوب[3].

المطلب الثاني: محددات اقتصادية وديمغرافية

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، حيث "تعتبر الموارد البشرية دعامة النظام الاقتصادي لأي بلد، لأنّها من عوامل الإنتاج الرئيسية التي تساعد على رسم سياسة رشيدة للتنمية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية الكبرى"[4].

---

[1] عبد السلام قريقة، **مرجع سابق**، ص.17 . **نقلا عن**:
Report on Algeria :In Defense and Diplomacy Revue, Vol 4,N 5, USA, 1986,P 29.

[2] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص. 145.

[3] اسماعيل العربي، **المدن المغاربية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 41.

[4] سلاطنية بلقاسم، قيرة اسماعيل، غربي علي، **المجتمع العربي: التحديات الراهنة وآفاق المستقبل**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص.110.

1. العامل الديمغرافي

يعتبر العامل الديمغرافي من العوامل المؤثرة على عمليات صناعة السياسة الخارجية للدول ونقطة مهمة في قدرات الدولة الطبيعية، حيث تبرز أهمية الحجم السكاني من خلال دعمه للإقتصاد بفضل اليد العاملة، توفير القدرات البشرية للقوات المسلحة[1].

وتشكّل الجزائر القوة المغاربية الأولى من حيث عدد السكان، حيث بلغ عددهم 37.9 مليون نسمة في جانفي 2013 ما يجعله موردا بشريا هاما.

2. الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول[2]، فهي تشكل مقياسا أساسيا في سياسة الدول[3]. تتمثل في "مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام)، والموارد الغذائية (كالقمح والذرة)، والموارد الزراعية (كالقطن والجوت). إن امتلاك الدولة لهذه القدرات الاقتصادية يعتبر عاملا رئيسيا في تمكين الدولة في التأثير في الوحدات الدولية الأخرى عن طريق منح المعونات الاقتصادية أو التهديد بقطعها، وفي اكساب الدولة القدرة على مقاومة الضغوط الاقتصادية الخارجية[4].

وتعتبر الجزائر من الدول الغنية بالثروات الطبيعية وأهمها البترول و الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الثروات المعدنية كالفحم، و الحديد. وهذا الاخير ينتج من منجم الونزة ومنجم بوخضرة الذي ينتج 3.645 ملايين طن ومنطقة جبيلات في الجنوب وفيها واحد من أكبر

---

[1] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص.143 .

[2] غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، ط.1، دار العلوم، عنابة، 2007، ص.273.

[3] عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، ط,1، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص.81.

[4] السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.173 .

حقول الحديد في العالم. يوجد أيضًا الفحم واليورانيوم والذهب (في جبال الهقار) والزنك والرصاص والنحاس والزئبق، تنتج الجزائر أيضًا الرخام[1] .

ومن بين أهم المناطق الطاقوية في الجزائر:

- حوض عين أميناس: يبعد حوالي 1150 كلم عن السواحل وتدل الدراسات على أنّ حوض غدامس الذي اكتشف حديثا، يقع إلى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود يحتوي على إحتياطي كبير يقدّر ب 12 مليار برميل من النفط .
- حوض حاسي رمل: ينتج حوالي 180.000 برميل يوميا.إضافة إلى حقل حاسي مسعود.

ويصنف **سمير أمين** في كتابه : " الاقتصاد العربي المعاصر" الجزائر في خانة الدول البترولية المتوسطة، التي تكون فيها للثروة البترولية أهمية كبيرة في تنمية المجتمع[2]. إذ تعدّ الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، وذلك بعد ليبيا، إذ يقدّر إنتاج ليبيا ب: 50.12 مليون طن، في حين تنتج الجزائر: 44.357 مليون طن، كما ينتج المغرب: 15 ألف مليون طن لا غير ويبلغ إنتاج تونس 5.405 مليون طن، في حين لا تنتج موريتانيا النفط اطلاقا[3].

---

[1] المغرب العربي، ويكيبيديا، الموسوعات الحرة ، **نقلا عن**:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A. تاريخ الاطلاع: 8 فيفري 2014 ،على الساعة:13:21

[2] Samir Amin , " **L'économie Arabe Contemporaine**", Paris, Les Éditions De Minuit, 1980,P09.

[3] محمد الأسعد، السكان والتنمية المستديمة في بلدان المغرب العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 155، جانفي 1992، ص.107.

وتملك الجزائر مركزا رياديا في تصدير الغاز الطبيعي المسال، من خلال العقود المبرمة مع الشركات أمثال بريتيش بتروليومBP، حيث أبرمت شركة سوناطراك Sonatrach* الجزائرية اتفاقا لبيع GNL مع شركة Statouli في حدود واحد مليار متر مكعب في السنة، ممّا يمكّنها من التواجد في السوق الأمريكية. بالإضافة الى وجود مشاريع كمشروع ميدغاز MEDGAZ الأنبوب الناقل للغاز من الجزائر نحو اسبانيا عبر المغرب، مشروع قالسي GALSI الذي يربط الحقول الجزائرية بإيطاليا عبر سردينيا، مشروع نيقال NIGAL بين نيجريا والساحل المتوسطي المنبثق عن اللّجنة الإفريقية للطاقة سنة 2001، في إطار الإرادة الجزائرية لتنمية الأقطار الإفريقية.

إنّ هذه الأرقام تبيّن تفوّق الجزائر في إنتاج الغاز وهو ما يزيد في تحديد حجمها الإقليمي، وتعزيز دورها على المستوى الدولي، إذ تستقطب جلّ التعاملات والمشاريع المتعلقة بهذا المجال.

المطلب الثالث: محددات سياسية

إنّ المقصود بالمحددات السياسية، هي تلك المعطيات السياسية التي تجعل دولة ما ذات تأثير فعال على باقي الوحدات السياسية المحيطة بها، ويمكن اعتبار الرصيد السياسي أحد مقوّمات القوة التي تلعب دورا هاما في التنظيم والتأثير على العلاقات المتبادلة، إذ تعتبر القوة الكاملة التي يتمحور حولها إتخاذ القرار، و المبادرة من طرف ما ليحقق تأثيرا على غيره ، وبين ما تملك الدولة من رصيد تاريخي ثوري ودبلوماسي، وما تمثّله من حضور قوي على الساحة الدولية يمكن تحديد قوتها على الساحة الدولية[1].

*__سوناطراك:__ شركة وطنية جزائرية والفاعل الأساسي في الانتاج الطاقوي بالبلاد، تأسست في نوفمبر 1963 .

[1]إسماعيل علي سعد، "__نظرية القوة : مبحث في علم الاجتماع السياسي__"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998 ، ص. 216.

ومن أجل تجسيد السياسة الخارجية الجزائرية، قامت الجزائر بأدوار هامة على الساحة الدولية، فبالإضافة إلى الرصيد التاريخي، تعرف الجزائر الراهنة موقعا سياسيا هاما، نتج عن عدّة عوامل، جعلت الدول الغربية تصنفها ضمن الدول المحورية والفاعلة على الخريطة الدولية، والتي تؤخذ بعين الإعتبار عند تحديد استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية[1].

وتستمد الجزائر دورها من رصيدها الثوري، المتمثل في صدى الثورة التحريرية وتعاطف الشعب معها، من خلال التحاقه بالكفاح المسلح ضد المستعمر. كما أن الموقع الاستراتيجي للجزائر وارتباطها بالمحيط الجواري والقاري والإقليمي، جعلها تؤثّر بشكل واضح في كل المجالات، وهو ما برز جليّا بالنسبة لدول المغرب العربي وخاصة تونس والمغرب، باعتبار وحدة المصير في مكافحة نفس المستعمر الذي لم يجد حلا غير تشديد الخناق على الثورة الجزائرية والتخلي عن أطماعه في دولتي الجوار[2].حيث قامت الثورة الجزائرية بهدف استرجاع السيادة والهوية للدولة الجزائرية وذلك من خلال المؤتمرات الدولية.

وقد ساهمت الجزائر بأدوار فاعلة في العديد من القضايا كمساندة الدولية لحركات التحرر من خلال انضمامها لحركة عدم الانحياز، ووساطتها في حل النزاعات.

المطلب الرابع: محددات عسكرية

يعتبر العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية. إذ تشكّل القوّة العسكرية الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية الجزائرية وصياغة دورها على المستوى الإقليمي.

بعد خروج الجزائر من أزمة التسعينات وأمام ارتفاع أسعار البترول، سعت الجزائر إلى تدارك تخلّفها في مجال التسلح من خلال القيام بصفقات تسلح متنوعة، ففي دراسة أعدها

[1] عبد السلام قريقة، **مرجع سابق**، ص. 38 .

[2] **المرجع نفسه**، ص.40.

مركز البحوث الاستراتيجية الأوروبي "احتلت القوات الجوية الجزائرية الصف الثاني إفريقيا بعد السلاح الجوي المصري والمرتبة التاسع عشر عالميا[1]، وقد أكّدت الدراسة أن القوات الجوية الجزائرية تطورت بشكل جذري في الفترة 2000-2011 حيث حصلت على 100 طائرة روسية حديثة من طراز سوخوي وميغ وأنظمة رادار روسية، بالإضافة إلى طائرات استطلاع أمريكية في إطار اتفاق جزائري أمريكي لمكافحة الإرهاب. و يرجع اهتمام الجزائر بسلاح الجو نتيجة صعوبة الجغرافيا التي تشكل عائقا للحركة بالنسبة للجيوش النظامية بعكس الجماعات الإرهابية التي تعتمد على الحركة الخفيفة نتيجة اعتمادها أسلوب حرب العصابات[2].

هذه المنظومة العسكرية المتطورة للجزائر جعل منها اللّاعب المحوري في المنطقة المغاربية-الساحلية الموسعة، وهو ما دفع بالجنرال **(دافيد رودريغاز*)** في خطابه أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي قبل تسلمه قيادة " أفريكوم" حيث صرح قائلا : "إنَّ الجزائر هي الرائد الإقليمي كونها تمتلك القدرات التي تسمح لها بتنسيق جهود بلدان الساحل أمام الأخطار المحدّقة بها". كما صرّح بأن الجيش الجزائري هو أقوى جيش في بلدان شمال إفريقيا. وأكد بأن الجزائر هي الرائد الإقليمي باعتبار أنّها تملك القدرات التي تسمح لها بتنسيق جهود بلدان الساحل أمام الاخطار الامنية المحدقة بها[3].

---

[1] محمد بن أحمد، سلاح الجو الجزائري الثاني إفريقيا و19 عالميا، **الخبر اليومي**، 16 فيفري 2012، ص.03.

[2] محمد بن احمد، **المرجع نفسه**.

*الجنرال **دافيد رودريغاز** رئيس القاعدة العسكرية الامريكية " أفريكوم " بإفريقيا المقبل.

[3] "الجيش الجزائري هو أقوى جيوش بلدان شمال افريقيا"،15 فيفري 2013 **نقلا عن الموقع:**
http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=46669:2013-02-15-19-09-27&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27، تاريخ الاطلاع: 8 مارس2014، على الساعة، 18:13.

المبحث الثاني: تصوّر الدور الاقليمي "المحوري" في السياسة الخارجية للجزائر

يعتبر مفهوم "الدولة المحورية l'état pivot" من المفاهيم السائدة في إطار العلاقات الدولية في عالم اليوم، و يتمثل في حجم الإمكانات المادية والمعنوية للدولة ودرجة تأثيرها على المحيط الجواري والإقليمي، ويرتبط كذلك بمدى استجابة وتكيّف الوحدة السياسية مع التطورات والتحولات السائدة على الصعيد الدولي[1].

ففي دراسة أمريكية قام بها فريق من الباحثين في العلاقات الدولية تحت إشراف الباحث الأمريكي(بول كندي) وبمساهمة الباحثين (روبرت شيز) و(إميلي بن هيل) والتي تناولت موضوعا استراتيجيا نشر بمجلة "الشؤون الخارجية forgien Policy"، أنّ الجزائر توجد ضمن الدول المحورية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بها، نظرا لما تملكه من معطيات جيوسياسية تمكّنها من التأثير على المحيط الجواري المغاربي[2].

المطلب الاول: مبادئ السياسة الاقليمية للجزائر

تبنّت الجزائر العديد من المبادئ في سياستها الخارجية، حيث أصبحت هذه المبادئ تفسّر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي، اذ تقوم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب ما نص عليه الدستور الجزائري والتي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز وهي المبادئ التي جاء فيها علاقات حسن الجوار التي اقرتها العديد من المنظمات الاقليمية[3].

كما تتمسك الجزائر بمبادئ الحرية والإستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والاختيار الحر لنظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذا اللّجوء للحل

---

[2] عبد السلام قريقة، **مرجع سابق**، ص.1 .

[2] Paul Kennedy, Roberts Sheas, Imily Ben Hill, "The Pivotal States And USA Strategy", Forgien Affairs, Ja/Fa, 1996 .

[3] **الدستور الجزائري**: المواد 93-86.

السلمي للنزاعات الدولية. والتمسك بمبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستعمالها . وكذا النّضال المستمر لأجل إقامة نظام عالمي جديد يضمن تحرّر الشعوب وانعتاقها السياسي والاقتصادي والذي يكفل العدل والمساواة بين جميع الأطراف بعيدا عن كل أشكال الاستغلال والضغط والهيمنة. بما يحفظ استتباب الأمن والسلم العالميين. ومن بين الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية والتي جعلتها تتبني سياسة أمنية معينة والمتمثلة في الإرادة المطلقة للجزائر لمراقبة محيطها الجيو–استراتيجي القريب وكذا السعي لتأكيد وتثمين موقفها الدولي[1]. و منذ الاستقلال تسعى الجزائر إلى تحقيق أهدافها الخارجية من خلال مجموعة من المبادئ أو ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثلة فما يلي:

- مبدأ حسن الجوار الايجابي: الذي أعلنه الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه في 1981.12.20، مؤكّدا " أنّه على المستوى الجهوي فإنّ الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية، فإنّها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، إذ إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرّد عدم الإعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للإستقرار والوفاق، ولابدّ من أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهمّ المنطقة بوجه خاص، علما بأنّ الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلّي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال[2]"، ومنه يعني حسن الجوار الايجابي مجملا بإنهاء المنازعات الاقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود، فالجزائر تهدف

[1] سعادة ابراهيم ،**مرجع سابق** ، ص.ص. 10،11.

[2] العايب سليم ، **مرجع سابق**، ص.28 .

إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل إيجابي يقوم على عدم الإكتفاء بمجرد التقيّد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك إستغلال كل الإمكانات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول.

- مبدأ التعاون: هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصوّر الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصوّر على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد " تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحدّدها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول"، هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.
- مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول Non-Intervention Principle: باعتبار ان الجزائر عضو في منظمة الاتحاد الافريقي، فإنها طبقت مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية سواء على مستوى المنظمات الاقليمية او الدولية او في علاقاتها الثنائية، وقد اخذ مبدا عدم التدخل بعدا خاصا بفضل الدول الحديثة الاستقلال التي كانت سيادتها في خطر[1]" فقد تمّ اعتماد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كمبدأ أساسي للسياسة الخارجية الجزائرية، ابتداء من دستور 1976. وبقي نفس المبدأ

[1] سعادة ابراهيم، **مرجع سابق**، ص.9.

متضمنا في الدستور الجزائري بصيغ مختلفة، حتى آخر تعديل دستوري سنة 2008.[1]

- مبدا عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار للحفاظ على الأمن الوطني: إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنّها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، وقد سعت الجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، مند حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية إفران 15 جانفي 1969، واتفاقية تلمسان 27 ماي 1970 ثم معاهدة الرباط 15 جوان 1972، وانطلاقا من هذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنّه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحوّل إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وحسب فاتيل VATTEL فإنّ المساس أو اغتصاب إقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم، فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية"، وبذلك تصبح الحدود منطقة إتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها[2].

---

[1] رداف طارق،" الدبلوماسية الجزائرية واشكالية "الدولة الفاشلة" في دول الحراك العربي ،" **مداخلة في الملتقى الوطني حول:**" دور الجزائر الاقليمي: المحددات والأبعاد، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، يومي 28 و 29أفريل.2014.

[2] محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية – التونسية، **رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 1990، ص.ص 302،304.

ومنه، ساهمت هذه الخطوات المبدئية في السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من الخصائص، من بينها، الحضور، الثبات والعقلانية، احترام المواثيق الدولية، الإستقلالية، الإستمرارية، الرفض والتحدي والحياد، التدرج والتسلسل في الإلتزامات [1].

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي في تصوّر السياسة الخارجية الجزائرية

تصوّر الأمن، ويطلق عليه كذلك بالسياسة الأمنية، :"وهي فن وممارسة العقيدة الأمنية، فهي عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل من الدولة والمواطنين، وتضطلع السياسة الأمنية بدور آني وآخر مستقبلي، فهي تحدّد المصالح الحيوية للدولة وتضع الأسس والمبادئ اللّازمة للتعامل مع التهديدات بمعنى أن لها جانبا استشرافيا، فهي تضطلع بمهام حماية الأمن القومي للدولة من خلال الدفاع عن إقليمها وسلامة أراضيها، مصالحها الحيوية، نظام حكمها...من أي تهديد خارجي[2]".

وتعرّف العقيدة الأمنية على أنّها مجموعة الآراء، الإعتقادات والمبادئ التي تشكّل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، والدول تتبناها عند تعاملها مع التحديات التي تواجهها.

فالعقيدة* الأمنية هي المقاربة التي من خلالها تتمكّن الدولة من الحفاظ على أمنها عمليا، يكون مصدرها إمّا النظريات المطروحة وتتبناها الدولة، وإمّا من خلال الايديولوجية التي تحدّد التوجه الفكري للنظام السياسي الذي يتم من خلالها تفسير الواقع[3]. ووضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق والحفاظ على أمن الأفراد.

---

[1] سعادة ابراهيم، **مرجع سابق**، ص.10.

[2] مراد فيصل، التحديات الاقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري: دراسة جيوسياسية للحدود، **مذكرة ماستر**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013، ص.59.

* العقيدة "doctrine " و هي كلمة لاتينية "doctrina" معناها النظرية أو المنهج.

[2] بوحنية قوي، **تقرير: الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2012 ، ص.2.

وتتشكل العقيدة الأمنية في أذهان صناع القرار وتترجم في استراتيجيات شاملة أو كبرى من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1) كيف ترى وتعرّف الدولة نفسها وكيف تريد أن تكون؟
2) ما هي مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين والأهداف السياسة "الاستراتيجية" الأمنية؟
3) كيف تنفذ هذه السياسة وما هي وسائل تنفيذها؟
4) كيف كانت هذه السياسة الأمنية تنفذ سابقا؟[1]

ومنه، تعبر العقيدة الأمنية عن تصوّر أو إستراتيجية تبين كيفية قيام دولة ما بتوفير الأمن داخل إقليمها لمواطنيها وخارج حدودها. فهي سياسة تقوم بدور آني و مستقبلي يحدّد المصالح الجوهرية والأسس الواجب اتباعها في مواجهة التهديدات، ودراسة ميكانيزماتها للقضاء عليها[2].

وقد تبلورت العقيدة الامنية الجزائرية خلال السنوات الأولى من إستقلال البلاد، متأثّرة من مختلف المشاكل الحدودية، وتشكلت بفعل مجموعة من العوامل، أهمها العامل التاريخي، باعتبار أنّ الثورة الجزائرية مثّلت حجر الأساس لهذه العقيدة، فبفعل تاريخها الثوري رأت الجزائر نفسها قائدة لحركات التحرر في العالم، ولهذا تملك أحقية الزعامة في منطقة المغرب العربي[3]، لأنّها كانت تحمل لواء نصرة الحركات الثورية وحركات التحرر الوطني. بالإضافة إلى العامل الجغرافي، إذ تقع الجزائر في نقطة استراتيجية مهمة تتوسط الدول المغاربية، وتقع ما بين كيانين هما الاتحاد الأوربي والعمق الافريقي. وهذا ما يجعلها في جبهة

---

[1]Charles Zorgbibe , "L'avenir de la sécurité internationale". presses des science po, paris, 2003, P.59.

[2]هيثم الكيلاني، **مفهوم الامن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي و العسكري**، ندوة الامن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي–الاوربي، باريس، 1996 ،ص .80.

[3]عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر، اوربا و الحلف الاطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص .41.

منكشفة[1] تتطلب عقيدة أمنية فعالة، لمواجهة التهديدات المختلفة النابعة من الدوائر المحيطة بها، دائرة الشمال كمصدر تهديد دائم عبر التاريخ، إلى دائرة الجنوب، انطلاقا من حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، تواجد الارهاب في الساحل الصحراء[2] (القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، انقلاب 2012)، إضافة إلى ما يحدث في الدائرة المغاربية كالخلاف مع المغرب، الذي ساهم في تطوير العقيدة الأمنية الجزائرية وتطوير قدراتها الدفاعية.

ومنه شكّل العامل التاريخي والجغرافي ،العقيدة الأمنية الجزائرية، التي تتحدد من خلال شكل التهديدات الخارجية والإقليمية التي تواجهها.

المطلب الثالث: الإمتداد جيو–استراتيجي بين المغرب العربي و منطقة الساحل

إنّ دراسة الأوضاع التي تواجهه المنطقة المغاربية–الساحلية الموسعة، تنطلق من أسس جيوسياسية واستراتيجية إذ أنّها ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الاستراتيجية للمنطقة؛ لهذا فإنّه من المهم التطرق إلى المنطقة المغاربية والساحلية من حيث الوضع الجيو–استراتيجي.

1. المغرب العربي دراسة جيو–استراتيجية:

يقع المغرب العربي في الجزء الشمالي للقارة الإفريقية المواجهة للقارة الاوروبية، يفصلها البحر الابيض المتوسط، بين خطي عرض°15 و°37 شمالا وخطوط الطول°17 و°25 شرقا وهي منطقة جغرافية تضم 5 دول : الجزائر، ليبيا، تونس ، المغرب، موريتانيا، يحد المغرب العربي الكبير شمالا :البحر الابيض المتوسط، وجنوبا: مالي والتشاد والنيجر

[1] صالح زياني، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة الفكر**، العدد:5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص. 290، 291 .

[2] عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.ص. 53، 55.

والسينغال ،وشرقا: مصر والسودان، وغربا: المحيط الأطلسي، وتقع مساحة المغرب العربي مجتمعة على ستة ملايين كلم مربع[1].

وبهذه المساحة يغطّي المغرب العربي حوالي : 4% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، و20% من مساحة القارة الافريقية، و40% من مساحة العالم العربي، وبهذا تمثّل المنطقة عنصرا ذو أهمية استراتيجية ونقطة التقاء ،افريقي ، عربي، اسلامي، و يمثّل ابعاد مختلفة :

- بعد جيو–بوليتيكي، فهي منطقة متصلة متجانسة في الخصائص والموارد، وهي محور تلاقي، أربع أبعاد استراتيجية موسعة ومترابطة.
- بعد متوسطي وامتداداته الأوروبية من الناحية الشمالية حيث يمثّل ويوفر المجال الذي تمارس فيه دولة نشاطاتها ومبادلاتها المختلفة.
- بعد افريقي جنوب الصحراء ومنطقة الساحل من الناحية الجنوبية وما تحمله هذه المنطقة من أهمية للمغرب العربي، بحيث أنّه أي تفاعلات فيها تمس بالأخيرة نظرا لخصوصية المنطقة و قربها الجغرافي .
- بعد أطلسي من الناحية الغربية وهو محور تلاقي القارات الثلاث، افريقيا، آسيا، أوروبا..

إذن يمكن القول أنّ المغرب العربي متسع جغرافي، إقليمه اليابس يعتبر جزءا لا يتجزأ من القارة الافريقية، ويشكّل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة، لا تتخلّلها حواجز أو فواصل طبيعية[2]. كما تحتوي منطقة المغرب العربي على أراضي زراعية مساحتها حوالي 22.3 مليون هكتار تعرف انتاجية متذبذبة، وتتوافر فيها معادن ومصادر مهمة للطاقة والصناعة،

[1] سمير امين، **المغرب العربي الحديث**، تر: كميل ق داغر، ط.2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1981 ،ص ص. 8،7 .

[2] عياد محمد سمير، **التكامل الدولي دراسة في النظريات و التجارب**، د.ط، دار الامة، الجزائر،2013 ، ص. 150.

أهمها: النفط والغاز الطبيعي (الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الجزائرية)، و الحديد والرصاص والفوسفات (الجمهورية التونسية، المملكة المغربية، الجمهورية الموريتانية)[1].

2. منطقة الساحل الافريقي

يعتبر إقليم الساحل بخصوصياته وتناقضاته من الناحية الجيو–استراتيجية خط واصل بين البحر الأبيض المتوسط وافريقيا[2]. ويعرّف على أنّه الفضاء الفاصل بين بلاد المغرب وبلاد السودان، ومن هذا المنطلق يمثّل الساحل الإفريقي معبرا بين إفريقيا الشمالية المطلّة على المتوسط وافريقيا السوداء جنوب الصحراء.[3]

تعدّ المنطقة خزانا كبيرا للمواد الطبيعية والطاقوية، يمكن أن يضاهي الشرق الأوسط من حيث الأهمية الاستراتيجية، فوضع الساحل يشير إلى كون دولها من أفقر الدول في العالم اقتصاديا، إلّا أنّه بالرغم من هذا الوضع المتأزّم يطلق على شعوبها "الأغنياء الفقراء" فهذه المنطقة غنية بالثورات الطبيعية، حيث تحتوي على أعلى معدل احتياطي لليورانيوم، الذهب النحاس و الحديد، كما أن هناك احتياطي كبير من البترول الخام بمواصفات قلّما تتوفر لدى دول أخرى هذا بالإضافة إلى احتياطاتها من الغاز الطبيعي[4].

ومنه، وبحكم القرب الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي من المنطقة المغاربية وتداخلها معها ظهرت العديد من الاشكاليات الأمنية المشتركة بين المنطقتين تتمثل في: الهجرة غير

---

[1] مصطفى الفيلالي ،**المغرب العربي الكبير : نداء للمستقبل** ، ط. 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص ص.25، 45 .

[2] بوازدية جمال، الساحل: البعد الاستراتيجي للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي، **مجلة المفكر**، العدد:09، جامعة الجزائر3، ص.535.

[3] مهدي تاج، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011، ص.ص 02،03.

[4] عصام عبد الشافي، **التداعيات الاقتصادية على القضية المالية**، قراءات افريقية، العدد:16، افريل 2013 .

الشرعية، الارهاب، الجريمة المنظمة[1]، صعوبة بناء الدولة في المنطقة، ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الاثنية، البنى الاقتصادية الهشة و هو ما سيشكل تهديدات يمكن تصديرها للجزائر.

المبحث الثالث: دبلوماسية "المحور" في السياسة الاقليمية للجزائر

تعتبر المنطقة المغاربية–الساحلية الموسعة أقرب الفضاءات التي تنتمي اليها الجزائر وتتفاعل مع ما يحدث فيها بصفة مباشرة، باعتبار الموقع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية، ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى دبلوماسية الجزائر في المنطقة عامة.

المطلب الاول: خصائص انتشار الدبلوماسية الجزائرية (معالم عامة)

إذا كانت الدبلوماسية تعرّف على أنّها نهج سياسي في زمن معين بعدد علاقاتها الخارجية[2]، فإنّ دولة الجزائر عرفت تاريخيا دبلوماسيتها النشطة التي بدأت منذ الثورة التحريرية وتابعتها بعد نيل استقلالها بدعم حركات التحرر وإنضمامها إلى منظمة عدم الإنحياز في إطار الحرب الباردة، فحسب مجموعة من الكتاب من بينهم **(بهجت قرين، علي الدين هلال)**، في كتاب لهما "السياسات الخارجية للدول العربية"، إنّ الجزائر تحتل كفاعل دولي وضعا دبلوماسيا محوريا وهاما ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي، وإنّما بإعتبارها أيضا نموذجا لحركات التحرر بالنسبة لدول العالم الثالث[3].

وفي نفس السياق أيضا، يقول وزير الخارجية السيد عبد العزيز بوتفليقة (قبل أن يكون رئيسا) في سنة 1973:

---

[1] مريم براهيمي، التعاون الامني الامريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة بسكرة، 2011–2012، ص.24 .

[2] سعيد محمد أبو عباد، **الدبلوماسية: تاريخها، مؤسساتها، انواعها و قوانينها**، ط1 ،دار الشيماء للنشر و التوزيع، 2009، ص.10 .

[3] ابراهيم سعادة، **مرجع سابق** ،ص.13.

"وما جعل الجزائر تؤكّد على هذه السياسة هو موقعها الجغرافي، بالفعل إن الجزائر لا تتميز عن دول (الجنوب) إلا بموقعها الجغرافي، فهي في هذا الصدد تنتمي إلى مجموعة من الوحدات الطبيعية التي تعطي لها مكانة خاصة في البحر الأبيض المتوسط، في العالم العربي، وفي أفريقيا"[1] .

وإذا أردنا التحدّث عن الدبلوماسية الجزائرية بشكل عام فذلك يستوجب علينا أولا:

- التطرق إلى الدبلوماسية الجزائرية في إطار القارة الإفريقية بعد الإستقلال أين كانت أول محطاتها الدفاع عن الحركات التحررية إذ أولت اهتماما بالغا لها وذلك لما تعرّضت له من ويلات الاستعمار وشكّلت دبلوماسية الثورة دفعا قويا للحركات التحررية وخاصة التي كانت تحت سيطرة نفس المستعمر (الفرنسي).

ورغم المحاولات الفرنسية باحتواء هذه الحركات ببعض المشاريع كمشروع الإطار الذي يقضي بإعطاء الحكم الذاتي للأقاليم الافريقية لأنّها لم تحقّق ذلك بسبب تنفيذ دبلوماسية الثورة التي أطلقتها الجزائر واضطرت الدول الاستعمارية لمنح الاستقلال لبعض الدول كما كان الحال بالنسبة لبلجيكا مع مستعمرتها في الكونغو[2]. وبهذا كانت الجزائر تمثّل النموذج الأمثل لتحرير افريقيا. وهنا نستشهد بتصريح الرئيس الجزائري الراحل (هواري بومدين) حينما قال:" **إنّ المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة ودكار تمثل منطقة امن بالنسبة للجزائر، وأنّه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر**".[3]

---

[1]Bouteflika Abdrkazize, **L'Algérie et L'Eroupe Perspective De Coopération R.A.S.J.P.E**, No.2, 1973, p p.529,531 .

[2] بوضرية عمر، " النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1959_ 1958 "، **رسالة ماجستير في التاريخ**، جامعة الجزائر،2001، ص132.

[3]عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987،ص،ص 135، 136.

- كانت الجزائر حاملة للدفاع عن المشاكل التنموية للقارة الافريقية لمحاربة النظام الاقتصادي الدولي القائم على الاستغلال.
- سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى وضع إتفاقيات بشأن ترسيم الحدود مع الدول المجاورة بعدما تعرّضت له من المغرب في مطالبتها بإقليم تندوف.
- كان النشاط الذي ميز الدبلوماسية الجزائرية، وبسبب الأفكار التي طرحتها دورا كبيرا في اسماع صوتها الدبلوماسي خلال فترة التسعينات وفرض تصوّرها[1].
- سعت الجزائر إلى خلق وفرض مكانة فعّالة على الخريطة الدولية وذلك ما تبيّن من خلال تحركاتها عبر كل المستويات وبإعتبار الفضاء المغاربي محيطها المباشر الذي يمثّل لها مجالا حيويا ومن أهم الفضاءات التي تمكّنها من تحقيق هذا الوجود كقاعدة انطلاق نحو دور دولي. وفي هذا السياق إعتبر الملك المغربي الراحل الحسن الثاني في تصريحاته أنّ "الجزائر تريد أن تلعب دور بروسيا في المغرب العربي[2]".
- ركّزت دبلوماسية الجزائر منذ السنوات الأولى لاستقلالها على المحافظة على مكتسبات الثورة ولذلك سعت في الإطار العام والمغاربي خاصة أين تجمعه بها حدود مشتركة على مبدأ حسن الجوار الذي ذكرناه سابقا، وكذا اهتمت بقضية تسوية المشاكل الحدودية وتدعيم التعاون الثنائي[3]. فمنذ 1965 بدت نية الجزائر واضحة للعب دور إقليمي قيادي يتناسب وثقلها الجيو–سياسي وماضيها الثوري وهو ما يشير عليه الرّواج الذي شهدته سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي في فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين والذي استطاع أن يحافظ عليه بفعل استمراره في أداء سياسة تماسك واندماج

---

[1] محمد بوعشة ،**السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج الى التفكك في سليمان الرياشي و اخرون الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاقتصادية والثقافية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيوت،1999، ص.194.

[2] Marc Raffinot et pierre jacquemot , " **le capitalisme d'état algérien**", document et recherches d'économie et socialisme, Paris ,Maspero, 1977,p.253

[3] ياسمينة.خ، **تقرير: السياسة الخارجية الجزائرية: ضعف ام استراحة محارب...؟**،8 ديسمبر 2011.

اجتماعي نسبي في الداخل و تنمية القيم التقليدية و اخرى جديدة وجدت فئات اجتماعية عديدة نفسها فيها باعتبارها ذاكرة المجتمع وطموحاته....[1]

- في سنة 1992 تراجع النشاط الدبلوماسي للجزائر بشكل كبيرا نظرا للخطورة التي كانت تمتاز بها في جميع النواحي الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية [2].

المطلب الثاني: السياسة المغاربية للجزائر و تصورها لبناء اتحاد المغرب العربي

مثّلت المنطقة المغاربية أولوية خاصة في السياسة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال من خلال التذكير بالماضي التاريخي والمصير المشترك للشعوب المغاربية، إذ لا يمكن إدراك الجزائر ضمان أمنها ومستقبلها بمعزل عن الدائرة المغاربية. لذلك نجد أنّ كل الدساتير الجزائرية تنص على أنّ الجزائر جزأ لا يتجزأ من المغرب العربي[3]، ولذلك وضعته في سلم أولويات سياستها الخارجية[4].

فقد أكّدت الثورة الجزائرية وهي توضّح توجهها السياسي والايديولوجي ارتباطها بدائرة الشمال الافريقي وتأثّر الجزائر بما يحدث في الجارتين تونس والمغرب،" أنّ أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثّل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال افريقيا، وممّا يلاحظ في هذا الميدان أنّنا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل"، وكان أمل جبهة التحرير الوطني أن تكون المعركة في الأقطار الثلاثة الموحدة، و تأسفت لإنفراد كل قطر بمعركته، وأعلنت أنّ من بين أهدافها الرئيسية في سياستها الخارجية" مبدأ تحقيق وحدة شمال افريقيا في اطارها الطبيعي العربي الاسلامي[5]" ، وقد جاء التأكيد على هذا البعد

---

[1] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص.151 .

[2] سليم العايب، **مرجع سابق**، ص.92 .

[3] **الاطلاع على الدساتير الجزائرية.**

[4] Nicole Grimand," **la politique extérieure de l'Algérie**" , éditions RAHMA, Alger, 1994 ,p.10.

[5] بيان فاتح نوفمبر1954 ،**النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني**، منشورات وزارة الاعلام و الثقافة، الجزائر،1979، ص. ص. 7،8.

في المواثيق الرئيسية للثورة، و لم يكن المشروع المغاربي مجرد شعار رفعته الثورة الجزائرية بل إجتهدت في تجسيده ميدانيا. فقد سعت الجزائر منذ انبثاق الفكرة الاولى للاتحاد المغاربي أن يكون لها الدور الفعال لأنّ دورها في الاتحاد المغاربي سينعكس على دورها في منطقة المغرب العربي وكانت حريصة من أجل السعي من أجل البناء المغاربي وهو ما نلاحظه من كلام الرئيس السابق شاذلي بن جديد " **يجب أن نبني اتحاد المغرب العربي على القواعد التالية: ارادة سياسية للإجابة الواضحة عن كل المسائل المتعلقة بالأهداف السياسية المشتركة** ..."[1].

في مرحلة الثمانينات، حقّقت الدبلوماسية الجزائرية التقارب على المستوى الثنائي: مع كل من تونس و ليبيا من خلال عقد لقاءات بين رؤساء هذه الدول، كما تم تحسين العلاقات الثنائية مع المغرب إلى درجة فتح الحدود عام 1988.

ومع تجاوز الدول المغاربية لفكرة التكامل الجهوي يعدّ مساسا بالسيادة اتّفقت هذه الدول على اقامة منظمة اقليمية وهي اتحاد المغرب العربي عام 1989 كإطار للتعاون.

وقد تأسّس اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فبراير 1989 بمدينة مراكش الذي ضمّ خمس دول تتألّف في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي:(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا)، وذلك من خلال التوقيع على ما سمّي بمعاهدة إنشاء المغرب العربي، هذه الأخيرة التي تنص على الإرادة المشتركة لإستقرار المنطقة، إذ جاء في ديباجتها أنّه "بفضل هذه الوحدة سوف يكون للاتحاد المغاربي وزن نوعي ممّا يسمح له بلعب دور فعّال في التوازن الدولي بتوثيق العلاقات السلمية في المجموعة الدولية وتدعيم الأمن والاستقرار في العالم."

[1]"الاتحاد المغاربي امام الامتحان العسير الصمود ام الخضوع"، **مجلة عالم السياسة**، العدد: 2، 20 ديسمبر 1991.

وقد كان وراء تشكيله العديد من العوامل كان أهمها:

- العامل الجغرافي الذي يحكم العلاقات بين هذه الدول و لا يزال.
- الرابطة التاريخية و الجيو–استراتيجية والمصالح المشتركة.
- التحديات الأمنية والاستراتيجية التي تواجهها دول الاتحاد [1].

إنّ اعتبار اتحاد المغرب العربي هدفا استراتيجيا هو الذي يكمن وراء خيار الجزائر إن لم نقل ضرورة حتمية لانتماء الجزائر له، فتكامل الجزائر وتفاعلها في المنطقة المغاربية ينبع من تضامن النضال بين شعوب الدول المغاربية [2].

وقد اعطت الجزائر الأولوية لثلاث جوانب كبرى تتعلق بالسياسة والأمن والاقتصاد أين اقترحت ورقة عمل خلال مجلس وزراء خارجية الاتحاد المنعقد في 2002 بالجزائر العاصمة بهدف انشاء مجموعة اقتصادية مغاربية ويقوم التصوّر الجزائري حول الجانب التنظيمي والمنهجي للإعادة تفعيل العمل المغاربي المشترك.

فالعامل السياسي من أهم العوامل التي أدّت إلى تكريس الجزائر للتعاون الإقليمي المغاربي، فتجربة الحربين العالميتين وظروف الدول الضعيفة في مقابل الدول أدّت الى الاقتناع بأنّ القرارات السياسية لا يمكن أخذها منعزلة بل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار سلوك الدول الأخرى[3].

كما كان للعامل الاقتصادي نصيبه في دفع الجزائر إلى تفعيل دورها الدبلوماسي المغاربي، فبناء اقتصاد مشترك قوي في المغرب العربي يتطلب استراتيجية موحدة في

---

[1] "الاتحاد المغاربي بين الجمود وجهود التفعيل"، **مجلة دراسات**، العدد: 196 ، ماي 2005،ص.2 .

[2] قرني بهجت، جابر سعيد، علي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1994،ص.158.

[3] ابراهيم سعادة، **مرجع سابق**، ص.161 .

تدابيرها الداخلية ومواقفها في معاملاتها الخارجية مع مراعاة الظروف التي يشهدها العالم والتي بدون شك لها تأثيراتها على المنطقة المغاربية سلبا أو ايجابا[1].

وهو ما عبّر عنه الدكتور (احمد طالب الابراهيمي) لدى تطرقه لموضوع بناء المغرب العربي، "إذا كان هؤلاء مقتنعين بحتمية اقامته، فمن واجبهم إذن أن يعملوا على تهيئة الظروف لصالحه، وما من مصير مشترك لشعوب المغرب العربي إلّا مصيرا واحدا يقضى به تاريخهم المشترك وتفرضه عليهم مصالحهم إن أحسن فهمها على أحسن الوجوه"[2].

و بما أنّنا نتحدث عن دور الجزائر في الاتحاد المغاربي، وباعتراف العديد من الدول، فإنّ الجزائر تلعب دورا رياديا إقليميا، بحيث أرادت الجزائر أن تكون حاضرة في محيطها الإقليمي والعمل على مواجهة التحديات المختلفة التي تعبر عن مختلف مستويات الأمن، والذي يعد عمل الجزائر المنفرد قادر على مواجهتها إلّا في اطار المنظمات الاقليمية والدولية، فقد عملت الدولة الجزائرية على إنشاء ندوة مجموعة الدول الصحراوية والاتحاد المغاربي[3].

المطلب الثاني: السياسة الاقليمية للجزائر ازاء دول الساحل

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيو–سياسي الإفريقي و هي تدرك أنّها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم[4]، حيث ترى الجزائر في الساحل الافريقي مجموعة من الدول تنقسم وفق مقتضيات ما تمليه أجندة سياستها الخارجية، و طبيعة مصالحها والقضايا التي تربط الجزائر بالدول المعنية[5]، عرفت السياسة الخارجية

---

[1] موسى حسين، البعد العربي للسياسة الاقليمية الجزائرية، **مذكرة ماستر**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013، ص.59.

[2] الابراهيمي احمد طالب، الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، العدد الاول، 1986،ص.134.

[3] موسى حسين، **مرجع سابق**، ص.61 .

[4] عيساوة امينة، شيباني ايناس، **انعكاسات التدخل الفرنسي في شمال مالي على الدور الإقليمي للجزائر**، دراسة منشورة،

[5] بوعلام ناصر، جدلية الامن و التنمية في بلدان الساحل الإفريقي، **مذكرة ماستر**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013–2014، ص.48.

الجزائرية نشاطا غير معهود في الساحل الإفريقي، وهو ما أكسب الجزائر مكانة هامة وثقة بلدان هذه المنطقة من خلال إقامة زيارات حيث استطاع الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد عندما كان رئيسا وبمساعدة الجهاز الدبلوماسي رئاسة أكثر- من 170 لجنة مختلطة للتعاون الاقتصادي، العلمي والتقني، وتمّ منح أزيد من 8000 منحة دراسية، وقام بحوالي 37 زيارة رسمية ثنائية، واستقبل بالجزائر أكثر من 37 رئيس دولة ومسؤولين أفارقة بالجزائر. بالإضافة إلى زيارات اليمين زروال إلى دول الساحل الإفريقي واستقباله لكبار المسؤولين هذه الدول بالجزائر والمشاركة في القمة 32 لمنظمة الوحدة الإفريقية بياوندي.

فيما يخص مكافحة الارهاب في منطقة الساحل تم إنشاء لجنة أركان العملياتية المشتركة خلال اجتماع تمنراست الذي انعقد في 21 افريل 2010 وقد ضمّ كل من الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا[1]، بهدف تقييم الوضعية الأمنية في المنطقة في إطار مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، الأمر الذي يتوافق مع إدراك الجزائر للبيئة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي.

وازداد الاهتمام بالمنطقة مع التطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة مع تزايد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، ولاحتوائه على مختلف المعضلات الامنية.

المطلب الثالث: الدور المحوري للجزائر في الاستراتيجية الاقليمية لمكافحة الارهاب

تعتبر الجزائر من أولى الدول التي عانت من ظاهرة الارهاب بعد انتهاء فترة الثنائية القطبية، بفعل وصول الاسلاميين للحكم وتدخّل الجيش في الحياة السياسية بالبلاد، وما

[1] رضوان جريبي، لأجل تمتين التعاون الاقليمي، **مجلة الجيش**، العدد: 574، مؤسسة المنشورات العسكرية، ماي 2011، ص.17 .

إنجر عنها من سنوات دامية[1]، وقامت الجزائر بالتصدّي لها بمفردها حيث اعتبرته الدول شأنا داخليا لا يجب التدخل فيه كما كان الحال بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الامريكية.

ولقد ولّد العنف في الجزائر الذي أصبح يعرف بالإرهاب نظرا لعدة عوامل منها عوامل سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية، وهناك من أرجع العنف الذي تعرّض إليه المجتمع الجزائري إلى مخلّفات حقبة الإستعمار الذي ساهم بشكل أو بآخر في خلق صفة العنف عند جماعات المواطنين الذين حملوا هذا العنف فأرادوا اسقاطه على الآخرين لكن لم يكن ذلك العامل الوحيد لذلك إذا عدنا إلى عامل التاريخ فعامل الأمية قد ساهم بنصيب في تشكيل العنف في الجزائر[2] بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي مرّت بها الجزائر في فترة الاستعمار وهو ما عرف بالأزمات الاقتصادية وتدهور أوضاع الأفراد.

أمّا بالنسبة لعوامل الإرهاب بعد الاستقلال، فقد تمثّلت في معارضة التوجهات الاشتراكية للنظام الذي تمثل كمطلب أولي ثم تحوّل الى مطلب سياسي [3].

إنّ توقيف المسار الانتخابي في الجزائر بعد فوز الجماعة الاسلامية للإنقاذ بأغلب المقاعد أدّى إلى تعزيز الأطروحات الراديكالية المؤيّدة لإقامة "الجمهورية الإسلامية" ممّا أدّى إلى تعزيز الأطروحات الراديكالية المؤيّدة لإقامة "الجمهورية الإسلامية" للإنقاذ بجماعات مسلحة من أجل الجهاد ضد النظام الكافر والغاصب .

وهكذا بدأت أحداث العنف التي دامت عشرية كاملة حيث استمرت من 1988 إلى غاية 1999، مخلّفة عشرات الآلاف من القتلى.

---

[1] محمد سعداوي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب من اسلوب المواجهة الى استراتيجية الوقاية**، الجزائر، معهد العلوم السياسية و الادارية، ص.ص. 1، 2.

[2] جوان غيسلي، **الجزائر الثائرة**، تر: خيري حماد، نيويورك، 1970، ص .1.

[3] جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، **قدرات الاجهزة الامنية و اثرها في جهود مكافحة الارهاب**، ط1، الرياض،2010، ص.318 .

ولتجاوز هذه الأزمة تبنّت الجزائر بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة طريقة ونهجا سياسيا لإخراج البلاد من هذا المأزق السياسي والأمني من خلال:

- البعد القانوني: (قانوني الوئام المدني8-99 المؤرخ في 13 يوليو1999، وميثاق السلم و المصالحة الوطنية، وقانون الوقاية من الفساد و مكافحته) بغية استتباب الأمن [1].
- البعد السياسي والأمني : فقد قامت بسياسة الوئام المدني في سنة 2000 وذلك بغية الوصول الى تفاهم وحل سلمي وسياسي موازاة مع الحل العسكري وقد توّجت سياسة الوئام المدني بالمصالحة الوطنية في 2005 التي حققت نتائج ايجابية بتراجع بعض الجهات المسلحة عن العمل الارهابي ونزول الأفراد إلى الجبال وابداء رغبتهم في الاستفادة من العفو والاندماج في المجتمع مرة أخرى، إذ سمحت سياسة المصالحة الوطنية التي تعني تصحيح الوضع السياسي للبلاد إلى إعادة البلاد إلى وضعها الطبيعي .

ومنه، تمثل منطقة المغرب العربي بعدا استراتيجيا للجزائر، لذلك دعت الجزائر بالمبادرة لتشكيل جبهة موحدة ضد الارهاب، باعتبار أنّ التعاون الثنائي والإقليمي هو السبيل الوحيد للتغلب على هذا المدمر، وخاصة المواجهة ما يسمّى بالقاعدة في المغرب الإسلامي التابع مباشرة إلى تشكيل القاعدة .

[1] محمد سعداوي، **مرجع سابق**، ص.2.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم، حاولنا التطرق في هذا الفصل إلى أهم محددات قوة الجزائر المغاربية–الساحلية، معتمدين في ذلك على رؤية متميزة، أساسها المعطيات الحقيقية للدولة، التي تشكل البنية الأساسية في بناء أي استراتيجية، وإلقاء نظرة على دبلوماسية الجزائر في المنطقة عامة .

إن هذا الطرح قادنا إلى إستنتاج عدة أفكار تتمثل في:

- تتوفر الجزائر على مؤهلات هامة تؤهلها للعب دور اقليمي وتعزيز وجودها في المنطقة المغاربية.
- تعتبر الدبلوماسية الجزائرية اثناء الثورة و خلال العقود الاولى من الاستقلال اداة للعب دور اقليمي.
- نجحت الجزائر في ابتداع دبلوماسية مكافحة ظاهرة الارهاب على المستوى الوطني والإقليمي.

الفصل الثاني

التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي و أثرها على "الحالة الجزائرية"

مقدمة الفصل:

يسلّط الفصل الثاني الضوء على طبيعة التحولات السياسية التي شهدتها بعض دول منطقة المغرب العربي منذ نهاية 2010، وتحديدا "الحالة التونسية" و"الحالة الليبية" بتداعياتها الأمنية على منطقة الساحل، بأبعادها الأمنية والاقتصادية وأثرها على "الساحة الجزائرية ".

فقبل التطرق إلى تفاعل "الحالة الجزائرية" مع التحولات الإقليمية، ينبغي أولا إعطاء فكرة عن هذه التحولات السياسية بكل أبعادها الأمنية والاقتصادية، التي شهدتها ولا تزال تشهدها المنطقة منذ نهاية عام 2010، ممّا يدفعنا إلى التركيز في هذا الفصل على طبيعة هذه التحولات حتى نتمكن من خلالها التعرف على جوهر الأحداث بالتطرق إلى "الحالة التونسية" بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية، وكذا "الحالة الليبية" التي أخذت طابعا عنيفا والتي انجر عنها حالة من اللأمن insecurity وعدم الاستقرار في ظلّ انهيار "الدولة المركزية" في طرابلس، وهما حالتان كان لهما تأثير مباشر على الأمن الاستراتيجي والحدودي للجزائر، لاسيما في ظلّ التداعيات السلبية لهذه التحولات الإقليمية أمن منطقة الساحل جنوبا، ممّا يشكل تفاعلا جيو–استراتيجيا "شراريا"– من حيث السرعة الشرارية لالتهاب فتيل التوتر الإقليمي من المغرب العربي شمالا إلى منطقة الساحل جنوبا، وتحديدا تأثير هذه التداعيات على تطوّرات الأزمة في مالي، باعتبارها فضاءا جيو–استراتيجيا مترابطا ومتفاعلا مع منطقة المغرب العربي في الشمال.

المبحث الاول: طبيعة التحولات السياسية في المنطقة المغاربية

نتناول في هذا المبحث التحولات السياسية التي شهدتها كل من تونس وليبيا، منذ نهاية عام 2010، باعتبارهما الحالتين البارزتين في منطقة المغرب العربي.

المطلب الاول : التحولات السياسية في تونس

شهدت تونس، إندلاع موجة من الحركات الاحتجاجية إثر قيام عاطل جامعي (محمد البوعزيزي) بإحراق نفسه في سيدي بوزيد يوم (17ديسمبر2010)، وذلك احتجاجا على البطالة وسوء المعاملة، لتمتد موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها إلى المدن الساحلية والسياحية منها، وتستقر في النهاية وسط العاصمة تونس. وقد اتّخذت الاضطرابات أشكالا متنوعة، تراوحت بين الاحتجاجات، التظاهرات، اعتصامات، مسيرات وقد شاركت فيها فئات اجتماعية مختلفة (الطلبة، العمال، الموظفين، المحامين والأطباء). كما تجاوب معها التونسيين في عدد من العواصم الأوروبية، كباريس ولندن، حيث نظّموا مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية والمنظمات الدولية[1].

وينطبق على ما حدث في تونس ما راه غوستاف لوبون (Gustave le bon) في كتابه "روح الثورات و الثورة الفرنسية" عندما قال :"أن الثورة تنتج عن عوامل عقلية كالقضاء على ظلم فادح أو إستبداد ممقوت أو ملك يبغضه الشعب[2]" ، لكن "اعتبرها آخرون مجرّد مؤامرة غربية لضرب استقرار العالم العربي خدمة لأجندات لا علاقة لها على الإطلاق بمصالح شعوب العالم العربي، وشبهوها بسايكس بيكو بعد الحرب العالمية الأولى، أين تمّ

[1] ناجي عبد النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، **المستقبل العربي(43)**، العدد. 387 ،ماي 2011 ،ص134

[2] غوستاف لوبون ، **روح الثورات و الثورة الفرنسية** ، تر: عادل زعيتر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012، ص.25.

تقسيم العالم العربي بين فرنسا وبريطانيا بعد رعايتها لثورة عربية ضدّ العثمانيين تحت غطاء فكرة القومية[1].

بدأت الثورة التونسية عندما خرج آلاف التونسيون الى الشوارع احتجاجا على غياب العدالة وتضامنا مع محمد البوعزيزي، رافضين الرضى بالظلم والذل والاستبداد. وتعدّد الطبقات وفساد السلطة والحكومة التي قامت بقمع الحريات وفرض العقوبات وفتح السجون للأبرياء واعتقال ما تراه الحكومة خارجا عن نظامها المستبد[2]، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بقمع جهاز الشرطة ممّا خلّف قتلى وجرحى، لكن القمع لم ينجح في ايقاف جموع الغاضبين الذين رأوا بأنّ البوعزيزي يمثّل معاناة كل التونسيين، ومع الإستعمال المفرط للقوّة من طرف الأجهزة الأمنية، إرتفع صقف المطالب التي تحوّلت إلى مطالب سياسية تدعو لإسقاط النظام الحاكم ورحيل الرئيس زين العابدين بن علي في 14 جانفي2011.

وقد مثّلت الثورة الشعبية التونسية التي أدّت إلى هروب الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية والإطاحة بنظام حكمه الذي استمر مدة 23 عاما، علامة فارقة وبداية مرحلة تاريخية جديدة في العالم العربي[3]، بعد مغادرة الرئيس للبلاد، عرفت تونس مرحلة جديدة من اللّاستقرار، حيث اتّسمت تلك المرحلة بالارتباك والتردد[4] خاصة بسبب ارتباطها بأثار الحرب

---

[1] رابح لونيسي، **انعكاسات الفوضى في العالم العربي على الأمن الاستراتيجي للجزائر(دراسة استشرافية)**،المعهد العسكري للوثائق و التعاون الاستقبالية، استراتيجيا، **مجلة الدراسات الدفاع و الاستقبالية**، العدد1، السداسي الاول 2014، ص .111.

[2] عبد الفتاح القباني،**الصحافة المدرسية والثورات العربية تونس–مصر–ليبيا–اليمن–سوريا**، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، ص.91.

[3] العربي، صدقّي، " **تونس: ثورة المواطنة.. ثورة بلا أ رس**"، ورقة عمل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جويلية 2011، نقلا من الموقع:http://www.dohainstitute.org/release/8b624986-0ac2-4713-a7d8-0667d7fcaebb، تاريخ الاطلاع: 5 ماي 2014 ،على الساعة 14:14 .

[4] صافيناز محمد، أحمد،" **عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، **نقلا عن موقع**: http://international.darlhayat.com/internationalarticle/323316 ، تاريخ الإطلاع: 8 مارس 2014 على الساعة 12:18.

في ليبيا، وكذا التداعيات الإقليمية للتدخل الأجنبي–الناتو في ليبيا– والذي لم يستطع الاستجابة للمتطلبات الأمنية لما بعد مرحلة القذافي[1]، حيث أسفرت "العملية الانتخابية التي أجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011[2]"، عن فوز الإسلاميين(حركة النهضة التونسية)، قبل ان يتنازلوا لفائدة توافق مع حزب "نداء تونس" المقرب من نظام بن علي المخلوع.

واجهت الثورة التونسية أولى تحدياتها السياسية، المتمثّلة في "التحديات أمنية داخلية ومتعلقة بتردّي الأوضاع الداخلية للدولة والمجتمع، بسبب تراجع مداخيل الدولة خاصة بقطاع السياحة، وكذا الانتهاكات الجسمية لحقوق الانسان...[3]"، ويقود التنظيم الإرهابي "أنصار الشريعة" في تونس، مقاتل سابق للقاعدة في افغانستان، متّهم بالتحريض على الارهاب والأعمال التخريبية[4]، كما شهدت تونس، "إغتيال أكبر شخصيتين معارضتين هما (شكري بلعيد) و(محمد البراهمي)، فضلا عن الهجمات الارهابية التي أدّت الى مقتل العديد من الجنود التونسيين في جبل شعانبي الحدودي مع الجزائر. وما زاد الأمر تعقيدا هو الكشف أنّ الجماعات الارهابية في ليبيا المتمثلة في قائدها الميداني (عبد الحكيم بلحاج) هي من دبّرت عمليات الاغتيال تلك[5]" .

---

[1] laurance aida ammour, security issues emerging in the Maghreb and Sahel after Arab spring ,MED panorama, n°128 ,2012 ,P01.

[2] **فوز حزب النهضة الاسلامي في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس**"،12-12-2011

تقرير منظمة العفو الدولية، "**تونس في خضم الثورة: عنف الدولة اثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة**"، ط1، 2011[3]،ص.3.

[4] علام امين، "تونس الارهاب مستمر و الحوار مجمد"، جريدة وقت الجزائر، العدد 1447،يوم الاثنين: 4 نوفمبر 2013، ص. 6.

[5] فيكيري شهرزاد، ختو فايزة، "الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي"، **مداخلة في الملتقى الوطني حول: " الدور الاقليمي للجزائر: المحددات و الابعاد"** ، جامعة تبسة بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28 و29 افريل 2014 .

المطلب الثاني: التحولات السياسية في ليبيا

بدأت الثورة الليبية بحراك شعبي في 17 فبراير 2011، "احتجاجا على القضية المتعلقة بسجن أبو سليم الذي شهد تصفيته أكثر من 1200 سجين[1]"، ممّا تسبّب في شرارة التحولات الأمنية في ليبيا، وهو ما دفع أهالي الضحايا مذبحة أبو سليم إلى تنظيم مسيرات احتجاجية في بنغازي، سرعان ما حفّزتها الاعتقالات القمعية وامتدّت إلى العديد من المدن الليبية شرقا وغربا.[2]"

وبتأثر الثورة الليبية بالنموذج التونسي والمصري، وإنهيار هاجس الخوف من السلطة المركزية التي فقدت دعم القوى الإقليمية والدولية، "....قامت مجموعات كبيرة بمظاهرات احتجاجية ضدّ النظام الليبي الفاسد الذي ظلّ يحكم البلاد أكثر من أربعين عاما بصفة إنفرادية.

بدأ الصراع الدموي بين المتمردين وكتائب القذافي، مستخدمين كافة أنواع الأسلحة، حيث تلقّى المتمرّدون الذين ينتمى أغلبهم إلى الحركات الإسلامية الجهادية، دعما بالسلاح والمال من طرف الناتو وبعض دول الخليج، واستعان القذافي بأنصاره من قوات الجيش والمرتزقة الأفارقة[3]". وبدأت بوادر صراع دموي حول "الثورة السلمية" الى إنتفاضة مسّلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي بدعم من ضربات قيادة منظمة الحلف الأطلسي.[4]" وبعد إعلان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في مؤتمر حول الوضع الليبي في باريس قرار مجلس الامن

[1] يوسف محمد الصواني،" ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 395، جانفي 2012، ص.09 .

[2] محسن ،عوض، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي ،والفعل الثوري (2001،2010) ، **مجلة المستقبل العربي**، السنة. 34 ،العدد. 388 ،جوان 2011 ،ص63.64 .

[3] عبد الفتاح القباني، **مرجع سابق الذكر**، ص 179

[4] Kim Lee, The Amazigh's Fight for cultural Revival in the New Libya :Reclaiming and Establishing Idendititiy Through Antiquity, **Seattle Journal for social justice,** volume 11 issue1, 07_01_ 2012

الدولي رقم 1973*، وبدأ الحظر الجوي على ليبيا و الضربات الجوية للناتو المتمركزة حول بنغازي[1]"، وفي غضون سبعة أشهر، نفّذ طيران الولايات المتحدة وحلف الشمال الأطلسي 30ألف مهمة.... باستخدام أكثر من 40 الف من القنابل والصواريخ[2]".

وفي 23 أكتوبر أعلن رسميا عن تحرير ليبيا مقتل العقيد معمر القذافي بعد اعتقاله من قبل المقاتلين الليبيين يوم21 اكتوبر 2011 في مدينة سرت مسقط رأسه.

وبدأت عملية التحول الديمقراطي مرحلة جديدة عندما اعلن المجلس الوطني الانتقالي، ك"ممثل شرعي ووحيد للثورة". وشملت هذه المرحلة تعيينا لحكومة مؤقّتة، وإصدار قانون انتخابي، وإنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والتحضير لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية.

وقد ظلّت شرعية ما بعد الثورة عقبة كبيرة أمام الأطراف المتسارعة بين الإسلاميين واللبراليين للتوصّل إلى مرحلة إنتقالية توافقية والإعداد لدستور جديد.[3]

في السابع من جويلية 2012، أجرت ليبيا أول انتخابات برلمانية منذ ستين عاماً[4]، وهي كانت تعتبر انها نتيجة مهمة لعملية التحول الديمقراطي، المتسمة بالتداخل والتعقيد معا.

---

[1] **الغرب يقصف ليبيا و القذافي يعلن المتوسط ميدان حرب**، قناة فرانس24 ، 20_03_2011،نقلا عن الموقع: http://www.france24.com/ar/20110320-missiles-libyan-air-defences-enforce-un-no-fiy-zone-resolution-1973-2014-us- بتاريخ: 6 افريل 2014، تاريخ الاطلاع: 09 ماي2014 ،على الساعة 9:00

[2] مانليو دينوتشي، "**ليبيا بعد عام ....الذاكرة القصيرة، مشرق-مغرب-صحراء-ساحل المعطى الاستراتيجي الجديد**"، **مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي**، العدد 31، خريف شتاء 2013، ص63

[3] بول سالم، و أماندا، كادليك،"**تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**"، أوراق كارنيجي ، بيروت: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، جوان 2012،ص. 3. **نقلا من الموقع** : http://carnegieendowment.org/files/LIBYA_4.pdf، بتاريخ 8 ماي 2014 .

[4] فريدريك ،ويري، "**تحديات بناء الأمن في شرق ليبيا**"، أوراق كارنيجي، بيروت: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، سبتمبر 2012 ،ص. 3.

فقيام ثورة فيفري 2011 كانت الخطوة الأولى في بناء دولة ديمقراطية معاصرة، للتمهيد لوضع خارطة طريق لعملية التحول الديمقراطي التي تتطلب بطبيعة الحال الانخراط في انتخابات دورية و عامة على المستوين المحلي و الوطني[1]، أسفرت هذه الانتخابات عن فوز التيار الليبرالي على التيار الإسلامي في أول انتخابات لليبيا الجديدة، وبالتالي فقد شذّت ليبيا عما حدث في انتخابات تونس ومصر، حيث سيطر "الإخوان المسلمون" على أغلبية المقاعد البرلمانية[2].

بعد استلام "المؤتمر الوطني العام" لمهامه في 8 أوت 2012 من المستقلين والقوائم لم تتجاوز42.5 %،حيث صوّت لصالح المرشح 85عضوا فقط من أعضاء المؤتمر العام، وذلك بعد تحالف مضاد للتيار الليبرالي، ويعكس الاتجاه السائد عموما في إطار المؤتمر الوطني العام تشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل جميع التيارات السياسية، حتى يمكن تحقيق المصالح العليا للبلاد[3] .

وفي ظلّ هذه التطورات، لا تزال ليبيا تواجه حالة مزمنة من عدم الاستقرار ناجمة عن عدد من الصراعات المحلية حول الهويّة والطاقة والموارد في المناطق الغربية والجنوبية والشرقية. وممّا يبعث على القلق أنّ تلك الصراعات تؤثّر على قدرة الدولة، ما يفضي إلى إحجام الاستثمارات الأجنبية عن الدخول إلى ليبيا، وربما عرقلة ظهور مؤسسات ديمقراطية[4]، وقد صارت المنطقة تعيش حالة من الانفلات الأمني، وكذا نفاذية الحدود وضعف فعالية الأجهزة الأمنية، ممّا شجّع التنظيمات الارهابية على تفعيل مخطّطاتها في هذا الفضاء الجيو–استراتيجي. بحيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي

[1]مصطفى عبد الله ،أبو القاسم، "انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة. 35، العدد 406، ديسمبر 2012،ص. 87.

[2]إبراهيم ،امينة، "الدين و الدولة في ليبيا اليوم"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة. 35 ،العدد. 407 ،جانفي 2013 ،ص ص.25،26 .

[3]مصطفى عبد الله ،أبو القاسم، **مرجع سابق الذكر**، ص. 130,

[4]فردريك ويري، **مرجع سابق الذكر**، ص,3.

بالمقاتلين الليبيين، وتسلّل عدد آخر إلى الأراضي التونسية والجزائرية للقيام بعمليات تخريبية.

المبحث الثاني: الأسباب المحركة للتحولات السياسية في المنطقة المغاربية

هناك العديد من العوامل التي أسهمت في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في المنطقة لذلك سنتطرق في هذ المبحث الى أهم الأسباب التي تفسّر لنا بروز هذه الانتفاضات والتي سهّلت في خلق بؤر التوتر.

المطلب الاول: <u>الأسباب الداخلية</u>

1. <u>الطفرة الشبابية</u>: حيث تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة، وهي تمثّل أكثر من ثلث سكان المنطقة، حيث تعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي وإجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحرّكة له[1].
2. **<u>التهميش الاقتصادي والاجتماعي</u>**:بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، حيث لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية، البطالة، تدني مستويات الدخل، وغياب الخدمات والمرافق. ممّا أدّى إلى اتساع الفجوة باستمرار بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة. وقد أدّى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد بشكل واسع، وإستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية، إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية. ومع

[1] دينا، شحاتة ،مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، **<u>مجلة السياسية الدولية</u>**، السنة 47 ،العدد 184 ، افريل 2011 ،ص. 10

اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي وإقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية إلى بشكل ملحوظ، وقد تزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتهميش، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ، مع تراجع للقدرة الشرائية للطبقة المتوسطة. وفي هذا السياق يؤكّد (برهان غليون) أن كل مجتمع يحمل بذور الثورة ما دام هناك تميز طبقي وتناقض طبقي، ولكن هذه البذور تصبح قادرة على التفتح عندما يصبح إنتاج مصالح وحياة الأقلية السائدة في تناقض مع إنتاج مصالح الأغلبية فالثورة هي توحيد القوى الشعبية[1].

3. **غياب الحريات السياسية:** تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، وإلى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام. إلا أن الدول العربية لم تستجيب لهذه الضغوطات واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية. وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية إلى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية، وإلى ضعف وترهل الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني[2].

4. **الفضاء الإلكتروني والمواقع الاجتماعية (تويتر، فايسبوك):** لقد لجأ الشباب في السنوات الأخيرة لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول. "حيث ظهرت المدونات التي أصبحت بمثابة صحف حرة يكتب فيها ما يشاء، ويكشف عليها الأسرار التي يعجز عن حملها جهاز التلفاز أو

[1] برهان غليون، **بيان من اجل الديمقراطية**، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006،ص.187.

[2] دينا، شحاتة ،مريم وحيد، **مرجع سابق الذكر**، ص.10.

الصحف [1]...ممّا سهل عملية الاتصال الاجتماعي، ومن ثم السرعة في التأثير وتغيير الواقع الاجتماعي والسياسي عبر هده المناظر والشبكات الاتصالية التي لم يعد من الممكن للسلطة المركزية التحكم فيها أو التضييق عليها.

المطلب الثاني : الأسباب الخارجية

1. **دور القوى الخارجية** يكمن الاشارة إلى دور الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية والدولية، حيث أصبحت حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية تتمتع بنفوذ هائل ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها وإنّما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي التي توصف بأنّها في الوقت الحاضر دول متحولة إلى اقتصاد السوق ودول الجنوب وهكذا أضحت التحولات نحو اقتصاد السوق والديمقراطية هي الرؤية السائدة.

ويضاف إلى ضغوط الدول والمنظمات المانحة على النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية، إذ نجد الدول المانحة تؤكّد على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية، إذا ما أرادت الدول المستقبلة للمنح أن تستخدمها بفعالية في التنمية. فتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على "الديمقراطية السياسية" كشرطٍ أساسي لتقديم المنح والمساعدات. ولا يقف دور الأطراف الخارجية على حدّ المساعدة في التحول، بل قد تلعب دور المراقب لتطور الأأضاع في الدول التي تمر بعملية التحول .

2. **ضغوطات النظام الدولي:** لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية، التي أدّت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام النظام

[1] مينسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص.298.

الشمولي في مختلف بلدان العالم الثالث، بما فيها العالم العربي مع الاختلاف في الدرجة.

3. **العدوى او الانتشار:** يقصد بأثر العدوى أنّ التحول الديمقراطي الناجح في دولة يشجع على إحداث تحوّل ديمقراطي في دولة أخرى، ولعلّ وجود نماذج ناجحة في أوائل الموجة شجّعت الدول الأخرى على المضي قدما في الطريق الديمقراطي فيما يشبه كرة الثلج التي تتزايد كلما تدحرجت[1].

المبحث الثالث: انعكاسات التحولات السياسية والأمنية والاقليمية على الجزائر:

تأثّرت منطقة المغرب العربي بشكل كبير جراء التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة، حيث أنّها شهدت سقوط نظامين سياسيين في كل من تونس وليبيا (الدولتين الجارتين على الحدود الشرقية للجزائر)، وعلى غرار باقي بلدان المنطقة تأثّرت الجزائر بهذه التحولات باعتبارها جزء لا يتجزآ من المغرب العربي تؤثر وتتأثر بما يحدث فيها، حيث أصبحت تواجه مصادر لمخاطر أمنية عديدة. ويمكن تحديد انعكاسات التحولات السياسية في المنطقة المغاربية على الجزائر فيما يلي:

المطلب الاول : الحراك الاحتجاجي الاجتماعي:

كانت الكثير من الدراسات والتوقعات التي كتبت فور قيام الثورات العربية في تونس، تجزم بأنّ الجزائر ستكون من بين المحطات التالية، خاصة وأن الاحتجاجات الاجتماعية على ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأزمة السكن كانت قد بدأت هناك قبل تونس حتى. حيث عرفت الجزائر موجة من الحركات الاحتجاجية التي قادها أحزاب المعارضة إضافة إلى شبان جزائريين، بقيام 24 شاب جزائري بحرق انفسهم، ليتوفى منهم 8 شبان (الظاهرة البوعزيزية*)،

1مينسي احمد، **نفس المرجع السابق الذكر**، ص299

***الظاهرة البوعزيزية:** تغبير صحفي ومصطلح تم اعتماده من قبل الصحفيين للتعبير عن ظاهرة "حرق النفس" كأقصى درجات المطالبة بالحقوق ورفض الأوضاع المتردية، تقليدا لما قام به البوعزيزي.

وذلك "لأسباب اقتصادية بحتة (ارتفاع اسعار المواد الأساسية)، خاصة وقد خلت من أي شعارات محددة[1]"،"عن طريق تحطيم المحلات التجارية (وكلاء بيع السيارات، محلات الساعات والهواتف المحمولة، محلات الأجهزة الالكترونية....)، والمؤسسات الرسمية (محافظات و مراكز الشرطة، المدارس، مكاتب البريد...)، فتميزت أساسا بالحرص على:

- منع استعمال ذخيرة آلية في عمليات حفظ الامن.
- معاقبة كل رجل أمن ثبت افراطه في استعمال العنف غير المبرر في مواجهة المحتجين[2] ،وقد انطلقت الاحتجاجات في الجزائر في 5 جانفي 2011 من حي باب الوادي بالعاصمة، قبل أن تنتشر لتعم ربوع الوطن وينتشر مداها ليشمل نحو 20 ولاية، و صفت باحتجاجات الزيت و السكر، (الخريطة رقم 1)

الخريطة رقم 1: اهم الاحتجاجات المصاحبة للحراك العربي

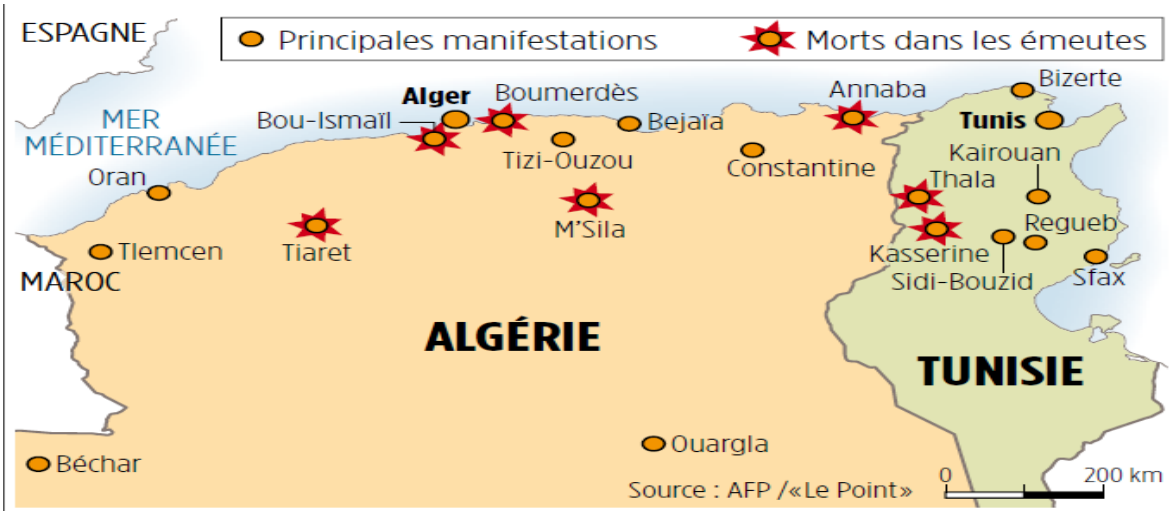

المصدر: Yves Cornu,Malek Sohbi, «Les révoltés du Maghreb ». Le point, N°2000, 13 janvier,2011, p42

[1] لخضاري منصور، "**استراتيجية الامن الوطني في الجزائر 2006-2011** "، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2012_2013،ص.404.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "**تقييم حالة: الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني /يناير 2011)**"، الدوحة، 2011، ص8، من موقع: http://www.dohainstitute.org تاريخ الاطلاع: 9ماي 2014، على الساعة:16:10.

خلّفت الاحتجاجات قتلى وأزيد من 800 جريح منهم 763 حسب تصريحات منسوبة لمسؤولين بوزارة الداخلية ونحو 1000 حالة توقيف[1].

سعى "حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية" الذي التفّت من حول أطروحاته بعض الشخصيات المعارضة مثل: "مصطفى بوشاشي" رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان، و"علي يحيى عبد النور" رئيسها الشرفي، وعلي بلحاج...(أحد أهم رموز الجبهة الإسلامية المحلة) إلى إضفاء الحلّة السياسية على هذه الاحتجاجات بعد أن حصرتها السلطة في "تظاهرات احتجاجية دفعت اليها أسباب ظرف اقتصادية"، ليصوّرها "الأرسيدي" على أنّها بداية انتقال "الشعلة التونسية" المتأججة الى الجزائر، التي صارت على موعد كل يوم سبت مع الدعوة الى مسيرات في العاصمة و بجاية.[2]

وقد شهد الأسبوع الأخير من جانفي 2011 الإعلان عن ميلاد "التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية" التي ضمّت ممثلين عن "حزب التجديد الجزائري"، "حركة الاصلاح الوطني"،" الحركة من أجل الشباب الديمقراطية"، "حركة الانفتاح"، "جمعية العلماء المسلمين وعدد من المنظمات النقابية المستقلة والشخصيات السياسية منهم رئيس الحكومة السابق "احمد بن بيتور" .... التي دعت إلى تنظيم مسيرات احتجاجية لم تجد صدى من الجمهور.

وقد خلصت دراسة لمعهد (جون هوبكينز) للدراسات الدولية المقدّمة حول "الجزائر والربيع العربي" إلى أنّ القوى السياسية المعارضة لم تتمكن من خلق حراك شعبي كذلك الذي وقع في الدول المجاورة(...) "فالجزائر تملك الوسائل الإقتصادية لتحتاط بالمعونات المالية، أو بزيادة

---

[1] لخضاري منصور،**مرجع سابق الذكر**، ص،403 . **نقلا عن**:

Cornu,Sohbi, op.Cit .p43

[2] **الاحتجاجات الجزائرية**/ http://ar.wikipedia.org/wik

الرواتب للاستجابة للمطالب الاجتماعية، كما أنّ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لا يواجه ذلك الكره من شعبه على غرار الرئيس التونسي بن علي أو الزعيم الليبي معمر القذافي"[1].

كما ذكرت الدراسة "معهد جون هوبكينس" عوامل أخرى ساعدت على استقرار النظام، ويذكر بالنسبة للعوامل الداخلية، تمكّن الجزائر من القيام بتدابير وقائية(الزيادة في الرواتب، توزيع السكنات، تمويل مشاريع الشباب، التخفيض السريع لأسعار المواد الغذائية)، التي ساعدت في إخماد قوّة الإحتجاجات، وشراء "السّلم الاجتماعي" ، بفضل عائدات النفط. كما شرعت الجزائر في سلسلة من الاصلاحات السياسية، كتسهيل الاعتماد للأحزاب، ورفع نسبة مشاركة المرأة، وقانون حرية الاعلام، ورفع حالة الطوارئ كنوع من الإجراءات التي تدخل ضمن تداعيات الثورات العربية على بقية الدول العربية.

أمّا فيما يتعلق بالعوامل الخارجية، فيمكن ذكر دور الجزائر المعتبر في استراتيجية الإقليمية وحتى الدولة لمكافحة الارهاب، حيث أنّ هذا الملف الذي كان وراء عزل الجزائر عن العالم في سنوات التسعينيات، هو نفسه الذي أعادها الى واجهة الساحة الدولية بعد أحداث 11سبتمبر 2011، عندما أصبحت المشكلة عالمية فظهر دور الجزائر كدولة رائدة في مكافحة الارهاب والوقاية منه، ممّا سمح بنسج علاقات استراتيجية وأمنية مع عدد من الشركاء الغربيين، وفي مقدّمتهم الولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا.

وبالإضافة إلى هذه العوامل يضاف عامل التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر بالتّزامن مع الثورات، خاصة على الحدود الجنوبية (أزمة مالي) والشرقية (تسرّب السلاح الليبي، صعود التيار السلفي في تونس والهاجس الأمني الإقليمي) التي قد يكون لها انعكاس داخلي خطير،

[1] Arab spring :What about Algeria ?, Jhon hoping School of Advanced international studies, feb23,2012 .
http://pomed.org/wordpress/wp-content/uplooads/2012/02/POMED-Notes-Arab-spring-what-About-Algeria.pdf,11-04-2012, 11 mai 2012.

وهي عوامل تجعل الجميع يلتف حول النظام، والسلطة المركزية، تفاديا لسيناريو الإنهيار والفوضى الذي دخلت فيه دول الجوار، لا سيما منها "الحالة الليبية".

المطلب الثاني: الانفلات الامني و مشكلة انتشار السلاح

أدّت الفوضى الأمنية في كل من ليبيا وتونس إلى تفاقم مختلف التهديدات الأمنية "كالجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة، المشاكل الحدودية ،الهجرة السرية في المنطقة، مشكلة اللاجئين التي أرهقت خزينة الدولة الجزائرية، ... وتواجدهم يزيد من مخاطر الاتجار بالمخدرات ، وأضرار التهريب التي تعيق عملية تنمية البلاد[1]"، كل هذا يعتبر مهدد حقيقي للجزائر، حيث أعربت الجزائر والاتحاد الافريقي عن قلقهما ازاء انتشار الأسلحة الثقيلة في ليبيا، نظرا لتهديدها للسلم والأمن اقليميا وقاريا[2]، وفي نفس السياق اعتبر مستشار الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، (رزاق بارة): " أنّ الجماعات المسلحة تتطور، تجمع أسلحة، وتستعد ربما للعب دور لأحداث الفوضى في المنطقة.[3]"

إنّ أهم حدثين يدللان على انتشار الجماعات الإرهابية وتغلغلها داخل ليبيا هما:

أولا: الهجوم على مقر السفارة الأمريكية في طرابلس وقتل السفير الأمريكي وبعض العاملين في السفارة هناك، وثانيها هو الهجوم على الحقل النفطي الجزائري في "عين أميناس" أين تمّ احتجاز رهائن غربيين انتهت العملية بمقتل 38 رعية أجنبي من عمال محطة "تغنتورين" الغازية، حيث تشير التقارير الأمنية إلى أنّ المهاجمين انطلقوا من التراب الليبي وتلقوا التدريب في معسكرات القاعدة في ليبيا، وهو ما يدلّ على المخاوف الجزائرية من تداعيات الأزمة الأمنية في ليبيا وما حدث في "عين اميناس" (16 جانفي 2013) يدخل في نفس الإستراتيجية

[1] ابراهيم سعادة ، **مرجع سابق الذكر**، ص 66_17

[2] Conciel de paix et de sécurité, communique de la 291eme Réunion de cps, Addis abeba , 26 aout 2011, p20

[3] فرانس 24، الازمة الليبية تغذي المخاوف مع تحول منطقة الساحل الى خزان بارود، **نقلا من الموقع:** http://www.france24.com/ar/20110907-libya-sahel-neighbours-fear-powder-keg-scenario-algeria-mali-mauritania-al-qaeda تاريخ الاطلاع:09 ماي2014 على الساعة:00:50

الإرهابية التي أكدت أنّ من وراء تنفيذ قدموا من شمال مالي مرورا بالنيجر ودخلوا إلى الجزائر عن طريق ليبيا، وتمت مساعدتهم وبأسلحة جدّ متطورة بعلامة تدل على أنّها من مخازن فتحت عمدا لتهريب الأسلحة[1].

إنّ هذا الانفلات الأمني في ليبيا راجع إلى عدم قدرة المجلس الوطني الانتقالي، من حراسة مخازن السلاح في شرق ليبيا المليئة بالذخيرة وأنواع مختلفة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، وفي هذا السياق صرّح وزير الداخلية الليبي: " على الدول الكبرى التدخل عاجلا لمساعدة ليبيا من الكم الهائل من الأسلحة المنتشرة عبر التراب الليبي، والتي تهدّد السلم الوطني داخليا ودول الجوار. "

وبفعل الفوضى في ليبيا، تزايد النشاط الإرهابي في المنطقة، بعد أن عزّزت الجماعات الارهابية صفوفها وتجنيد عناصر جدد في تنظيمها، "فالقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي لم تعد تشكل معضلة أمنية لدول المنطقة فقط بل يهدد كيانها ...خاصة مع رغبة هذا التنظيم في تشكيل إمارة اسلامية بعد تمكنها التغلغل في المنطقة، واعتمادها الخطف للحصول على الأموال التي من شأنها أن تساعدها في شراء، المعدات اللوجستية[2]"، وفي هذا السياق أكّد المحلل السياسي الجزائري الدكتور (مصطفى صايج)، أنّ هذا السلاح يمكن أن يحدث أضرارا في القدرات الدفاعية للدولة، وأنّ الجماعات المسلحة تستغل هشاشة الوضع في المنطقة بتعزيز صفوفها بالسلاح الذي تقتنيه من السوق السوداء...، على الجزائر تكثيف عمليات المراقبة، في إطار التنسيق مع دول الميدان والإعتماد على المقاربة التنموية حيث قال: "تحتاج

[1] اسماعيل دبش، "الوضع في الساحل الافريقي بين الواقع الاقليمي و التأثيرات الدولية من خلال الازمة في مالي (منذ 2010)"، المعهد العسكري للوثائق و التعاون الاستقبالية، استراتيجيا، **مجلة الدراسات الدفاع و الاستقبالية**، العدد1،السداسي الاول2014،ص.67،68.

[2] الفريق الدولي للدراسات العابرة للأقاليم و المناطق الصاعدة، **التحولات السياسية و التحديات الامنية الاقليمية بمنطقة شمال افريقا و الساحل**، طوكيو، معهد سابور للتعاون العالمي، ماي 2011،ص.6.

المنطقة إلى ادماج اجتماعي واقتصادي وفي غياب هذه التنمية يبقى صعبا التحكم في الوضع"[1].

تعرف الجزائر تصاعدا كبيرا في حجم وخطورة الجرائم، "حيث تم تسجيل ما بين 73 بالمائة من الموقوفين من طرف الأمن يحملون أسلحة،65 بالمائة يدمنون على المخدرات بالإضافة الى قضية اختطاف والي ولاية تمنراست من طرف شباب مسلحين ينتمون الى عائلات سجناء متورطين في قضايا ارهابية[2].

يضاف إلى هذه العوامل، الإنعكاسات السلبية للتدخل الدولي في ليبيا خاصة في إنتشار الفوضى وعلى استراتيجية القصف الجوي ، إذ يعتبر التواجد الأجنبي بعد التدخل الأطلسي في ليبيا أحد أهم الأخطار التي تواجه الجزائر على محيطها الاقليمي، حيث أنّ التدخل في المنطقة يزيد من صراع بين القوى الكبرى الفاعلة اقليميا و دوليا[3]" سواءا على الموارد أو المواقع الاستراتيجية في عملية البحث عن النفوذ و زيادة القوة سعيا منها للسيادة العالمية.

كما أنّ رفض الناتو الإنخراط في عملية نزع السلاح للجماعات المقاتلة أدّى لإنتشار المرتزقة في الإقليم وهذا ما تجلّى في التأثير المباشر والعميق في مالي، الذي يشترك مع الجزائر في حدود مقدّرة ب 650 كلم، والتي تمثل منفذا للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وكذا اللاجئين[4].

---

[1] زهير ايت سعادة، "**الدكتر صايج: السلاح الثقيل المهرب من ليبيا قادر على تدمير القدرة الدفاعية للدول**"، الايام ،من الموقع:
http://www.elayam.com/2011/11/.html ، تاريخ الاطلاع: فيفري 2014،على الساعة: 22:00.

[2] عبد الوهاب عمروش، "الامن في منطقة المغرب العربي و الساحل: التحديات و الاستراتيجيات"، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، جامعة الجزائر3 ، العدد 02، اكتوبر 2013، ص.78.

[3] Abdul Nour Bin Antar, "**inter-Maghreb Relations : Revolution deepen differences**", Qatar, Aljazeera center of studies,26 JUNE 2011

[4] Clair Spencer,Strategic posture review: **ALGERIA**, july 25,2012,P 02.

وقد كانت هناك محاولات لتوريط الجزائر حيث كال (الثوار الليبيون) الإتهامات للجزائر محاولين الزجّ بها في صراعاتهم... فادّعوا بتأمين الجزائر نقل المرتزقة الأفارقة إلى ليبيا، بل وبوجود مرتزقة جزائريين يقاتلون في صفوف الميليشيات الموالية للقذافي، وهو موقف اعتبره الملاحظون في الجزائر على غرار الدكتور بن خليفة عبد الوهاب، محاولات لإقحام الجزائر وتوريطها في الصراع في ليبيا، وهي نفس الاطراف التي تحاول خلق بؤر توتر في المنطقة"[1].

من جهتها، أعربت الجزائر عن عدم التعامل مع الثوار إلاّ في حالة إنسحاب قوات التحالف من ليبيا وقف الاعتداءات المدنيين، وهذا إثر الاجتماع الوزاري المشترك بين رئيس الحكومة الجزائري أحمد اويحيى وطاقمه الحكومي حول ليبيا في ماي 2011، لتعتبر أنّ الاتهامات الموجهة من قبل الليبيين إساءة كبيرة للجزائر"[2].

المطلب الثالث: أثر الأزمة الليبية في شمال مالي:

تجمع القراءات إلى أنّ تطورات تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في مالي حمل بين ثناياه أبرز أثار الانعكاس الغير مباشر للأزمة الليبية على الأمن الوطني للجزائر، حيث كان من الى ارتداداتها اقتحام مقر القنصلية الجزائرية "بمدينة غاو" واختطاف الدبلوماسيين الجزائريين العاملين بها[3]. مما يؤكّد الترابط الجيو–سياسي للتحولات الإقليمية بين منطقة المغرب العربي شمالا و منطقة الساحل جنوبا

وتعدّ مشكلة "الطوارق" في شمال مالي "حركة الأزواد" من أعقد التحديات التي تواجه الجزائر، والتي تعتبر موروثا استعماريا ملغما من قبل الإستعمار الفرنسي الذي قسّم الطوارق بين عدد من الدول هي: الجزائر ،النيجر، مالي ،ليبيا وبوركينافاسو، حيث وجدت هذه القبائل

[1] سهام م ،عبد الوهاب بن خليف: اطراف اجنبية تقود حملة لإقحام الجزائر في الصراع الليبي"، من الموقع : http://www.djazairess.com/alahar/22878، تاريخ الاطلاع:11 أفريل 2014 ، على الساعة: 23:12.

[2] سميرة بلعمري، التعامل مع الثوار قبل إنسحاب الناتو من المشهد الليبي، **جريدة الشروق**، عدد 3303 ،24 ماي 2011، ص.3.

[3] لخضاري منصوري، **مرجع سابق الذكر**، ص.447.

نفسها مشتتة في الصحراء ،و منذ ذلك الوقت والعلاقة متوترة بين هذه المجموعات حملوا السلاح في وجه هذه الدول التي تتواجد على أرضها، مطالبين بإقامة دولة قومية تجمع الطوارق في كيان سياسي واحد.

وقد بدأت الأزمة المتعددة الأوجه في مالي، بعد إنهيار نظام القذافي في ليبيا، في مارس 2011 والتي ارتبطت بمجموعة من الفواعل ذو استراتيجيات وحسابات مختلفة–حركة الطوارق–الجيش المالي– الجماعات الارهابية وكذا جماعات الجريمة المنظمة– والتي أدّت الى إنهيار الدولة في مالي، حين بدأت حركة الطوارق بالقيام بهجمات ضد الجيش المالي من خلال إستعمال الاسلحة المهربة من ليبيا ما بعد القذافي. بقيادة الحركة الوطنية لتحرير الازواد، والتي كانت تاريخيا هي المفاوض في الجولات التي قادتها الجزائر خلال 1995–1991 وكذا 2006–2009. حيث أنّ ما بين 1990–1996 إندلعت المواجهات بين الطرفين، وانتهت بإتفاقية بين المتمردين الطوارق وحكومة [موسى تراوري] في تمنراست بالجزائر في يناير 1991، والتي استكملت بملحقات سميت بالميثاق الوطني بعد أن تجدّد الصراع بين الطرفين بعد إعلان كل من الزعيمين المتمردين "ابراهيم اغ باهانغا" و"الحسن فاغاغا" الحرب من جديد ضد الحكومة المالية بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم طارقي اخر هو "اياد اغ غالي".

وظلّ الفشل سيّد الموقف في إقناع الرئيس المالي "امادو توماني توري" بالمطالب التي قدمها زعيما التمرد في لقاء جمع الاثنين في 22 مايو 2006 الرئاسي[1] الى غاية الوساطة الجزائرية، ثم برتوكول التفاهم بعد وساطة ليبيا في 2008، ومع ذلك وجدت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA نفسها تخسر التمثيل والأرض لصالح جماعات اكثر تطرفا و هي بالأساس: "حركة انصار الدين" وكذا "القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي" وكذا "حركة توحيد

[1] فبكيري شهر زاد، **مرجع سابق الذكر.**

الجهاد في افريقيا الغربية"MUJAW، إضافة الى جماعة بوكو حرام النيجيرية المربطة بالقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي[1].

ونظرا للخسائر المتلاحقة التي عرفها الجيش المالي ضد الطوارق في شمال مالي والتي يرجعها قادة الانقلاب العسكري في مالي ضد الرئيس "**امادو تومانى توري**" الى الفساد الذي يمس أجهزة الجيش في اعقاب الانقلاب العسكري في البلاد، لم تصمد الدولة المركزية في لأهالي أمام سيارية الإنهيار ممّا استدعى تدخّل قوى أجنبية وفي مقدمتها فرنسا.

وقد سمح التدخل الفرنسي في مالي، بداية من 12 جانفي 2013 بمساعدة الحكومة المالية في مواجهة المسلحين، بعد صدور قرار مجلس الامن في ديسمبر2012 والقاضي بإنشاء قوة دولية داعمة لحربها ضدّ الإرهاب وكذا استعادة شمالها الذي صار خارج سيطرتها تماما.

ووجد التدخل العسكري الفرنسي في تواجد الجماعات الاسلامية المسلّحة في مالي ذريعة لبسط نفوذها في المنطقة الفاصلة بين المغرب العربي شمالا و بوابة افريقيا جنوبا وذلك من خلال رفع لواء شرعيّة القضاء على زحف مقاتلي حركتي التوحيد و الجهاد وأنصار الدين وقد جاء التدخّل الفرنسي مفاجئا واستبق عملية التدخل العسكري الافريقي تحت غطاء من الشرعية الدولية باعتباره تدخل مبكر ممّا دفع من العديد من المنظمات انتقاد التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، حيث ذكرت منظمة العفو الدولية في تقرير لها أنّ المدنيين كانوا من الضحايا الاساسيين للتدخل مندّدة بانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، وقد قررت فرنسا الانسحاب التدريجي من مالي أمام صعوبة استمرار الحرب ضد الجماعات المسلّحة رغم استناد باريس على مبرّر وجود هذه الجماعات لإعطاء الشرعية لتواجدها العسكري في مالي، وهو ما يشكّل تهديدا للأمن القومي والإقليمي الجزائري، في ظل إقامة قواعد عسكرية في مالي بالتقرب من الحدود الجنوبية للجزائر.

[1] Alexis arief ,algeria and crisis in mali, actuellle de l’ifri, 2012 ,P02.

كما خلق التدخل الفرنسي أثارا سلبية أخرى، تمثّلت في تقنيات المجموعات الجهادية بين عدّة دول خرى بدلا من القضاء على معاقلها، لأنّ الإستراتيجية الفرنسية تقوم بالأساس على دفع العدو للتراجع نحو الخلف، وهو ما حدث مع الجماعات المسلّحة التي تشتت في الحدود بين ليبيا والجزائر ومالي، وأحدث مظاهرها تجلت في حادثة تيغنتورين بعين أميناس[1].

[1] فكيري شهرزاد، **مرجع سابق**.

خلاصة الفصل:

ما يمكن التوصل إليه من خلال هذا الفصل، أن الجزائر لا يمكن أن تعزل نفسها عما يحدث في دول الجوار الجغرافي أو كما تسمى "بدول الحزام الامني" نتيجة انتقال التهديدات عبر الحدود من " الشمال المغاربي" الى "الجنوب الساحلي" نحو الجزائر، و لعلّ أهم التحولات المؤثرة في المنطقة هي التحولات التي حدثت في كل من تونس و ليبيا و مالي من خلال:

1. الأوضاع الامنية في ما وراء الحدود الشرقية و الجنوبية للجزائر له إنعكاس مباشر من خلال ارتدادات الفوضى العارمة التي انتجها انهيار ما كان قائما من سلطات سياسية و مؤسسات أمنية في البلاد.

2. إنّ التحدي الأمني في كل من ليبيا تونس اضافة الى تداعيات الحرب في مالي صراعاتهم الداخلية أثّر سلبا على الجزائر إذ يعتبر الهجوم على المجمّع الغازي بعين اميناس الأخطر من نوعه لتهديده لشريان الاقتصاد الجزائري.

3. الانتشار الفوضوي للأسلحة يمثل أحد أوجه الإنعكاس المباشر للانفلات الامني الذي رافق الازمة الليبية على الجزائر، بالإضافة الى انعكاس بعض التصرفات و التصريحات من طرف المقاتلين الليبيين الذين سعوا الى توريط الجزائر في صراعاتهم الداخلية.

4. أما الانعكاس الغير المباشر فيتمثل في تأثير الازمة الليبية على الامن في دولة مالي، وما كان بدوره لينعكس بصفة مباشرة على الجزائر.

وهكذا يبرز مدى الترابط الجيو–استراتيجي في التأثرات الامنية بين منطقة المغرب العربي شمالا و منطقة الساحل جنوبا لا سيّما في ظل حركية الجماعات المسلحة ومن ثمّ التهديد الأمني بين المجالين الاقليميين في كل من منطقة المغرب العربي ودول الساحل، مما يؤكد على عدم إمكانية عزل لتأثيرات جيو– استراتيجية والأمنية بين الفضاءين من الشمال الى الجنوب.

الفصل الثالث

الاستجابة الجزائرية للتحولات السياسية و الأمنية الإقليمية:

الآليات و التحديات

مقدمة الفصل:

إنّ انتماء الجزائر جيو–استراتيجيا إلى الفضاء الإقليمي الممتد من منطقة المغرب العربي شمالا ومنطقة الساحل جنوبا، يجعل هذا البلد في حالة من التفاعل المستمر مع كل مستجدات وتحولات هذه المنطقة الموسعة، ممّا يفرض على الجزائر التحرك إقليميا لحماية مصالحها و ترجمة رؤيتها حسب ما تمليه عليها خياراتها وتصوّرها ومركزها المحوري في المنطقة .

وفي ظل هذا التصوّر القائم على عامل الاستجابة الإستراتيجية، سنقوم في هذا الفصل بدراسة الآليات التي انتهجتها السياسة الإقليمية الجزائرية للتعامل مع الأوضاع المستجدة في المنطقة، بالشكل الذي يسمح لها باستيعاب هذه التحولات إيجابيا. كما سنتناول التحديات التي تواجه أداء الدور الإقليمي للجزائر في ظل هذه التحولات السياسية والأمنية التي تعيشها المنطقة الممتدة من دول المغرب العربي شمالا إلى منطقة الساحل جنوبا .

المبحث الاول: آليات تفاعل السياسة الإقليمية إزاء الأخطار الأمنية في منطقة المغرب العربي–الساحل

إنّ التحولات السياسية التي تعرفها دول الجوار، أدّت الى بروز تصورات وأفكار حول الآليات وأساليب التعاطي معها بسبب تداعياتها الخطيرة التي انعكست على المنطقة برمتها.

لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث الى الآليات والتدابير التي اتخذتها الجزائر في التعامل مع هذه التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة.

المطلب الاول: الاليات العسكرية و الامنية

إنّ تطور وإتساع النشاطات الارهابية تحت ما يسمى بتنظيم القاعدة في "بلاد المغرب الاسلامي" استدعى ضرورة خلق آليات عسكرية وأمنية، حيث تعمل الجزائر من خلال تعزيز التعاون الأمني الإقليمي في مجال حماية الحدود ومكافحة الارهاب عبر مختلف الإتفاقيات الامنية ،لأجل التصدي للمشاكل الامنية التي تأتي من دول الجوار، وذلك من خلال زيادة عدد الوحدات العسكرية العاملة في المناطق الحدودية والجنوبية والشرقية للجزائر، بالإضافة إلى بناء قواعد عسكرية جديدة، ومدارج طائرات في الجنوب، وإقامة مراكز مراقبة حدودية متقدمة، تزويد الأجهزة الأمنية كالدرك الوطني وحرس الحدود بتجهيزات تقنية حديثة، مروحيات وآليات جديدة لزيادة عدد الوحدات وتحسين الأداء لمواجهة هذه التحديات الأمنية على الحدود، "فالجزائر لها دور كبير في مجال التعاون الامني لخبرتها وتجربتها الرائدة في أكثر من صعيد"[1].

[1] ريتشارد مواغبي، "للجزائر دور كبير في مجال التعاون الامني"، **مجلة الشرطة** ،العدد :122 ،مارس 2014،ص .14.

فبعد الأحداث التي حصلت في كل من ليبيا ومالي سارعت الجزائر إلى غلق الحدود البرية مع هذين البلدين بالإضافة إلى إرسال تعزيزات عسكرية إضافية إلى حدودها الشرقية والجنوبية، ما دفع هذا إلى ضرورة إعادة الإنتشار العسكري للفرق القتالية المجهّزة بأحدث التقنيات مع سعي المؤسسة العسكرية إلى إعادة تجهيز وإنشاء مدارج عسكرية في الصحراء من إعطاء الجيش الجزائري أكثر مرونة للانتشار وسد الثغرات الغير مراقبة من طرف القوات البرية، كما رفعت المؤسسة العسكرية عدد الدوريات على الحدود والتكثيف من عمليات التمشيط[1].

كما تمّ تدعيم وحدات الجيش الوطني الشعبي المختصة في مكافحة الإرهاب وقوات الدرك الوطني المرابطين على الشريط الحدودي مع (ليبيا، تونس، مالي)بثلاث فرق أمنية متخصصة في تفكيك المتفجرات من كل من عنابة و الجزائر العاصمة بهدف الرفع من القدرات الحربية للوحدات العاملة بالجنوب، وتمّ وضع وحدة أمنية خاصة تحت تصرف الجيش على الحدود مع ليبيا قبالة "غدامس" الليبية[2].

ولقد أوصت وزارة الدفاع بزيادة نفقاتها خلال لقاء للمجلس الأعلى للأمن الذي اجتمع مرتين، خلال شهر أفريل 2011، ودرس الأوضاع الأمنية الجديدة على الحدود الجنوبية والشرقية والغربية للجزائر، والأوضاع الأمنية الداخلية. فقد أنفقت وزارة الدفاع، مبالغ ضخمة لنقل وحدات برية وجوية كاملة إلى الحدود الشرقية للتكفل باللاجئين من ليبيا، ومنع أي

[1] محمد محمود أبو العوالي، " **القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء** ". مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 17 أفريل 2012 ،ص 12

[2] م. رمضان، "تدعيم قوات الجيش عبر الشريط الحدودي الجنوبي"، **جريدة وقت الجزائر اليومية**، العدد: 1453، 12 نوفمبر 2011، **نقلا من الموقع:**

http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=57152

تدهور للوضع هناك، والتصدي لتهريب السلاح من ليبيا، وهو ما أدى إلى رفع نفقات الجيش بصفة استثنائية لم تكن متوقعة[1].

وتمكّن الجيش الجزائري من مصادرة كمية كبيرة من الأسلحة من مختلف الأنواع التي دخلت البلاد من ليبيا منذ اندلاع الأزمة وحسب مجلة الجيش الصادرة في جانفي 2012 فإنّ قوات الجيش صادرت على الحدود الجزائرية مع ليبيا 123 قذيفة مضادة للدبابات، 193 قذيفة صاروخية و عدادا كبيرا من الذخائر من غيارات مختلفة، اضافة الى 82 رشاشا من نوع كلاشينكوف ...

ويمكن ذكر الجهود الجزائرية من أجل تعزيز التعاون العسكري و الأمني مع دول الجوار من خلال تبادل الزيارات، حيث عملت زيارة رئيس الحكومة الليبية علي زيدان للجزائر في 10 ديسمبر 2012 على التشييد على أهمية التعاون الأمني، وتبادل المعلومات حول تحركات الجماعات الارهابية بين الجزائر وليبيا. وكذا التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولتين و هذا ما يجسد الموقف الجزائري اتجاه الوضع في ليبيا،[2] اما في ما يتعلق بالتعاون الأمني التونسي، وبالنظر للتهديد الارهابي وكذا الجريمة المنظمة، والتي تهدد أمن الدولتين. خاصة عبر جبال الشعانبي التونسية على الحدود الشرقية الجزائرية، اذ تمّ من خلال زيارة وزير الخارجية التونسي "عثمان الجندري" في 6 اوت 2013 مع مسؤولين جزائريين تقديم شروحات حول تطورات الوضع في تونس فيما يخص الارهاب، بعد عملية الشعانبي للبحث عن كافة مجالات التعاون خاصة المتعلقة بالتعاون الامني والعسكري، وكذا التنسيق السياسي، حيث أكّد وزير الخارجية التونسي على أنّ دولته تعمل على الاستفادة من

[1] محمد بن احمد، "الجيش الجزائري يغير عقيدته الدفاعية، **نقلا عن موقع الخبر**، 25افريل 2011 من الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/politique/251565.html بتاريخ: 5 اكتوبر 2013

[2] فني حسان، **مرجع سابق الذكر**، ص96 **نقلا من:**

Sadek Belhocine, Le chef du gouvernement libyen depuis hier a Alger,**le midi libre**,27 octobre 2013

خبرة الجيش الجزائري في مكافحة الارهاب والحصول على مساعدة عسكرية تقنية من الجزائر[1]. وستظل تحافظ الجزائر على علاقاتها الاستراتيجية بتونس وليبيا في ظل عقد اتفاقيات استراتيجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية والتعاون الاستخباراتي، وتبادل خبرات التدريب في ظل مطالبة ليبيا وتونس بالاستفادة من الخبرات الجزائرية[2].

أظهر الجيش الوطني الشعبي الحل الأمني في حادثة "عين أميناس" (16جانفي 2013)، من خلال :

- أنّ هناك خطا أحمر لا يمكن تجاوزه، أي مس السيادة الوطنية وضرب شريان الاقتصاد الوطني، كما أكّدت الجزائر أنّه إذا تعلّق الأمر بالأمن الوطني فإن الحل الأمن الحاسم و السريع هو الاختيار الوحيد.
- احترافية عالية لفك أكبر عقدة أمنية مبرمجة و مخطط لها للمس بالجزائر أمنيا وسياسيا، و أظهر بأنّ العملية الارهابية كانت اكتشافا لأجندة اجنبية مبرمجة مسبقا.
- إن نجاح عملية تيغنتورين لم تكن فقط ذات بعد أمني وفي مقدمتها حماية الأجانب أو ذات بعد لحماية شرايين الاقتصاد الوطني، بل كذلك كانت للمحافظة على تموين أوروبا بالغاز حيث أنّ قاعدة تيغنتورين لوحدها تموّن الدول الأوربية ب10% من احتياجاتها الاجمالية من الغاز، تأتي في المرتبة الثالثة بعد روسيا والنرويج.
- أثبتت الجزائر للعالم بأنّها قوة أمامية في محاربة الإرهاب أنّها أدرى بالكيفية لمواجهتها[3].

---

[1] نفس المرجع السابق ، **نقلا عن:**

Narimane rami, une strategie pour vaincre le terrorisme**, la tribune**,n°5532,08 aut 2013,p05

[2] قوي بوحنية، تقرير: "**الجزائر و الانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا**"، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يناير 2014، ص.2.

[3] اسماعيل دبش، **مرجع سابق الذكر**، ص 68-69

إلى جانب آخر، كشف الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** خلال اجتماع للوزراء الأربعاء 07 مايو2014 أن الجزائر تتعرض إلى هجوم إرهابي خارجي عبر حدودها الجنوبية، وأن وحدات الجيش نجحت في إفشال محاولة اختراق إرهابي في تمنراست قامت به عناصر إرهابية أجنبية من جنسيات مالية وليبية وتونسية.حيث قضت قوات الجيش الجزائري على 10 مسلحين، وحجزت لديهم ترسانة من الأسلحة، تضمنت استرجاع 12 بندقية آلية من نوع كلاشنكوف وقاذف صاروخي واحد من نوع آر بي جي 7 وبندقية صيد ومنظومة إطلاق قنابل واحدة و11 قذيفة و13 قنبلة يدوية وثلاثة صناديق مملوءة بذخيرة خاصة بالرشاش وصندوق مملوء بالذخيرة خاصة بالرشاش 12،7 مم وأربعة ألغام مضادة للدبابات.

واسترجعت قوات الجيش أيضاً "20 مخزن ذخيرة ممتلئة بسلاح كلاشنكوف وخمسة هواتف نقالة وجهاز ملاحة جي بي آر أس، وصفيحة طاقة شمسية واحدة وجهاز إعلام آليا محمولا، بالإضافة إلى ثلاث سيارات رباعية الدفع ودراجتين ناريتين[1].

ثم قررت قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي نشر سبع كتائب عسكرية بالقطاع العملياتي لتين زاواتين بولاية تمنراست، كما تم نشر وحدات عسكرية إضافية على الحدود مع ليبيا بعد تردد أنباء عن تسلل مجموعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة، تضم أجانب إلى المنطقة، لتنفيذ عملية بعد فشل عملية تمنراست

كما أمرت قيادة الجيش عناصرها المرابطة على طول الشريط الحدودي الجنوبي بتكثيف عمليات الاستطلاع الجوي للممرات الصحراوية وزيادة عدد الحواجز والكمائن في الطرق والمسالك مع تعزيز نظام الإنذار المخابراتي المبكر ضد العمليات الإرهابية لكي يشمل كل مناطق الجنوب، وذكرت مصادر إعلامية محلية بأنّ الأسلحة التي كانت بحوزة الإرهابيين،

[1] عثمان لحياني،" **الجزائر: القضاء على ارهابيين من ليبيا و تونس ومالي**"، 7 ماي 2014 ، من الموقع: http://www.alarabiya.net/ar/northafrica/algeria/2014/05/07/ بتاريخ: 13 ماي 2014

في تين زواتين على الحدود مع مالي، قد تم جلبها من أحد مخازن السلاح بمدينة سرت الليبية[1].

أمّا في مجال تهريب وتجارة الأسلحة والتي تعتبر من أهم المشاغل الجزائرية حاليا من جراء إنتشار السلاح ونقله من طرف الجماعات الإرهابية و وقوع أسلحة ثقيلة ومتطورة في يد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،فقد عمدت قيادة الجيش الوطني الشعبي إلى إنشاء لجنتين أمنيتين على أعلى مستوى تضم مسؤولين في الأجهزة الأمنية وجهاز الإستعلامات وخبراء في السلاح ومكافحة الإرهاب لتقييم مدى الضرر الأمني الذي ألحقه تسرب السلاح الليبي، وفي هذا السياق، "وجّه العميد الطاهر عثماني، قائد القيادة الجهوية الثانية للدرك الوطني، في كلمته خلال الملتقى الوطني بتلمسان، يومي 14و15 ماي 2014 رسائل غير مباشرة لدول الجوار حول عزم الجزائر المضي قدما في مكافحة التهريب قائلا: "**التهريب والإرهاب وجهان لعملة واحدة، وهما يهددان الأمن القومي للجزائر**"، وترجمت حزمة توصيات هذا المنحى نحو تشديد القبضة الحديدية وإعلان حرب شاملة على التهريب عن طريق التعجيل في انجاز مشروع المراقبة الالكترونية للشريط الحدودي البري ، تكفل السلطات بتجهيز الحدود بما يكفل منه أي اختراق للشريط الحدودي، وتفعيل الاتفاقيات الدولية لمكافحة التهريب، ومن ثم استغلال القضاء الدولي في التمسك بحق متابعة الدولة التي تخرق بنود الاتفاقيات لإلزامها بوضع آليات فعالة لمكافحة التهريب داخليا..[2]

[1] وليد رمزي، " **الجزائر تراجع أمن الحدود بعد عملية تمنراست**"،15 ماي 2014 من الموقع:
http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2014/05/15/feature-01 بتاريخ: 16 ماي 2014

[2] جعفر بن صالح، "الجزائر تعلن حربا شاملة على الارهاب"، **جريدة الخبر**، العدد:7436 ،17 ماي 2014،ص.3.

المطلب الثاني: <u>الاليات السياسية و الدبلوماسية:</u>

لقد رمت الأوضاع الأمنية والسياسية في دول الجوار بثقلها على نشاط الدبلوماسية الجزائرية، وهذا ما يفسر الحركيات الدبلوماسية للجزائر في اطار الجهود الاقليمية والدولية، لمواكبة التغييرات الحاصلة في تونس و ليبيا و مالي.

إلى جانب اهتمام الجزائر بالقوة العسكرية وبناء جيش قوي قادر على القيام بالمهام المنوطة به في حماية الأمن الوطني والتراب الوطني، لم تهمل الجزائر الجانب الدبلوماسي الذي أعطته أهمية كبرى في التعامل مع مثل هذه المشاكل من خلال سعيها إلى محاولة حل مشاكلها الحدودية عن طريق التفاوض والطرق السلمية، وإلى التعاون مع دول الجوار لمواجهة التهديدات المشتركة، واحترام الدستور من خلال مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تحكم علاقاتها مع دول الجوار، ولقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف للتشاور والنسيق حول مختلف القضايا، حيث توجت هذه اللقاءات السياسية بعقد اتفاقيات.

ففي ما يخص ليبيا، طالبت الجزائر طرفي النزاع في ليبيا إلى الحوار واللّجوء إلى حل سياسي تفاديا لتفاقم الوضع أو تحول إلى حرب أهلية، وهو ما كانت تخشاه الجزائر، أي قيام حرب أهلية على حدودها لما له من إنعكاسات سلبية على أمن المنطقة بشكل عام وأمن الجزائر بشكل خاص بحكم القرب الجغرافي بين البلدين.

كما أعربت الجزائر عن عدم التعامل مع "الثوار الليبيين" إلّا في حالة انسحاب قوات التحالف من ليبيا ووقف الإعتداءات على المدنيين، و هذا إثر الاجتماع الوزاري المشترك بين رئيس الحكومة الجزائري أحمد أويحي وطاقمه الحكومي حول ليبيا في ماي 2011،

حيث تمّ الاتفاق على تقديم مساعدات إنسانية لفائدة الشعب الليبي، مع تكثيف العمل السياسي والدبلوماسي، لإيجاد حل سياسي سلمي[1].

في أوت 2011، خلال الزيارة التي قادت وفدا أمميا، يضم خبراء من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن للجزائر، أكّدت فيها الجزائر على رفض التدخل بأي صفة، في الشؤون الداخلية لليبيا، ولقد وافقت على هذه الزيارة التي تضمنت مراقبة مدى التزام الجزائر بالعقوبات الدولية المفروضة على نظام القذافي، بما فيها تجميد الأصول المالية الليبية في البنوك الجزائرية. حيث أكّد عمار بلاني قائلا إنّ الجزائر: "نفذت الواجبات المتمخضة عن احترام الشرعية الدولية، إلتزمت وبدقة تامة بقرارات منظمة الأمم المتحدة، وأخطرت أعضاء مجلس الامن الدولي بذلك، في اطار تفاعلها مع منظمة الامم المتحدة و المنظمات الجهوية مع الأزمة الليبية والتي تتابع آخر تطوراتها بعناية فائقة[2]" بمعنى رغم رفضها التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا والتزامها الحياد، إلّا أنّ الجزائر بطريقة غير مباشرة وافقت على القرارات الأممية (1970،1973) باعتبارها قرارات منبثقة من الشرعية الدولية، ويفهم من ذلك أنّ الجزائر تفرض القرارات الأحادية وتتمسك بالقرارات الأممية.

وفي نفس السياق، أضاف وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي قائلا: "أنّه لا يوجد أي غموض(بشأن الموقف الجزائري) والجزائر قالت كلمتها. قالتها ضمن الجامعة العربية، في

[1] سميرة بلعمري،" لا تعامل مع الثوار قبل انسحاب الناتو من المشهد الليبي"، **جريدة الشروق**، العدد : 3303، 24 ماي 2011،ص.3 .

[2] عثمان لحياني،" الجزائر تبلغ الامم المتحدة موقفها من ليبيا و تعلن الحياد: فد اممي يزور الجزائر لمراقبة تنفيذها العقوبات على نظام القذافي"، **جريدة الخبر**، العدد 6456، 24 اوت 2011، ص2

إطار ديمقراطي وانضمت إلى أغلبية الجامعة، وعندما تم تبني اللائحة 1973 طبقتها بحزم" وأنّ موقفها هذا مبني من رغبتها في حل الأزمة الليبية سلميا، بدون تدخل أجنبي[1].

أسباب تبني الجزائر موقف الحياد:

- من بين مبادئ سياستها الخارجية، هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بغض النظر عن الذريعة والسبب من ذلك.
- الحدود المشتركة كسبب للحياد: أي صراع عسكري في ليبيا ينطوي على مخاطر مباشرة على الحدود الجزائرية مما يهدّد أمن المواطنين وسلامة أراضي البلاد، فالأولوية للداخل الجزائري وتجنبا لأي تهديدات تزحف من الخارج.

أما في الحالة التونسية، فيختلف الأمر نسبيا حيث أبدت السلطة الجديدة في تونس، بعد الإطاحة بالرئيس السابق بن علي، تفهماً لموقف الجزائر الحيادي من التغيرات السياسية. وفي المقابل إلتزمت الجزائر بتقديم مساعدات لتونس في مجالات متعددة، وكذلك التعاون الأمني، من خلال تكثيف الجيش والقوى الأمنية الجزائرية، لعمليات مراقبة الحدود والتنسيق في مجال المعلومات بين كل من الجزائر وتونس[2]، إضافة إلى تبادل الزيارات بين البلدين.

اتخذت الجزائر منهجا انكفائيا على الذات قوامه تأمين الأمن بآلية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تنبعث من دول الجوار بعد إسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي وسقوط الشمال المالي سنة 2102 بيد الجماعات المسلحة؛ ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها

---

[1] سي ان ان، "**مدلسي: الجزائر ستعترف بالحكومة الليبية عند تشكيلها**"، نقلا من الموقع: http://arabic.cnn.com/2011/9/1/alheria.medelcilibya/indexhtml بتاريخ: 4فيفري 2014، على الساعة 09:12.

[2] رداف طارق، الدبلوماسية الجزائرية واشكالية "الدولة الفاشلة" في دول الحراك العربي، **مداخلة في الملتقى الوطني حول: " الدور الاقليمي للجزائر: المحددات و الابعاد"** ، جامعة تبسة بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28و 29 افريل 2014 .

إلى قبول دور الفاعل، وإن على مضض، لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين[1].

بعد تزايد النشاط الارهابي في المنطقة، و تعزيز الجماعات الارهابية صفوفه بالسلاح و تجنيد عناصر جدد في تنظيمها، بعد الانتفاضة 17 فبراير 2011، فالقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، لم تعد تشكل معضلة امنية لدول المنطقة فقط بل يهدد كيانها، خاصة مع رغبة هذا التنظيم في تشكيل امارة اسلامية بعد تمكنها من التغلغل في المنطقة ، واعتمادها الخطف من شانها ان تساعدها في شراء الاسلحة، المعدات اللوجستية...لهذا ترفض الجزائر دفع الفدية في عمليات الاختطاف التي تقوم بها الجماعات المسلحة[2]. وفي هذا الصدد احتضنت الجزائر اجتماعا حول تجريم دفع الفدية للارهابيين و ذلك في 18/19 افريل 2012.[3]

أكد وزير الشؤون الخارجية السيد رمضان لعمامرة في جانفي 2014 أن الجزائر ستستجيب "بروح أخوية" في ظل احترام مبدأ عدم التدخل الأجنبي من أجل إخراج ليبيا و تونس من الأزمة التي يعيشها كلا البلدين داعيا إياهما إلى الإيمان بمزايا الحوار.[4]

---

[1] قوي بوحنية، **مرجع سابق الذكر** ،ص 3

[2] لفريق الدولي للدراسات العابرة للاقاليم و المناطق الصاعدة،" **التحولات السياسية و التحديات الامنية الاقليمية بمنطقة شمال افريقيا و الساحل**"، طوكيو، معهد سابور و للتعاون العالمي، ماي2011،ص 6

[3] ع. ابراهيم،" المنتدى الشامل لمكافحة الارهاب: الجزائر تحتضن اجتماعا حول تجرمم دفع افدية للارهابيين"، **جريدة الخبر**، العدد:6689، 18 افريل 2012،ص 3

[4] الجزائر ستستجيب " بروح أخوية" من أجل إخراج ليبيا و تونس من الأزمة، 01جانفي/2014، من موقع وزارة الشؤون الخارجية:

http://www.mae.gov.dz/news_article/1788.aspx

اما في ما يخص أزمة مالي أكّدت الجزائر2012 على وجوب التحاور والصلح وتقريب وجهت النظر بين المتخاصمين قبل الاطاحة بنظام مالي في الانقلاب العسكري، لأنّ أي امكانية لاستعمال القوة في غير صالح الطرفين[1].

وقد أعرب وزير للشؤون الخارجية والاندماج الإفريقي والتعاون الدولي المالي **(عبدو اللاي ديوب)** في17 ماي 2014 في باماكو عن تأكده من المساهمة الايجابية التي تقدمها الجزائر من أجل ترقية حوار "بناء وصريح" بين الأطراف المالية. كما أوضح عند افتتاح أشغال الدورة الثالثة للجنة الثنائية الاستراتيجية الجزائرية المالية حول شمال مالي أن "**التزام الجزائر مرحب به مرغوب فيه حيث أننا متيقنون انه سيساهم بشكل ايجابي جدا في حوار بناء و صريح بين الأطراف المالية**"[2]. حيث جاء في البيان الختامي الذي صدر عقب اشغال الدورة ان "**الطرف المالي حيا الطرف الجزائري على الجهود التي يبذلها لتحقيق المصالحة بين الماليين وحثّه على مواصلة المحادثات الاستطلاعية التي بوشرت مع ممثلي الجماعات المسلحة لتوفير شروط نجاح المفاوضات المالية الشاملة المقرر إجراؤها في أقرب الآجال بمالي وذلك لإقرار السلم والاستقرار بشكل نهائي بمالي**".وفي هذا السياق أعرب الطرفان عن ارتياحهما للاجتماع الرفيع المستوى لبلدان الساحل حول مالي الذي عقد يوم 22 أبريل 2014 بالجزائر العاصمة. وجدد الرئيس ابراهيم بوباكار كيتا تهانيه شكره للجزائر التي ما فتئت تقدم دعمها ومساعدتها من أجل ايجاد حل للأزمة منذ بدايتها[3]

[1] فيكري شهرزاد، مرجع سابق الذكر

[2] واج، "مالي: الجزائر ساهمت بشكل إيجابي في ترقية حوار بالبلاد"، **جريدة الخبر، العدد**:7437 ، 18ماي2014

[3] "دولة مالي تشيد بجهود الجزائر في تحقيق المصالحة المالية " ،18 ماي 2014 من الموقع: وزارة الشؤون الخارجية تاريخ الاطلاع:19 ماي 2014 على الساعة: 12:09.

المطلب الثالث: الاليات الاقتصادية

أمام التحولات التي تشهدها الحدود الجزائرية في اطار الأزمات السياسية العربية (الأزمة في تونس، ليبيا، مالي) تشهد الجزائر تهديدات أمنية خطيرة تهدّد استقرارها الداخلي على مستويات مختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى على المستوى الصحي على هذا الأساس تعمل الجزائر على ربط أمنها العسكري بالاقتصاد، فترمي إلى تنمية مستدامة على طول الخط الساحلي الافريقي لما له لذلك من أهمية على بعث الاستقرار والأمن بالمنطقة تبعا لمقولة روبرت ماكنامارا "التنمية جوهر الامن" بحيث رأت الجزائر وجوب تفعيل المشاريع التنموية فلو كان هناك اكتفاء بشروط الحياة لكان الوضع الأمني متغير تماما[1] وهو ما عبر عنه الوزير عبد القادر مساهل بقوله: "**الأولوية يجب أن تنصب حول المشاريع التنموية لضمان الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة**[2]".

وفي هذا السياق تم تبني عدة مشاريع تنموية، من أهما الطريق السيار العابر للصحراء، الذي يربط بين الجزائر ونيجيريا شاملا كل من تونس والنيجر ومالي وتشاد؛ وقد صرح عمار غول وزير الأشغال العمومية في اجتماع جمع الدول الستة في أفريل 2011 قائلا: "هذا الطريق يعد عاملا للاستقرار والتعايش والتبادل والصداقة وتأمين كل أبناء المنطقة وتثمين القدرات والخيرات المحلية بين كل شعوب المنطقة"[3].

والتزمت الجزائر بعقد اتفاقيات اقتصادية مع كل من تونس و مالي و ليبيا، فبالنسبة الى تونس، قامت الجزائر بتقديم مساعدات من خلال العلاقات الاقتصادية التي تعززت باتفاقيات

---

[1] فيكيري شهرزاد، **مرجع سابق الذكر**,

[2] قشي عاشور، "اليات مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي"، **مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر3، 2013، ص. 109,

[3] المرجع نفسه، ص 116

تجارية تمنح وضعا نفعيا لكلا الطرفين، اضافة الى تقديم الجزائر مساعدات مالية في شكل منح و قروض بدون فائدة بلغت قيمتها 100 مليون دولار*.

و فيما يخص مالي، وهبت الحكومة الجزائرية مالي 10 ملايين دولار لتنمية مناطق الشمال، خاصة محافظات كيدال، قاو، تمبوكتو، اذ تساهم الجزائر في تنمية هذه المناطق بمشاريع اقتصادية مثل التنقيب عن المياه وبلغ عدد المشاريع التنموية التي تقوم الجزائر بتنفيذها حوالي9 مشاريع [1]، وعزّز هذا التوجه العلاقات الجزائرية–المالية تصريح دحو ولد قبلية: "مالي بلد شقيق يشكل اكبر سند للجزائر في المنطقة الساحلية–الصحراوية[2]".

أكد وزير للشؤون الخارجية والإندماج الإفريقي والتعاون الدولي المالي (عبدواللاي ديوب) أشغال الدورة الثالثة للجنة الثنائية الاستراتيجية الجزائرية المالية أن "رئيسي الدولتين (الجزائر ومالي) أعطيا تعليمات واضحة بخصوص تعزيز علاقات التشاور والتفاهم التي بلغت أرقى المستويات من حيث الأعمال الملموسة لتعزيز الاستقرار والسلم في مالي من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة".

*تتضمن الاتفاقية الموقعة بين الطرفين في افريل2011 بتقديم الجزائر مساعدات مالية قيمتها الاجمالية 100 مليون دولار، تضم 50 مليون دولار كوديعة في البنك المركزي التونسي، و 40 مليون دولار كقرض بنسبة 1% يسدد على 15 سنة مع 5 سنوات كفترة اعفاء، و اخيرا 10 مليون دولار كهبة للجمهورية التونسية انظر: "الجزائر تقدم 100 مليون دولار مساعدة مالية لتونس"

[1] عاطف قدادرة،"دول الساحل تفوض الجزائر لدعوة الاوربيين و امريكا لاجتماع محاربة الارهاب"، نقلا عن موقع الخبر: http://elkhabarcom/ar/politique/254076.html بتاريخ: 3فيفري2014

[2] حميد يس،" هيئات و مجموعات دولية ستشارك في الاجتماع الامني عالي المستوى بالجزائر"، موقع الخبر، http://elkhabarcom/ar/politique/259214.html بتاريخ: 5 جانفي 2014

المطلب الرابع: دور الجزائر في اعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي

أمام التحولات التي تعرفها منطقة المغرب العربي، أصبح هناك إجماع نظري بين دول المنطقة على إقامة اتحاد مغاربي واعتباره ضرورة حتمية[1]. فالإنفلات الأمني والجريمة المنظمة كلّها أسباب تدفع بالدول إلى ضرورة التنسيق والاندماج وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات كون التعاون في هذه الحالة هو السبيل الوحيد لمواجهة هذه المخاطر، كما أنّ هناك ضرورة ملحّة لتفعيل أجهزة اتحاد المغرب العربي. ويكون للجزائر دورا اساسيا في تفعيل هذه التجربة وبعثها من جديد وفق ما تقتضيه مصالحها ، وحتى تؤكد على مكانتها الرائدة في المنطقة.

واعتبارا للتحولات التي تشهدها منطقة المغرب العربي والتحديات الأمنية التي تواجهها، جرى اجتماع عقد بالمملكة المغربية في21 أفريل2013 وفيه استعرض وزراء داخلية المغرب العربي المخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، وأكّدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة، تشكل جميعا تهديدا خطيرا على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور.

وأمام هذه الأوضاع وفي مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة اتفق وزراء داخلية الدول المغاربية على:

- التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره بإعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة بحكم علاقات الجوار والانتماء إلى نفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر للتحديات والتهديدات المشتركة.

[1] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، "المغرب العربي: التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية". **مجلة البيان**، التقرير الرابع، 22 ديسمبر 2010، ص03

- توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات.
- التأكيد على اعتماد مقاربة شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع الشركاء الإستراتيجيين.
- العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل الإفريقي والصحراء.
- التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية والعمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن وأي شكل من أشكال الدعم والمساندة.
- الدعوة إلى تكثيف التعاون بين دول المغرب العربي في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود وتسليمهم للدول الطالبة استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها.
- إتخاذ التدابير الميدانية العملياتية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول المغرب العربي للتصدي لظاهرة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الإرهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها.[1](انظر الملحق رقم:1)

[1] بيان الرباط، "نحو إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة". اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، 21 أفريل 2013،نقلا من الموقع:

http://www.maghreberabe.com/admin-files/d%c3%.A9claration%20.UMA%20adapt%c3%.A92e.doc/06/09/2013

وقد تعزز التوجه نحو التعاون والتنسيق الأمني بين دول المغرب العربي في اجتماع مجلس وزراء خارجية الاتحاد المغرب العربي الذي عقد بالرباط في 05 ماي 2013، حيث تبنى وزراء الخارجية إستراتيجية مشتركة لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة ومواجهة حالة "اللأمن" في المنطقة، والتي نتجت عن تنامي نشاط الحركات المتطرفة في منطقة الساحل وخصوصا شمال مالي.

يشكل بناء الإتحاد المغاربي بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية "أحد المرتكزات الرئيسية التي تقوم عليها" كما يندرج ضمن "أولوياتها الملحة التي تسعى إلى تحقيقها فضلا عن كون هذه المسألة أحد المعطيات الثابتة في تحديد التصورات الاستراتيجية للجزائر.

وفي هذا الإطار, قدمت الجزائر خلال السنتين الاخيرتين جملة من المقترحات لتطوير العمل المغاربي المشترك تمحورت حول العمل على تجاوز الخلافات الظرفية و إبداء الإرادة السياسية الصادقة لبناء الفضاء المغاربي وفق مقاربة براغماتية متدرجة تأخذ بعين الإعتبار مصالح كافة الدول الأعضاء.و ترتكز الرؤية الجزائرية ايضا على أهمية الربط بين التعاون الثنائي والتعاون المغاربي والتقدم بخطوات منتظمة نحو تدعيم المكتسبات الديمقراطية فضلا عن إشراك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والاتحادات المهنية في الأنشطة الإتحادية وكذا تطوير أداء المؤسسات المغاربية القائمة وتوفير الشروط الملائمة لجعل نتائج العمل المشترك ملموسة من طرف المواطن المغاربي[1].

وفي لقاء السيد رمطان لعمامرة ،وزير الشؤون الخارجية، والسيد الحبيب بن يحيى، الأمين العام للاتحاد المغرب العربي في 5 ماي 2014 تم إستعراض برنامج الإجتماعات المسطرة والإستحقاقات المقبلة في مختلف مجالات التنمية والتعاون المشترك لدول المغرب العربي

[1] **"مساهمة الجزائر في بناء اتحاد المغرب العربي"**، 20فيفري2014 ،نقلا من موقع وزارة الشؤون الخارجية بتاريخ: 13ماي 2014

كما تم تقييم حوصلة العمل المغاربي المشترك والإنجازات المحققة كما والنقائص التي أكد السيد لعمامرة على "ضرورة تجاوزها لتسريع وتيرة بناء الصرح المغاربي[1]"

المبحث الثاني: تحديات الدور الاقليمي للجزائر

رغم ما تملكه الجزائر من مؤهلات و امكانيات تسمح لها بممارسة نفوذها على المستوى الاقليمي، الا انها تواجه العديد من التحديات التي تعيق هذا المسعى التي تكثر و تزداد كلما كان الامر مرتبط بأداء الدور ففيما تتمثل معقوقات هذا الدور؟

المطلب الاول: التحديات الداخلية

1. على الصعيد السياسي

لقد كانت الحركة الوطنية و الثورة التحريرية موجهان رئيسيان لمسار النظام السياسي الجزائري، الذي نشأ بعد الاستقلال، فمنذ تأسيس جبهة التحرير الوطني ،برزت معالم جديدة أثرت على مشروع دولة ما بعد الاستقلال[2].

وظهرت بوادر التحول في النظام الجزائري منذ النصف الثاني من الثمانينات بعد الازمة الاقتصادية العالمية التي دفع بها الى اقامة اصلاحات اقتصادية، حيث باشرت الجزائر بتحرير اقتصاداتها حيث خاضت المؤسسات تجربة المنافسة و مكانيزمات السوق لتصبح مستقلة في تسييرها، كما انتهى عهد الاجر السياسي[3]، الذي يتقاضاه العامل دون اي جهد او عمل ليصبح مجبرا على الانتاج.

---

[1] **السيد لعمامرة يستقبل الأمين العام للإتحاد المغاربي**" 05ماي2014 ، نقلا من موقع وزارة الشؤون الخارجية

[2] Lahouari Addi , « Dynamique Et Contradiction Du Systeme Politique Algerien » , **Revue Algerienne**,Des Sciences Juridique Et Politique , Alger Opu Vol : XXXI, n° 2 Juin 1988 PP 502-503.

[3] Ibid, p504.

ان اقامة هذه الاصلاحات الاقتصادية لم تواكبه تغييرات على المستوى السياسي، اذ عرفت تلك المرحلة سيطرة الحزب الواحد على جميع المجالات، لكن لم يدم ذلك طويلا اذ تعرضت الجزائر الى صراع داخل الحزب الواحد و الذي تزامن مع ظهور اضطرابات اجتماعية بسبب تردي الاوضاع في المجتمع الجزائري، وقد ادى ذلك الى ظهور احداث عنف في اكتوبر 1988 ، نتجت عنها حالة من عدم الاستقرار اثر على وضعها داخليا وخارجيا من خلال حالة الاضطرابات التي عرفتها الجزائر في علاقاتها الثنائية مع الدول المغاربية[1].

فبالرغم من أن الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر كانت داخلية إلا أن انعكاساتها تجاوزت حدودها، فقد صادف حدوثها مع تولي الجزائر رئاسة الاتحاد المغاربي ، وهو الأمر الذي انعكس على أدائها فقد كانت منشغلة بمعالجة أوضاعها الداخلية الخطيرة على حساب القيام بمهامها على المستوى المغاربي[2].

إن حالة الانفجار الاجتماعي، اجبرت السلطة الجزائرية على القيام بتعديل الدستور و ما زادته في وضع دستور جديد 1989 لكن لم تاخذ بعين الاعتبار القواعد التي يجب ان يوضع عليها فميزته وتيرة الاسراع فمثلا: لم يبين دستور 1989 حالة استخلاف رئيس الجمهورية عند تزامن استقالته مع حل البرلمان و هو ما ادى الى نوع من الارتباط السياسي و الفراغ الدستوري بعد استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" في 1992[3].

---

[1] Bruno Calleis de Salie," le Maghreb en mutation, Maisonneuve Ella rosa, paris, 1999 ,p194.

[2] ديدي ولد السالك ، "اتحاد المغرب العربي : التعثر ومداخل التفعيل" ، **مجلة المستقبل العربي** ، ص. ص. 57،58 .

[3] "الاصلاحات السياسية في الجزائر: تحديات و افاق"، **نقلا عن الموقع:** https://democracy.ahram.org.eg

لذلك من الضروري القيام بإصلاحات سياسية و تعديلات دستورية تفاديا للمزيد من المشاكل وهو ما قامت به الدولة من خلال:

- تعديلات دستورية: في نوفمبر 1996 الذي حظي بموافقة وصلت الى نسبة 85,81 و 14,19 فقط من الرافضين له[1]
- اصلاحات سياسية: بعد تعديل دستور 1996 عرفت الجزائر عدة اصلاحات كإصلاح قانون الاحزاب و الانتخابات.

بعد تعديلات 1996 جاءت تعديلات سنة 2000 التي حملت اسم اصلاح هياكل الدولة و الذي شمل العديد من القطاعات على غرار، العدالة ، التربية، التعليم، التوظيف العمومي و الجماعات المحلية[2].

نلاحظ ان الجزائر قامت باتخاذ مجموعة من الاصلاحات و التعديلات الدستورية منذ 1989 لكن الوضع الديمقراطي في الجزائر لم يحقق النتائج المطلوبة، حيث "وصف الانتقال السياسي في الجزائر من الحكم السلطوي الى الحكم الديمقراطي الذي بدا منذ سنة 1989 بالانتقال الغير مكتمل[3].

ويمكننا حصر أهم مؤشرات الأزمة السياسية في الجزائر كالتالي:

- واقع التعددية السياسية: فرغم تزايد الاحزاب السياسية في الجزائر الا انها لا تمارس عملها المفروض كمعارضة باعتبارها احزاب صغيرة و ضعيفة لا يمكن لها مجابهة حزب جبهة الحرير المسيطرة على الحكم.

---

[1] " **الرجوع الى احصئيات المجلس الدستوري الجزائري**"، نتائج التصويت على دستور 1996

[1] "الاصلاحات السياسية في الجزائر تحديات و افاق"، **مرجع سابق.**

[2]"التحديات الامنية و السياسية في الجزائر"، **نقلا من الموقع:**

https://www.carengei-mec.org

- أزمة الشرعية وضعف الاندماج السياسي بين النظام والمجتمع والذي يظهر من خلال تغيب الثقة و الدعم الشعبي للسلطة في مساراتها للتغيير ذلك ان التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري على المستوى السياسي والثقافي لم يصاحبه تغيير أو تجديد للنخب الحاكمة[1]
- نقص في الثقافة السياسية ما يعيق التحول السياسي وانتشار الأمية.
- عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي باستمرار ظاهرة العنف .
- تدخل المؤسسة العسكرية : هناك من يعتبر أنّ الأمر العائق الذي يحول دون تحقيق الجزائر للتحول الديمقراطي هي المؤسسة العسكرية التي تعتبر نفسها وصية على هذا التحول خدمة لمصالحها وحفاظا على امتيازاتها وذلك قد أدى الى تهميش الاطراف الأخرى المعنية بالإصلاحات السياسية[2]
- غياب مؤسسات فاعلة تسعى الى حكم راشد و بناء دولة القانون اذا استوجب عملية التحول الديمقراطي، حيث نجد أنّ "المجتمع المدني الذي يضم مجموعة من المؤسسات التي تنشأ وتعمل بشكل مستقل تماما عن الدولة"[3]، فإن المجتمع المدني في الجزائر لا يحمل المواطنين على المشاركة السياسية بالشكل اللازم وحتى أنّه لا يعمل على تشكيل الثقافة السياسية اللازمة التي تنشأ أفراد يحملون في أذهانهم السعي نحو الديمقراطية .

إنّ جملة الأسباب التي تمّ التطرق إليها توضّح لنا عوائق المسار الديمقراطي في الجزائر ما يستدعي وضع أهداف محددة ومسار واحد لرغبات الجميع، لكن ما لا يجب الإغفال عنه وبعد الثورات التي شهدتها المنطقة المغاربية أن الجزائر تعتبر من أفضل الدول التي بدأت

[1] الاصلاحات السياسية في الجزائر تحديات و افاق، **مرجع سابق.**

[2] عبد الاله بلقزيز، "**الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق و الممكنات**"، في علي خليفة و اخرون المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،ص137.

[3] حسن علوان البيج، "**الديمقراطية و اشكالية التعاقب على السلطة**"، في علي خليفة و اخرون، المرجع السابق، ص. 159

من جديد تعيد بناء مؤسساتها ما يبدو صعبا في كل من الحالة التونسية و الليبية، غير ان هذا لا يعني ان الجزائر استطاعت ان تحقق نظام ديمقراطي الذي يجعلها تحقق اهدافها على المستويين الداخلي و الخارجي وتحقيق مكانة بارزة بين الدول

2. الجانب الاقتصادي

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تغييرات جذرية، حيث تميز بنوع من الاستقرار خلال الفترات الاولى من الاستقلال، اي خلال سنوات الستينيات والسبعينات نظرا لارتفاع سعر المواد الخام المصدرة للخارج، كالمحروقات والفوسفات والحديد، واللّجوء إلى الاقتراض لتمويل مشاريع التنمية المحلية، التي سعت إليها الجزائر بغية تدعيم الاستقلال السياسي، وتجسيد السيادة الوطنية، اما في الثمانينات وبسبب أزمة انخفاض أسعار النفط لسنة 1986 التي كانت لها انعكاسات سياسية داخلية على الدول التي تعتمد على مورد النفط بصفة كبيرة كالجزائر حيث تراجعت نسب الموارد المالية لضعف الاستثمارات، ونقص مردود الصادرات بالإضافة الى ثقل المديونية الخارجية التي اصبحت تهدد الاقتصاد الوطني[1].

إنّ هذه الوضعية أدت إلى ضعف الاستثمارات المحلية، وتعطيل المشروعات القائمة، وتراجع معدلات النمو، واختلال التوازنات الداخلية الخارجية[2].

لذلك سعت الجزائر للقيام بإصلاحات اقتصادية منذ تلك الفترة والتحول من النظام الاقتصادي الموجه الى نظام اقتصادي حر. حيث تركزت مرحلة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بفتح المجال امام الاستثمارات، واصلاح المؤسسات العمومية لكن الوضع

[1] عبد السلام قريقة ،**مرجع سابق**، ص 62 .

[2] عبد العزيز شرابي ،" **برامج التصحيح الهيكلي و إشكالية التشغيل في البلدان المغاربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1999 ، ص .66.

الاقتصادي في تلك الفترة شهد بانخفاض النمو الاقتصادي ،"تدهور قيمة العملة المحلية وتسريح الاف العمال، مما جعل ازمة البطالة تتفاقم، ومستوى معيشة الافراد يتدنى[1].

مقارنة بالدول المغاربية الأخرى و خاصة تونس والمغرب، نجد أن الجزائر ترددت فى قبول التحول نحو تحرير اقتصاداتها، كما انها عرفت تأخرا في إعادة تنظيم منظومتها المالية والمصرفية هيكلا ومضمونا، إذ تعاني معظم البنوك الجزائرية عجزا ماليا هاما ، كما أن مستوى التغطية المالية لهذه البنوك يعتبر ضعيفا إذا ما قورن بتونس و المغرب[2]

وهو ما دفع الجزائر بإتخاذ بتدابير أخرى تمثلت في برنامج الاستقرار الاقتصادي لسنة 1994[3] الذي اعتمد على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ثم بعد ذلك جاءت اصلاحات الاقتصاد الهيكلية لسنة 1995 لكنها لم تكن كافية إذا لم تتخلص الجزائر من مشاكلها الاقتصادية بل تطلب الامر الاستعانة بصندوق النقد الدولي وقد تمثلت اعانته في تقديم قروض لتجاوز الاقتصادية وقد بلغت نسبة الديون في تلك المرحلة41% من المداخيل[4]، فقامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية كتجسيد برنامج الانعاش الاقتصادي، إلّا أنّ هذا لم يكن كافيا لتحقيق التنمية الاقتصادية نتيجة إعتماد الجزائر على النفط كمورد وحيد في الانتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبالتالي فإنّ الإعتماد على المحروقات لوحدها لرفع الاقتصاد الجزائري يمثل العائق الكبير حيث أدّى إلى إهمال قطاعات أخرى كالفلاحة.

---

[1] Azeddine Saidane, L'Algérie , Le Défit Libérale, **Jeune Afrique ,** N° 2032 Du 21 Au 27 Décembre 1999, p54.

[2] سيد علي بوكرامي ،"**المسائل المالية ووسائل الصرف في اقتصاديات المغرب العربي** "، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ،بيروت ، ص214

[3] عبد الله بن دعيدعة،"**الجزائر و الاصلاحات الاقتصادية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999 ،ص 302

[4] اسماعيل قيرة على غربي و اخرون، "**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2002،ص.225.

إنّ هذه الاختلالات السياسية الاقتصادية في الجزائر افرزت العديد من المشاكل التي عطلت التقدم الاقتصادي الجزائري تمثلت في:

- ضعف الاستثمارات الاجنبية وضعف المستوى التكنولوجي.
- عدم التحكم فى السوق والمنافسة.
- عدم السيطرة على مصادر المواد الأولية.
- البطالة: لنقص المشاريع التنموية التي توفر منصب عمل للفرد وبالخصوص الشباب، وضعف القدرات الانتاجية و الشرائية، جعلت الدول المغاربية وكذلك الجزائر تابعة في اقتصاداتها إلى اوروبا غير متحكمة في انعكاساتها السلبية[1].

إنّ الإعتماد على ريع النفط في الجزائر أكثر المشاكل خطورة على التنمية الاقتصادية بل على أمن الدولة إذ أن الجزائر لا تزال لم تتحرر من سياسة الجباية النفطية وبالتالي لا يمكن أن تنجح الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الجزائر مادامت دولة ريعية.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

1. التنافس المغربي الجزائري لريادة الاقليم المغاربي:

إنّ واقع العلاقات الجزائرية المغربية يبين وجود تنافس بين الدولتين حول الريادة للعب دور محوي على المستوي الاقليمي و يجسد ذلك في:

- **مشكل الحدود:** برز مشكل الحدود منذ استقلال الجزائر سنة 1962 الذي شكل بؤر للتوتر و النزاع بين الدول المتجاورة[2] كما هو الحال بالنسبة للمشكل الذي طرح سنة

[1] عبد الوهاب الشمام " البلدان النامية و الإقتصاد العالمي الراهن "، **مجلة العلوم الإنسانية** ، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 10، 1998،ص8

[2]Boualem Bouguetaia , "Les Frontières Méridionales De L'algerie" , Etudes Et Documents , Alger ,Sned , 1981, P33 .

1963 بين الجزائر والمغرب على الحدود والذي وصل الى حد المواجهة المسلحة بإقليم تيندوف، وقد انتهت هذه المواجهة العسكرية بين الجزائر والمغرب على هامش القمة العربي الاول المنعقد في 24 و27 جانفي 1964 بالاتفاق على وقف اطلاق النار بين و انسحاب قوات البلدين والرجوع الى الوضع القائم[1]غير انه لا تزال صور المنافسة المغربية للجزائر، فالمغرب يتخوف من بروز الجزائر كدولة تستحوذ على اقليم المغرب العربي ويمكنها أن تكون زعيمة المغرب العربي نظرا لمكانتها و موقعها الجيو سياسي[2].

وتتمثل مظاهر المنافسة بين الجزائر والمغرب على المنطقة المغاربية في:

❖ المنافسة العسكرية و البحث عن التفوق بالدخول في سباق التسلح

تعرف منطقة المغرب العربي سباقا للتسلح اسوة دول المشرق العربي خاصة بين الجزائر والمغرب[3] ، فقد أثار سعي الجزائر منذ نهاية العقد الماضي اقتناء أسلحة جديدة توجسا وخوفا لدى الطرف المغربي، وهو ما اتّضح عند تخوّف المغرب من الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع روسيا في 2001 والتي عرفت باتفاقية "الشراكة الاستراتيجي"، لتحديث الجزائر منظومتها التسليحية بما يتلاءم مع متطلباتها الدفاعية في مواجهة التحديات المتولدة عن البيئة الإقليمية والدولية.

لذلك يسعى المغرب لزيادة التسلح كلّما قامت الجزائر بإبرام اتفاقيات عسكرية كشراء الأسلحة أو القيام بمفاوضات بحرية، كما تدافع المغرب نحو العديد من الدول الحليفة

---

[1]لخضر مساوي، الرهانات الاقليمية للأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص46

[2]عبد النور بن عنتر،"البعد المتوسطي للأمن الجزائري اوروبا و الحلف الاطلسي"،المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2005،ص14

[3]عبد القادر رزيق الخادمي، "**سباق التسلح الدولي بين الهواجس و الطموحات و المصالح**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010ص 44.

والصديقة كالولايات المتحدة الامريكية بطلب إمدادها بالأسلحة من أجل مواجهة التسلح الجزائري.

الاحصائيات التالية من إصدار البنك العالمي، توضّح نسبة الانفاق العسكري للجزائر المغرب من اجمالي الناتج القومي للفترة الممتدة من سنة 1998 الى 2012 والتي تعكس التنافس بينهما.

وانطلاقا من هذه الإحصائيات يمكن ملاحظة تقارب مستوى التسلح بين البلدين. ويرجع هذا السباق إلى التنافس القائم بين البلدين من أجل لعب دور إقليمي رئيسي في المغرب العربي ، فحسب الخبراء من أهم الأسباب السباق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب هو الزعامة الإقليمية، لكن هذه المنافسة ليست وليدة المرحلة الراهنة بل تمتد جذورها إلى السنوات الأولى لاستقلال البلدين، بداية من النزاع الحدودي بينهما وتعمق بظهور مسألة الصحراء الغربية[1].

ومنه، إنّ سعي المغرب إلى الضفر بالمكانة الإقليمية من خلال تعظيم قدراته العسكرية، يعرض الجزائر لعائق خارجي إضافي على عوائقها الداخلية التي تحجبها عن أداء دورها الريادي.

2. تنامي التهديدات في منطقة الساحل

أصبحت مكانة الدول في الساحة الدولية حاليا، لا تقاس بالمعايير التقليدية ،مثل الانفاق العسكري، كما انه لم يعد من الممكن تجاهل اي منطقة جغرافية، لأنها بعيدة او ضعيفة او صغيرة بحيث يتوقع ان يكون لها تأثير يتجاوز محيطها المباشر، لذلك يستوجب على

[1] ويكن فايزة، "تحقيق الزعامة الاقليمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية (الامكانيات، المظاهر ، والتحديات)"، **مداخلة في الملتقى الوطني حول:** " الدور الاقليمي للجزائر: المحددات و الابعاد"، جامعة تبسة بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28و 29 افريل 2014.

الجزائر الاهتمام بكل قضايا التي تشمل الاقليم المغاربي وتؤثر عليه، إضافة إلى إدراج منطقة الساحل ضمن اهتماماتها نظرا لخصوصياتها الجيوسياسية التي تفرض نفسها على الاهتمام الجزائري ، حيث ان ما يميز منطقة الساحل من معضلات فهي تشكل خطرا مهددا للجزائر، تجعل وبشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك اتجاه منطقة وحدود تتجاوز 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا[1]. وهذا ما يفسر الاهتمام الجزائري بقضية الطوارق في منطقة الساحل وتحديدا في دولة مالي، اذ يسبب اي مشكل او اختلاف في دولة مجاورة متعلقة بهذه المجموعة اثر على الجزائر بحكم الارتباط الموجود بين الطوارق.

كما تشكل الجريمة المنظمة و بالأخص المتعلقة بالإتجار بالمخدرات، تهديدا للأمن القومي الجزائري، ما يتطلب وضع استراتيجيات أمنية شاملة.

ومنه، يشكل ملف دول منطقة الساحل الافريقي عائقا لأداء دور الجزائر الإقليمي باعتباره ملف شائك دبلوماسيا متشعب مخابراتيا معقد اجتماعيا مركب تاريخيا ولا يمكن الاعتماد في حله و تناوله من خلال نظرة منفردة .

3. التنافس الاجنبي في المنطقة

خاصة بين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ممّا أدّى إلى التأثير في العلاقات الخارجية الجزائرية، وزاد ذلك عقب التدخل الفرنسي في مالي، وتدخل هذه القوى في المشكلات التي تعرفها المنطقة كقضية الصحراء الغربية. إذ تعدّ إفريقيا من أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران"، في القمة الإفريقية التي عقدت بفرنسا في نوفمبر 1994 ، حيث أكد لمحاضرين: " أنه بدون

[1] بوحنية قوي ،"استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، مرجع سابق

إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا من الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيا كانت توجهاتها بالتخلي عن إفريقيا".

وقد ارتكزت السياسة الفرنسية تجاه القارة الإفريقية على اتفاقيات الدفاع والوقاية من النزاعات عن طريق التواجد العسكري في إفريقيا، اذ تهدف للهيمنة على افريقيا ومواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة[1].

[1] أزوال يوسف، لعجال ليلى، أثر المشاريع الفرنسية و الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي على دور الجزائر في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي الجزائري ،**مداخلة في الملتقى الوطني حول: " الدور الاقليمي للجزائر: المحددات و الابعاد**"، جامعة تبسة بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28 و 29 افريل 2014 .

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدّم نتوصّل الى:

- إنّ الجزائر في اطار دورها الإقليمي ومن أجل تعزيز أمنها لمجابهة الأخطار والتهديدات، لجأت الى العديد من الآليات العسكرية والدبلوماسية والإقتصادية وذلك من أجل الوصول لتحقيق دور ريادي في المنطقة المغاربية–الساحلية الموسعة.
- تعتبر الآليات العسكرية والأمنية محور استراتيجية الجزائر لمجابهة الأخطار والتهديدات، حيث سعت الجزائر في إطار تحقيق دورها الإقليمي إلى زيادة قدراتها العسكرية.
- إنّ دور الجزائر في إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي، قد ازداد بعد التحولات السياسية في المنطقة، ما يفسّر لنا أهمية مسالة الأمن الإقليمي بالنسبة للجزائر.

الخاتمـــــة

في الأخير يمكننا القول، أنّ التفكك السريع في ظلّ التحولات السياسية العميقة التي عرفتها منطقة المغرب العربي ولا تزال تعرفها، وكذا الأزمة في شمال مالي، أثّر سلبا على الجزائر لانتماءاتها الجيو–سياسي في المنطقة، إضافة إلى التدخل الأجنبي العسكري الذي أدّى الى هشاشة أمن المنطقة، حيث تلقّت الجزائر بشكل مباشر تداعيات التحولات السياسية خاصة من تهديدات أمنية، إذ وجدت حدودها مكشوفة أمام مختلف أشكال الجريمة والإرهاب.

لذلك اضطرّت الجزائر إلى توسيع تصوّرها ونظرتها لدورها الإقليمي. إذ أنّ واقع هذه التهديدات يفرض عليها المبادرة نحو التوجه مباشرة لمصدر التهديد والقضاء عليه أو إبطال مفعوله لضمان عدم انتشاره ووصول تأثيره إليها. فأخذت الجزائر بعين الاعتبار وإدراكا منها إلى تعدّد وتنوع مصادر التهديد لما يحدث حولها من تطوّرات وتحولات سياسية ،أمنية واجتماعية، إذ في صميم هذه التحولات العميقة بادرت الدبلوماسية الجزائرية إلى إعادة تنشيط هياكلها، وعمدت على إتباع توجهين في تصوّرها لدورها ،الأول قائم على تدعيم البيئة الداخلية وضمان الأمن الداخلي وحماية مصالح الوطن، وتحصين حدودها، على اعتبار ان الدور الدبلوماسي لا يمكن ان ينجح اذا كان الوضع الداخلي غير مضبوط، وخارجيا من خلال سياسات العمل الثنائي مع دول الجوار. وقد ظهر ذلك من خلال الاتفاقيات الاستراتيجية التي عقدت بين الجزائر وتونس وليبيا، والتعاون الاستخباراتي، وتبادل خبرات التدريب في ظلّ استعانة ليبيا و تونس من الخبرات الجزائرية الاحترافية.

إلاّ أنّه و بالرغم من ذلك، ومن خلال هذه الدراسة، فإنّنا نطرح التوصيات التالية:

- العمل على بلورة آليات ناجحة تستهدف تنمية المنطقة، وذلك من أجل القضاء على الفقر، المجاعة و التهميش السياسي.

- ضرورة العمل على ترسيخ علاقة الجزائر بدول المغرب العربي والساحل، وذلك بتطوير وإرساء أطر التعاون، و العمل على ضرورة تفعيل الاتحاد المغاربي.
- لابدّ ان تستمر الدبلوماسية الجزائرية الإقليمية في مساعيها لكبح الخطر الإرهابي.
- ضرورة اضطلاع الجزائر بدور القائد الإقليمي، الذي من شأنه، أن يساهم في حلّ مشاكل المنطقة اجتنابا لأي تدخّل أجنبي.

ويبقى المجال مفتوحا للبحث بشيئ من التعمق أكثر، هل ستعمل الجزائر على لعب دور ريادي في المنطقة، خاصة و أنّ الوضع الحالي في تغير مستمر؟

المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. أبو عباد، سعيد محمد، **الدبلوماسية، تاريخها، مؤسساتها، أنواعها وقوانينها**، الطبعة الاولى، دار الشيماء للنشر والتوزيع، 2009.
2. اسماعيل، العربي، **المدن المغاربية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.
3. إسماعيل، علي سعد، **نظرية القوة، مبحث في علم الاجتماع السياسي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998.
4. بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري اوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
5. حتي، ناصف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985.
6. الخادمي، عبد القادر رزيق، **سباق التسلح الدولي بين الهواجس والطموحات والمصالح**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2010.
7. دعيدعة، بن عبد الله، **الجزائر و الاصلاحات الاقتصادية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
8. سمير، أمين، **المغرب العربي الحديث**، ترجمة: كميل، ق داغر، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
9. السيد، سليم، محمد **تحليل السياسة الخارجية**"، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
10. عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات**، في علي خليفة وآخرون المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

11. عياد، محمد سمير، **التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب**، دون. طبعة، دار الأمة، الجزائر، 2013.

12. غضبان، مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، دار العلوم، عنابة، 2007، جامعة منتوري، 1999.

13. غوستاف، لوبون، **روح الثورات و الثورة الفرنسية**، ترجمة: عادل زعيتر، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012.

14. القباني، عبد الفتاح ، **الصحافة المدرسية و الثورات العربية تونس–مصر–ليبيا–اليمن–سوريا**، دار العلم و الايمان للنشر و التوزيع، دون سنة.

15. قيرة، إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

16. الكعيكعي، يحي أحمد ،"**عدم الانحياز بين النظرية و التطبيق**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون بلد ،1983.

17. الكيلاني، هيثم، **مفهوم الامن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**، ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي–الأوروبي، باريس،1996 .

18. مصباح ،عامر، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار شباب الحديث، القاهرة، 2012.

19. مصباح، عامر، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر،2010.

20. مصطفى، الفيلالي، **المغرب العربي الكبير، نداء للمستقبل**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

21. الهرماسي، عبد الباقي، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

22. هنتنغتون، صامويل، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرون**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، دار سعد الصباح، الكويت،1993.

- **المجلات، التقارير والمقالات العلمية:**

1. أبو العوالي، محمد محمود، القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء، **مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية**، 17 أفريل 2012.
2. الاتحاد المغاربي امام الامتحان العسير الصمود أم الخضوع، **مجلة عالم السياسة**، العدد: 2، 20 ديسمبر 1991.
3. الاتحاد المغاربي بين الجمود وجهود التفعيل، **مجلة دراسات**، العدد:196، ماي 2005.
4. الأسعد، محمد، السكان والتنمية المستديمة في بلدان المغرب العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 155، جانفي 1992.
5. اسماعيل، دبش، الوضع في الساحل الافريقي بين الواقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الازمة في مالي (منذ 2010) ، المعهد العسكري للوثائق والتعاون الاستقبالية، استراتيجيا، **مجلة الدراسات الدفاع والاستقبالية**، العدد:1،السداسي الاول 2014 .
6. بوازدية، جمال الساحل، البعد الاستراتيجي للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي، **مجلة المفكر**، العدد 09، جامعة الجزائر3.
7. بوحنية، قوي، **تقرير**: الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي، **مركز الجزيرة للدراسات**، 3يونيو 2012.
8. دينا، شحاتة ،مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسية الدولية**، السنة 47 ،العدد 184 ،افريل 2011.

9. رابح ،لونيسي، انعكاسات الفوضى في العالم العربي على الأمن الاستراتيجي للجزائر(دراسة استشرافية).المعهد العسكري للوثائق والتعاون الاستقبالية. استراتيجيا، **مجلة الدراسات الدفاع والاستقبالية**، العدد:1، السداسي الأول 2014.

10. زياني، صالح ، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة الفكر**، العدد5، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

11. عادل، مساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي: التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، **مجلة البيان**، التقرير الرابع، 22 ديسمبر 2010.

12. عمروش عبد الوهاب ، الامن في منطقة المغرب العربي و الساحل: التحديات والاستراتيجيات، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، جامعة الجزائر3 ، العدد 02، اكتوبر 2013.

13. مانليو دينوتشي، ليبيا بعد عام ....الذاكرة القصيرة، مشرق–مغرب–صحراء–ساحل المعطى الاستراتيجي الجديد، **مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي**، العدد: 31، خريف شتاء 2013.

14. الشمام عبد الوهاب، البلدان النامية والاقتصاد العالمي الراهن، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد: 10، 1998.

15. محسن، عوض، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري (2010،2001)، **مجلة المستقبل العربي**، السنة. 34 ،العدد. 388 ،جوان 2011.

16. مواغبي ريتشارد، "للجزائر دور كبير في مجال التعاون الامني، **مجلة الشرطة**، العدد: 122، مارس 2014.

17. احمد، مينسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة،2004 .

18. ناجي، عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس و ميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، **مجلة المستقبل العربي(43)**، العدد: 387، ماي 2011.

19. يوسف، محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي: الديناميكيات المتفاعلة والمستقبل السياسي، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 395، جانفي 2012.

- **المذكّرات، الدراسات، و الرسائل الجامعية:**

1. براهيمي، مريم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة بسكرة، 2012/2011.

2. بوضرية، عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1959_ 1958، **رسالة ماجستير في التاريخ**، جامعة الجزائر،2001.

3. بول سالم، و أماندا، كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، أوراق كارنيجي، بيروت: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، جوان2012.

4. دالع، وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، **رسالة ماجستير في العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2008.

5. سعداوي، محمد، **التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب من أسلوب المواجهة إلى استراتيجية الوقاية**، الجزائر، معهد العلوم السياسية و الادارية.

6. سليمان، الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت،1999.

7. صافيناز محمد، أحمد، "عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية**.

8. العايب، سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة باتنة، 2011.

9. العربي، صدقَّي، تونس: ثورة المواطنة.. ثورة بلا رأس، ورقة عمل، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، جويلية2011 .

10. قجالي، محمد، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية – التونسية، **رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 1990.

11. قدرات الاجهزة الامنية وأثرها في جهود مكافحة الارهاب، **جامعة نايف العربية للعلوم الامنية**، الطبعة الاولى، الرياض،2010.

12. قريقة، عبد السلام، **دور الجزائر في اطار المغرب العربي**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004. . . . .

13. قشي، عاشور، "اليات مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي"، **مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر3،2013.

14. لخضاري، منصور، استراتيجية الامن الوطني في الجزائر 2011-2006، **اطروحة دكتوراه** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013-2012.

15. لخضر، مساوي، الرهانات الاقليمية للأمن الوطني الجزائري، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر3، 2010،2009.

16. مراد، فيصل، التحديات الاقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري: دراسة جيوسياسية للحدود، **مذكرة ماستر**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013.

17. موسى، حسين، البعد العربي للسياسة الاقليمية الجزائرية، **مذكرة ماستر**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2013.

- **<u>الملتقيات والندوات العلمية:</u>**

1. رداف، طارق، الدبلوماسية الجزائرية واشكالية "الدولة الفاشلة" في دول الحراك العربي" **مداخلة في الملتقى الوطني حول: دور الجزائر الاقليمي، المحددات و الابعاد**، قسم

العلوم السياسية بجامعة تبسة، بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28 و29أفريل2014.

2. فيكيري، شهرزاد، ختو فايزة، الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي، **مداخلة في الملتقى الوطني حول: "الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد**، جامعة تبسة بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28 و 29 افريل 2014.

3. أزوال يوسف، لعجال ليلى، أثر المشاريع والأجنبية في منطقة الإفريقي على دور الجزائر في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي، **مداخلة في الملتقى الوطني حول: "الدور الاقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد"، جامعة تبسة بالشراكة مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، يومي 28و 29 افريل 2014.**

•الجرائد:

1.بن أحمد، محمد، سلاح الجو الجزائري الثاني إفريقيا و19 عالميا، **جريدة الخبر**، 16 فيفري 2012.

2.بلعمري، سميرة ، التعامل مع الثوار قبل انسحاب الناتو من المشهد الليبي، **جريدة الشروق**، عدد: 3303، 24ماي 2011.

3. بن صالح، جعفر، الجزائر تعلن حربا شاملة على الارهاب، **جريدة الخبر**، العدد:7436، 17 ماي2014.

3.علام، أمين، تونس الارهاب مستمر والحوار مجمد، **جريدة وقت الجزائر**، العدد: 1447، 4 نوفمبر2013.

4.بن صالح، جعفر ، الجزائر تعلن حربا شاملة على الإرهاب، **جريدة الخبر**، العدد: 7436، 17ماي 2014.

5.سميرة، بلعمري، لا تعامل مع الثوار قبل انسحاب الناتو من المشهد الليبي، **جريدة الشروق**، العدد :3303 ، 24 ماي2011.

6.عثمان، لحياني، الجزائر تبلغ الامم المتحدة موقفها من ليبيا و تعلن الحياد: فد أممي يزور الجزائر لمراقبة تنفيذها العقوبات على نظام القذافي"، **جريدة الخبر**، العدد: 6456، 24 اوت 2011.

7. واج، مالي: الجزائر ساهمت بشكل إيجابي في ترقية حوار بالبلاد، **جريدة الخبر**، العدد: 7437 ، 18ماي2014.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، **الجزائر**، معطيات جغرافية، http://www.el-mouradia.dz

2. الجزائر ستستجيب "بروح أخوية" من أجل إخراج ليبيا وتونس من الأزمة،01 جانفي2014، من موقع وزارة الشؤون الخارجية:

http://www.mae.gov.dz

3. الديوان الوطني للإحصائيات، احصائيات حول السكان:

http://www.djazairnews.info

4. المغرب العربي، ويكيبيديا، الموسوعات الحرة،

http://ar.wikipedia.org/wiki

5. الجيش الجزائري هو أقوى جيوش بلدان شمال افريقي.

http://www.annasronline.com7

6. سهام، م ،عبد الوهاب بن خليف: أطراف اجنبية تقود حملة لإقحام الجزائر في الصراع الليبي.

http://www.djazairess.com/alahar/22878

7. فرانس 24، الازمة الليبية تغذي المخاوف مع تحول منطقة الساحل الى خزان بارود،

http://www.france24.com

8. الغرب يقصف ليبيا والقذافي يعلن المتوسط ميدان حرب، قناة فرانس24، 2011_03_20.

http://www.france24.com

9. فريدريك ، ويري، تحديات بناء الأمن في شرق ليبيا، أوراق كارنيجي، بيروت: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، سبتمبر 2012.

http://carnegieendowment.org/files/Fulltext.pdf

10. فرانس 24، الأزمة الليبية تغذي المخاوف مع تحول منطقة الساحل الى خزان بارود.

http://www.france24.com

11. ايت سعادة، زهير ، الدكتور صايج: السلاح الثقيل المهرّب من ليبيا قادر على تدمير القدرة الدفاعية للدول، الأيام.

http://www.elayam.com/2011/11/.html

12. م. رمضان، تدعيم قوات الجيش عبر الشريط الحدودي الجنوبي، جريدة وقت الجزائر اليومية، العدد: 1453، 12 نوفمبر 2011.

http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=57152

13. بن احمد، محمد ، الجيش الجزائري يغير عقيدته الدفاعية، 25افريل 2011.
http://www.elkhabar.com/ar/politique/251565.html

14. لحياني عثمان ،الجزائر: القضاء على ارهابيين من ليبيا و تونس ومالي،7 ماي 2014.
http://www.alarabiya.net

15. رمزي، وليد ،" الجزائر تراجع أمن الحدود بعد عملية تمنراست"،15 ماي 2014.
http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2014/05/15/feature-01

16. قدادرة، عاطف ، دول الساحل تفوض الجزائر لدعوة الاوربيين وأمريكا لاجتماع محاربة الارهاب.
http://elkhabarcom/ar/politique/254076.html

17. حميد يس، هيئات و مجموعات دولية ستشارك في الاجتماع الامني عالي المستوى بالجزائر.
http://elkhabarcom/ar/politique/259214.html

18. بيان الرباط، نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة، اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي.
http://www.maghreberabe.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أولا: المراجع بالغة الإنجليزية:

1. Paul Kennedy, Roberts Sheas, Imily Ben Hill, "**The Pivotal States And USA Strategy**", Forgien Affairs, Ja/Fa, 1996 .
2. laurance aida ammour, **security issues emerging in the Maghreb and Sahel after Arab spring** ,MED panorama, n°128 , 2012 ,P01.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

3. Bouteflika Abdrkazize, **L'Algérie et L'Europe Perspective De Coopération**, R.A.S.J.P.E, No.2, 1973.
4. Charles Zorgbibe, **L'avenir de la sécurité internationale**", presses des science po, paris, 2003.
5. Marc Raffinot et pierre jacquemot, **le capitalisme d'état algérien**, document et recherches d'économie et socialisme, Paris, Maspero, 1977,
6. Grimand Nicole, **la politique extérieure de l'Algérie** , éditions RAHMA, Alger, 1994.
7. Samir Amin, **L'économie Arabe Contemporaine**, Paris, Les Éditions De Minuit, 1980.
8. Sadek Belhocine, **Le chef du gouvernement libyen depuis hier a Alger**, le midi libre,27 octobre 2013.

9. Narimane rami, **une strategie pour vaincre le terrorisme**, la tribune,n°5532,08 aut 2013,p05.

الملاحق

الملحق رقم (01):

نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة

اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي، بيان الرباط

انطلاقا مما صدر عن الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي المنعقدة بالرباط بتاريخ 18 فبراير 2012 الرامية إلى وضع المبادئ العامة لسياسات أمنية مغاربية.

واستنادا إلى توصية مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي المنعقد بالجزائر بتاريخ 09 يوليو 2012 المخصص لإشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي وما تضمنه "بيان الجزائر" الصادر عن هذا الاجتماع .

واعتبارا للتحولات والتطورات التي تشهدها منطقة المغرب العربي والتحديات الأمنية التي تواجهها، بالنظر إلى الأوضاع الأمنية الطارئة في محيطها الإقليمي، خاصة منطقة الساحل والصحراء، وما ترتب عنها من تداعيات على أمن واستقرار المنطقة .

وتأكيدا لما جاء في"خطة عمل طرابلس" الصادرة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد يومي 11 و 12 مارس 2012 بطرابلس.

وبناءً على ما تضمنه الإعلان الصادر عن الدورة الخامسة عشر لندوة وزراء داخلية بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط مجموعة (5+5) المنعقدة بالجزائر يومي 08 و09 أبريل 2013 .

و طبقا لاستراتيجية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وما تضمنته خطة العمل الملحقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 08 سبتمبر 2006 .

والتزاما بمعاهدة مراكش لإنشاء اتحاد المغرب العربي، خاصة المادتين 14 و15، وتأكيداً على أن إتحاد المغرب العربي خيار إستراتيجي لبناء فضاء سياسي واقتصادي، يستجيب لطموحات وتطلعات الشعوب المغاربية في التكامل والاندماج، وأداة للحوار مع الشركاء الإقليميين والدوليين .

وبدعوة كريمة من حكومة المملكة المغربية،

عقد مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي اجتماعه بتاريخ 21 أبريل 2013 بالرباط، بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

استعرض الوزراء التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، و أكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة و المخدرات

والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة، تشكل جميعها تهديدا خطيراً على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور.

و اتفقوا على ما يلي :

أولا : في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

1. التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة، بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر إلى التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجهها.
2. التنديد بالإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، لما يمثله من خطر محدق على سلامة واستقرار وأمن الدول المغاربية ولما يشكله من خطر مباشر عليها.
3. التأكيد على ضرورة مكافحة كافة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تلك التي تتستر بالدين الإسلامي السمح لتنفيذ مخططاتها .
4. توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية، في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.
5. التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين.
6. العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.
7. التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، و العمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، لا سيما القرار رقم 1904 .
8. الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة، استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها .
9. تثمين عقد اجتماع مجلس وزراء الشؤون الدينية لدول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 24 سبتمبر 2012 بنواكشوط وما توصل إليه من توصيات تؤكد على ضرورة التحصين الفكري والثقافي للمجتمعات المغاربية عبر التشبث بالمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية بوصفهما قاسمين مشتركين للبلدان المغاربية الخمسة والسعي إلى بلورة إستراتيجيات موحدة لمواجهة استقطاب وتجنيد الشباب من قبل المنظمات الإرهابية.

10. اتخاذ التدابير الميدانية والعملياتية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول اتحاد المغرب العربي للتصدي لظاهرة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الإرهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها.

ثانيا : في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

شدد الوزراء على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من إثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

1. ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شمولية ومتوازنة ومتضامنة، تم التأكيد على : تكثيف الجهود، في إطار المسؤولية المشتركة، للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول اتحاد المغرب العربي التي تحولت إلى بلدان استقرار، مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة.
2. الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها.
3. العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال.

ثالثا : في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية

للحيلولة دون تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات بكل أنواعها وما يترتب عنها من أخطار محدقة على أمن وسلامة وصحة مواطني الدول المغاربية واقتصادياتها ومراعاة للتحولات التي تعرفها هذه الظاهرة، تم الاتفاق على:

1. مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات و المؤثرات العقلية، لما لها من ارتباط وثيق بأنشطة العصابات الإجرامية ولا سيما الإرهابية منها.
2. تكثيف تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك ورصد الأموال المحصلة من هذا النشاط الإجرامي من أجل مصادرتها ومنع تبييضها أو استعمالها لتمويل أنشطة إجرامية أخرى.

رابعا : في مجال الحماية المدنية

التأكيد على تعزيز التعاون والتضامن في مواجهة المخاطر المحتملة التي تهدد كافة دول الاتحاد من خلال:

1. تكثيف تبادل التجارب والخبرات بين أجهزة الحماية المدنية في دول الاتحاد.
2. إجراء عمليات تدريبية ميدانية مشتركة في مجال الحماية المدنية.

الفهرس

محتويات البحث **الصفحة**

مقدمة.....**01**

الفصل الأول:

الدور الإقليمي للجزائر: تصوّر وسلوك "الدولة المحورية"

تمهيد.....11

المبحث الأول: محددات الدور الإقليمي للجزائر.....12

المطلب الأول: محّدات جيو-استراتيجية.....11

المطلب الثاني: محددات اقتصادية.....16

المطلب الثالث: محددات سياسية.....19

المطلب الرابع: محددات عسكرية.....20

المبحث الثاني: تصوّر الدور الإقليمي "المحوري" في السياسة الخارجية للجزائر....**21**

المطلب الأول: مبادئ السياسة الإقليمية للجزائر.....22

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي في تصوّر السياسة الخارجية الإقليمية.....26

المطلب الثالث: الامتداد الجيو-استراتيجي بين منطقة المغرب العربي و الساحل...28

المبحث الثالث: دبلوماسية "المحور" في السياسة الإقليمية للجزائر.....**31**

المطلب الأول: خصائص انتشار الدبلوماسية الجزائرية (معالم عامة).....32

المطلب الثاني: السياسة المغاربية الجزائرية وتصوّرها لبناء اتحاد المغرب العربي..34

المطلب الثالث: السياسة الإقليمية للجزائر إزاء منطقة الساحل.....37

المطلب الرابع: الدور "المحوري للجزائر في الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب..38

خلاصة الفصل:.....**41**

الفصل الثاني: التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي وأثرها على الجزائر

تمهيد:.....43

المبحث الأول: طبيعة التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي.....44

المطلب الأول: التحولات السياسية في تونس.....44

المطلب الثاني: التحولات السياسة في ليبيا.....47

المبحث الثاني: الأسباب المحرّكة للتحولات السياسية والأمنية الإقليمية على الجزائر.....**50**

المطلب الأول: الأسباب الداخلية.....50

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية.....52

المبحث الثالث: انعكاسات التحولات السياسية والأمنية على الجزائر.....**53**

المطلب الأول: الحراك الاحتجاجي الاجتماعي.....53

المطلب الثاني: الانفلات الأمني ومشكلة انتشار السلاح.....57

المطلب الثالث: امتداد أثر الأزمة الليبية إلى شمال مالي.....60

خلاصة الفصل:.....64

الفصل الثالث:

الاستجابة الجزائرية للتحولات السياسية والأمنية والإقليمية "الآليات والتحديات"

تمهيد.....66

المبحث الأول: آليات تفاعل السياسة الإقليمية للجزائر إزاء الأخطار الأمنية في منطقة المغرب العربي_ الساحل.....67

المطلب الأول: الآليات العسكرية والأمنية.....67

المطلب الثاني: الآليات السياسية والديبلوماسية.....73

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية.....77

المطلب الرابع: دور الجزائر في اعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي.....79

المبحث الثاني: تحديات الدور الإقليمي للجزائر.....79

المطلب الأول: التحديات الداخلية..... 82

المطلب الثاني: التحديات الخارجية 88

خلاصة الفصل.....94

الخاتمة.....96

قائمة الأشكال والجداول.....98

قائمةالمراجع..... 99

الملاحق.....112